بيروت

المكتب الدائم لغرف التجارة والصناعة
والزراعة للبلاد العربية

محاضر الدورة الخامسة

382.063:M99dA 1955

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية .
محاضر جلسات الدورة الخامسة .

382.063
M99dA

382.0956
M992m5A

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

JAN 7 '57
BIND

محاضر الجلسات

للدورة الخامسة المنعقدة في عمان

برعاية جلالة الملك حسين المعظم

عمان { ٢٥ – ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٥
{ ٨ – ١٣ ربيع الاول ١٣٧٥

الدورة الخامسة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

انعقدت الدورة الخامسة لمؤتمر غرف التجارةوالصناعة والزراعة للبلاد العربية بعمان فى ٢٥ ـ ٣٠تشرين الاول (اكتوبر)١٩٥٥ ، الموافق٨ ـ ١٣ ربيع الاول ١٣٧٥ ، تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حسين المعظم ، وبرئاسة السيدابراهيم منكو ، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الاردنية .

واشترك فيها المندوبون المراقبون عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل والحكومات العربية ،السادة :

عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية

السيد عارف ظاهر

عن المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل

السيد عبد الكريم العائدي

عن الحكومة الاردنية

حمد الفرحان
محمد عودة القرعان
عزالدين المفتي
نصوح الطاهر
ميشال مدانات
عبدالله الدباس
وحيد غرايبه
يعقوب عويس
علي خصاونه

عن الحكومة السورية

السيد مأمون الحفار

عن الحكومة العراقية

السيد صفاء الدين عبد الوهاب

عن الحكومة السعودية

السيد امين حسن جاوه

عن الحكومة اللبنانية

السيد فريد اسطفان

عن الحكومة الليبية

السيد عمر علي بوقعيقيس

عن الحكومة المصرية

السيد عزالدين عبد العزيز

عن حكومة السودان

السيد محمد افندي عبدالله ابراهيم

عن الحكومة الكويتية

الشيخ خالد الزيد
السيد عبد الوهاب محمد

عن حكومة البحرين

السيد عبد الرحمن تقي

مندوبو غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية

السادة :

عن غرف التجارة والصناعة فى الاردن :

غرفة تجارة وصناعة عمان

ابراهيم منكو
شفيق الحايك
جورج ديب
منير الاسمر
وجيه مراد
هاشم طوقان
عبده الشاعر
حسني سيدو الكردي
عرفات البيطار
سليم عرفه
شاهر الحملي
داوود اهرام
محمد التيجاني
انطون البينا
حسان وظائفي
برهان عبد الحفيظ
محمد علي بدير
جودت شعشاعه
عاصم التاجي
فريد السعد

غرفة تجارة القدس

الحاج طاهر بركات
روحي الخطيب
الحاج محمد علي المحتسب
الحاج توفيق ابو زهرة
حسن قليبو
فايز العلمي
فائق بركات

غرفة تجارة الخليل

عبد المعطي الحرباوي
الحاج احمد العويوي
الحاج فياض شكري
مصباح سنقرط
الحاج عيسى عبد النبي
كاظم ابراهيم حسونه
الحاج محمود الدويك

غرفة تجارة طولكرم

جميل السفاريني
فتح‌الله الددو
صدقي السيد
عبد الرحيم الجبالي

غرفة تجارة اربد

مفلح حسن غرايبه
عثمان ناصيف
حسن محمد حبرم
حكمت بلبيسي

غرفة تجارة جنين

عبد الخالق الصغير
عبد الوهاب سنان

غرفة تجارة نابلس

خليل طوقان
الحاج معزوز المصري
الحاج محمد زكي القمحاوي
عبد الرحيم التميمي
توفيق احمد عرفات

الحاج عبد الرحمن الحجاوي
عادل الشكعه
شكيب يعيش
مدحت كنعان

غرفة تجارة بيت لحم

شكري بطارسه
عيد الحاج كامل
فرنسيس عبد ربه
يوسف خليل فرهود
ايوب مسلم

غرفة تجارة الكرك

يوسف العودات

غرفة تجارة رام الله

يوسف الانقر
امين حداد
بولص سابا
نقولا شامية
شكري عبد النور

غرفة تجارة اريحا

فؤاد الجبشه
صالح عبده
صبري خلف

عن غرف التجارة والصناعة والزراعة فى سوريا

غرفة تجارة دمشق

الحاج عادل الخجا
حسني الهبل
امين شحادة
بدرالدين الشلاح
بشير رمضان
الحاج صياح البغدادي
فؤاد الخباز
محمد الميداني
غياث الدين المنلا
ممدوح الطباع

غرفة تجارة حلب

محمد سعيد الزعيم
يوردان عبجي
ميشيل جنبرت
محمد انيس
ادمون حمصي
انيس نصر

غرفة صناعة دمشق

صادق الفراوي
صالح الشامي
انور الشلاح
شفيق سكر

غرفة صناعة حلب

سامي صايم الدهر
انيس دباغ

غرفة زراعة دمشق

خليل الهبل
رشيد الطرابيشي
احسان القوتلي
احمد عبد الوهاب الانكليزي
محمد شاكر
رشاد الشلاح
صبحي الحصني
فاروق قوتلي

غرفة تجارة دير الزور

صالح عداي
احمد الحافظ
احمد العايش
الحاج محمود سليمان

غرفة زراعة اللاذقية

توفيق نديم هارون
جميل شاهين

غرفة زراعة الحسكة

يوسف صباغ
عبد الاحد خاجو

غرفة تجارة درعا

سعيد بوبس
اديب الخولي
محمود الدهني

غرفة زراعة حمص

منيب رسلان
اسعد الجندلي
سيف الدين الاتاسي

غرفة زراعة درعا

محمد شحادة
محمد الرجا المسالمي
عطا ابا زيد
فؤاد شحادة

غرفة تجارة حماه

عبد الحميد قنباز
الحاج وحيد الاسود
خالد البارودي
احمد قياسة

غرفة زراعة دير الزور

عبد اللطيف المشهور
قاسم سبع بدير
عبد اللطيف هنيدي

غرفة تجارة حمص

حوري شمسي باشا
محمد اديب سحلول
احسان الرفاعي الجندلي

غرفة زراعة حماه

ناظم العظم
حلمي البارودي
نورس العاشق
عبدالله البرازي

عن غرف التجارة والزراعة فى العراق

غرفة تجارة بغداد

محمد جعفر الشبيبي
علي الوحيد
مهدي الرحيم
عبد الامير الازري
محمد حسن عبد المجيد
رؤوف السيد صادق
عبد العزيز شبر
صبيح الغافقي
كاظم عبد الحميد

غرفة تجارة كربلاء

الحاج مهدي السيد صاحب
الحاج سهيل النجم
الحاج سعد الحاج فندي

غرفة زراعة البصرة

احمد عصمت الخضيري

غرفة تجارة النجف

الحاج محمد رؤوف شلاش

غرفة تجارة البصرة

كاظم الصبر
الحاج محمد العقيل

غرفة تجارة الموصل

نجم الدين جلميران
محمد فريد الجادر
نجيب عزوز

غرفة زراعة العمارة

جاسم العوادي
عبد اللطيف السيد
عبدالله السامرائي

عن غرف التجارة فى المملكة العربية السعودية

السيد عابد الشيخ

عن غرف التجارة والصناعة فى لبنان

غرفة تجارة وصناعة بيروت

عبد الرحمن سحمراني
جورج خطار
مالك شهاب
الحاج انيس نجا
امين حتي
اديب اسحاق
يوسف المعلوف
اسكندر مطران

غرفة تجارة وصناعة طرابلس

نجيب المنلا

غرفة تجارة وصناعة صيدا

وجيه ابو ظهر
الحاج محمود السنيورة
مصطفى البساط
الحا جعلي الزعتري

غرفة تجارة وصناعة زحله

الفريد سكاف
جورج غرة

عن غرف التجارة والصناعة والزراعةفى ليبيا

غرفة تجارة وصناعة وزراعة طرابلس الغرب

سعيد السراج

غرفة تجارة وصناعة وزراعة بنغازي

محمد الصابري
محمد البشير الهوني

عن غرف التجارة فى مصر

غرفة تجارة القاهرة

سامي توتونجي
مصطفى طلعت

غرفة تجارة الاسكندرية

محمود البليدي
محمد اديب السراقبي

غرفة تجارة بني سويف

عزت غيضان

غرفة تجارة القنال

حامد الالفي

غرفة تجارة دمياط

محمد المصري

غرفة تجارة الغربية

عبد المقصود الزاوي

مندوب السياحة

حسين بكري

عن غرف التجارة فى البحرين

غرفة تجارة البحرين

عبد الله يوسف فخرو
محمد يوسف جلال
محمد حسن ديواني
علي عبد الرحمن الوزان

عن اتحاد الفلاحة و1تحاد الصناعة والتجارة فى تونس

الاتحاد العام للفلاحة التونسية

ابراهيم عبدالله
محمد الهادي بن الحاج

الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

الفرجاني عمار

عن غرفة تجارة غزة

غرفة تجارة غزة

محمود نجم
محمد ابو شعبان
توفيق القرم
رّاغب مرتجى

الجلسة الافتتاحية

افتتحت الدورة الخامسة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٥ ، بجلسة علنية عقدت في قاعة مجلس الامة بعمان ، بحضور معالي السيد سمعان داوود ، وزير التجارة الاردنية مندوبا عن جلالة الملك حسين المعظم ، ونفر كبير من الرسميين والوجهاء ورجال الاعمال والصحافيين الى جانب حضرات اعضاء المؤتمر والمندوبين المراقبين للجامعة والحكومات العربية .

وقد تليت في بداية الجلسة البرقية التالية الواردة من جلالة الملك حسين ، ثم القيت الكلمات التالية :

برقية جلالة الملك حسين

مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ،

ارحب بكم بين اهلكم وفي وطنكم ، وان اسباباصحية حالت دون حضور اجتماعكم ، فاتمنى لكم الاقامة الطيبة والنجاح والتوفيق ،

الحسين

كلمة معالي السيد سمعان داود

وزير التجارة ومندوب جلالة الملك

ايها السادة الكرام :

لقد امرني مولاي الملك المعظم ان انوب عن جلالته في الترحيب بضيوفنا الاعزاء وفود مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة الذين وفدوا الينا من البلدان العربية الشقيقة وابلاغكم تحيات جلالته وتمنياته بان تتحقق اهداف هذا المؤتمر في التنظيم الاقتصادي الشامل لتنال الامة العربية مكانها المرموق بين الامم نتيجة جهودكم الموفقة . ويعز علينا كثيرا ان لايستطيع جلالته افتتاح هذا المؤتمر بنفسه ليشمله بعطفه ويزوده بنصائحه القيمه .

ان البلاد العربية لها من مواردها الطبيعية ومن موقعها الجغرافي ما يكفل لها شأنا عظيما ان هي نظمت التعاون التجاري والاقتصادي بين اقطارها تنظيما يوثق ارتباط بعضها ببعض ولن يطول بنا الزمن حتى نعزز مكانتنا في العالم تعزيزا يجعل منا قوة اقليمية اقتصادية وسياسية وعسكرية موفورة الكرامة مهيبة الجانب .

ان الظروف التي تجتازها البلاد العربية تفرض علينا بحث المشاكل الاقتصادية العربية دون ابطاء ووضع برنامج لقيام تعاون وثيق شامل في كافة الشؤون الاقتصادية بينها ،وما هذه الدورة الخامسة التي تقيمها الغرف العربية الان الا خطوة من الخطوات التي تخطوها الشعوب العربية لتحقيق هذا التعاون .

ان الاردن الذي يسعده انعقاد هذا المؤتمر في عاصمته يرحب بكم ملكا وحكومة وشعبا اجمل ترحيب ويرجو لكم طيب الاقامة في وطنكم الثاني ويحييكم ويحيي في اشخاصكم الاوطان العزيزة التي تمثلونها داعيا لكم مخلصا ان يكلل المولى عز وجل اعمالكم بالنجاح ويحقق آمال الامة العربية فيكم ويبارك جهودكم في سبيل العروبة .

فباسم الله وباسم جلالة الملك حسين المعظم اعلن افتتاح هذا المؤتمر . والله ولي التوفيق .

كلمة الوفد الاردني

القاها السيد ابراهيم منكو

رئيس اتحاد الغرف الاردنية ورئيس الدورة الخامسة

سيدي مندوب صاحب الجلالة المعظم .

سادتي ،

يشرفني ويسعدني ان ارحب بكم باسم اتحاد الغرف الاردنية اجمل ترحيب ، كما يسعدنا ان نلتقي في هذا البلد الطيب المكافح على مقربة من اولى القبلتين وثالث الحرمين ، ومهد عيسى بن مريم ، وعلى الحدود الجريحة لربوع فلسطين العزيزة الحبيبة .

ايها السادة ،

هذا يوم كبير من ايام عاصمة الاردن ، يوم تستقبل هذا الجمع الكريم من رجال الاقتصاد الذين توافدوا اليها من انحاء الوطن العربي الاكبر ، ليتدارسوا جانبا هاما من شئون امتنا العربية ، ويتبادلوا الرأي ، ويواصلوا السعي في سبيل تحقيق غايات مؤتمرهم الذي يستهدف الوحدة الاقتصادية الشاملة ، والاعمار الاقتصادي الموحد الشامل ، في سبيل اقامة امة عربية واحدة ، في وطن عربي موحد ، لاتمزقه الحواجز المختلقة ، والاهواء الدخيلة المتضاربة ، امة

عربية واحدة ، يشعر كل مواطن فيها بالعزة العربية والكرامة العربية والسيادة العربية .

ايها السادة ،

ان الاردن بلد ينوء بحمل اعباء تثقل كاهله: نصف مليون من اللاجئين الفلسطينيين ، بطالة على نطاق مخيف ـ موارد لاتكاد تفي بحاجات السكان الدائمين ـ دخل وطني في غاية الانخفاض لايماثلـــه انخفاض في اي بلد اخر ـ ميزان مدفوعات مدين بالقسم الاكبر منه ـ جبهـــة طولهـا ستماية وخمسون كيلومترا يربـــض خلفها عدو غادر ماكر تغذيه الدول المستعمرة ويهدد أمن الامنين وكيان العروبة في مهدها .

وبالرغم من هذا كله ، فالاردن يغالب هـذه الصعوبات بشجاعة ورباطة جاش ، ويتعـاون ملكا وحكومة وشعبا على تذليلها . فقـد اقام عددا من المشاريع ، منها مشروع الفوسفات، ومشروع الاسمنت ، ولديه عدد من المشاريـع الاخرى لاستغلال موارده الزراعية والمعدنيـة ، منها مشروع البوتاس ،الذي دعيت الحكومات العربية للمساهمة فيه وتنتظر الان كلمتها للسير ومنها مشروع الزيوت النباتية ومشروع تكرير البترول وغيرها من المشاريع التي تبعث أمـلا في الحياة في بلد تحيطه الصعوبات .

والاردن بامكانياته الضيقة المحدودة ،لايستطيع بأي حال استغلال الخيرات والكنوز الدفينة فيه وتمويل مشاريعه الا بالتعاون مع الايدي العربية حكومية اوشعبية في باقي اجزاء الوطن العربي.

نحن نعلم ايها السادة ، ان بعـض البـلاد العربية تعاني بعض المشاكل الاقتصادية ،ولكن الاردن، وهو خط الدفاع الاول عن البلاد العربية وجها لوجه امام عدو العروبة عندما يترقب العون منها ،انما يفعل ذلك ليستكمل اسباب الدفاع عن الوطن العربي كله .

ان المعونة التي يمكـن ان تسديها الـدول العربية حكومات وشعوبا للاردن هي :

اولا ـ المساهمة في المشاريع الانمائيـــة الاردنية المضمونة الربح .

ثانيا ـ تشجيع استثمار الاموال العربية في الاردن .

ثالثا ـ تشجيع سياحة العرب الى الاردن لاسباب اقتصادية وقومية .

رابعا ـ التضحية من جانب الحكومـــات بالقليل لسند الدفاع في الاردن منعا لاذى كبير يلحق بالعروبة ان لم يصمد الاردن .

وختاما ارجو ان ارفع لصاحب الجلالـــة الملك المعظم باسم الغرف العربية خالص الشكر لتكرم جلالته برعاية هذا المؤتمر ، كما اشكر الوافدين من المؤتمرين وممثلي الجامعة العربية والحكومات العربية على مساهمتهم بالجهـد لانجاح هذا المؤتمر وتقريب غاياته .

ونرجو الله ان يوفقنا الى مافيه خير العرب وعزة العرب .

كلمة الامانة العامة لجامعة الدول العربية

القاها السيد عارف ظاهر

وكيل الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية

سادتي :

يسرني باسم الامانة العامـة لجامعـة الدول العربية ان احييكم اجمل تحية ويشرفني ان

اكون دوما معكم فى المؤتمرات التي تعقدونها ، اذ يجتمع فيها الشمل وتتجاوب الآراء وتتسق الخطط لتنظيم الاقتصاد العربي وتوجيهه ، ويسعدني ان نلتقي فى هذا البلد الامين فهو الحصن المكين الذي يقف امام العدو المشترك صامدا لايلين .

سادتي :

تشارك الامانة العامة لجامعة الدول العربية المكتب الدائم لمؤتمركم العتيد رايه فى ان الشعوب العربية سائرة نحو وحدة وثيقة العرى متينة الدعائم وهي اليوم اقوى عمقا واوسع انتشارا من اي عهد مضى ، وهذه العقيدة الراسخة تؤمن بفائدتها بل بعدم امكان البقاء بدونها ونجاهد فى سبيل تحقيقها شعوبا وحكومات . ولا شك ان الحكومات العربية تعمل لتحقيق هذه الوحدة وتقرير شكلها ومداها ، وان الوحدة الاقتصادية هي اولى هذه النواحي البعيدة الاثر الملموسة الفائدة .

وان مشاركة الامانة العامة للمكتب الدائم فى رايه هذا دفعتها الى امعان الدرس فى مذكرته المتضمنة خلاصة مااستقر عليه راي ممثلي غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية فى الدورات الاربعة السابقة لمؤتمركم هذا ، ولقد رفعت الامانة العامة صورة من قراراتكم وتوصياتكم الى مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي ، وان التعاون قائم على تحقيق ما يمكن تحقيقه فى اخراج هذه التوصيات الى حيز العمل والتنفيذ .

وان المجلس الاقتصادي هو الجهاز الذي يرسم السياسة الاقتصادية للبلاد العربية ، ومن واجباته طبقا للمادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي توفير الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للبلاد العربية والنهوض باقتصادياتها واستثمار ثرواتها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية وابرام ماتقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف . ويسرني ان اقرر هنا ان ماشارت اليه مذكرة المكتب الدائم كانت موضع درس المجلس الاقتصادي فى دوراته السابقة وفى دورته القادمة ، ولقد دعيت اللجنة الدائمة للشئون الاقتصادية للاجتماع فى القاهرة فى الخامس من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ لبحث المواضيع المختلفة ونامل ان يسفر هذا الاجتماع بما يحقق الاهداف المشتركة .

سادتي :

اود ان اشير بهذه المناسبة الى موضوع خاص يعتبر دليلا واضحا على قيام التعاون الوثيق بين مؤتمركم والاجهزة القائمة فى الامانة العامة ، فقد جاء فى تقرير اللجنة الثالثة وهي لجنة الرسوم والحواجز الجمركية فى الدورة الثانية لمؤتمركم الذي عقد فى بيروت بين ١٧ ـ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ مايلي :

«مما يلفت الانظار ان التعريفة الجمركية في البلاد العربية تختلف فيها التعابير والاصطلاحات اختلافا بينا مع انها مستمدة من الجداول الدولية الامر الذي يوجب المبادرة لتوحيد هذه الاصطلاحات ووضع جدول منسق فى فصوله ومواده تمهيدا لعرضه على الدول العربية رجاء العمل على اقرار جدول موحد لها» .

ولقد كانت هذه التوصية موضع دراسة المجلس الاقتصادي في دور انعقاده الثاني ، وتألفت لجنة خاصة من خبراء الجمارك يمثلون الدول العربية للنظر فى توحيد المصطلحات وتبويب التعريفات الجمركية واجتمعت هذه اللجنة من اول مارس ١٩٥٥ حتى ٢٠ يوليو

سنة ١٩٥٥ وانتهت الى اعداد مشروع جدول التعريفة الجمركية الموحد لدول الجامعةالعربية وسيعرض هذا المشروع على المجلس الاقتصادي في دور انعقاده العادي الثالث في ديسمبر ١٩٥٥ للنظر فيه . فاذا ماقر اخذت كل دولة عربية في اعداد تعريفتها الجمركية على نسقه .

ومما لاشك فيه ان ماتبذلونه من مجهودات يتجاوب صداها في الجهات المسئولة ويثمر ثمراته الطيبة بتضافر جهود العاملين لخير الاقتصاد العربي .

سادتي :

يعمل المجلس الاقتصادي على تحقيق وحدة اقتصادية عربية كاملة تنفذ على مراحل تمشيا مع توصية اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثاني والعشرين، وتقوم لجنة الشئون التجارية والمالية والهيئة الفنية الدائمة للتوجيه الاقتصادي بدراسة هذا الموضوع الذي يرمي الى وضع خطة توصل الى الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية . وأملنا وطيد ان تتم الدراسة في وقت قريب لتبدأ المرحلة الثانية مرحلة التنفيذ . واعتقادنا ان التنفيذ العملي لكثير من المشاريع التي يقرها المجلس الاقتصادي وترعاها حكومات الدول العربية منوط برجال المال والاعمال فهم القوى المحركة لتمويل المشاريع المشتركة .

سادتي :

من المواضيع الهامة التي درسها واقرها المجلس الاقتصادي في دور انعقاده العادي الثاني هو مشروع استغلال املاح البحر الميت وقد قرر المجلس احالته الى الحكومات العربية للمساهمة فيما لايغطى من قبل الراسمال الاهلي بنسبة مساهمتها في موازنة الجامعة ، ونرجو ان تتضافر جهودكم مع جهود الحكومات العربية لاخراج هذا المشروع الهام الذي اقر نجاحه وفائدته الخبراء الى حيز التنفيذ . وهذه المشاركة لضرورة ملحة للنهوض بما لدينا من المشروعات التي تعود على اقتصادياتنا بالخير العميم .

سادتي :

تعنى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالشئون الاحصائية وتوليها رعايتها لما لها من الاهمية في الشئون الاقتصادية وتدرس وسائل توحيدها في البلاد العربية وتتعاون الامانة العامة مع الهيئات المتخصصة التابعة للامم المتحدة للدعوة الى مؤتمر يضم خبراء الاحصاء في البلاد العربية لدراسة هذا الموضوع قصد الوصول الى افضل الوسائل ، وسينعقد هذا المؤتمر في القاهرة في منتصف شهر ديسمبر القادم ، ونرجو ان تنتهي دراساته الى وضع خطة حكيمة لتوحيد اساليب الاحصاء في البلاد العربية .

سادتي :

وختاما ابتهل الى العلي القدير ان يوفقكم لخدمة العرب ويسدد خطاكم جميعا. واتوجه باسم الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، ملك الاردن ، حفظه الله ورعاه بالشكر الجزيل لما اولاه جلالته من رعاية سامية لهذا المؤتمر واشكر حكومة جلالته على ماهيأته من وسائل واعدته من حفاوة ورعاية شاملة . ولا يسعني الا ان اشكر المكتب الدائم لنشاطه وحيويته ولما يهيئه من وسائل لنجاح هذا المؤتمر .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الامة العربية ورفاهيتها .

كلمة الوفد السوري

ألقاها السيد محمد سعيد الزعيم

نائب رئيس غرفة تجارة حلب ووزير مالية سوريا السابق

سادتي الكرام

تحية الشام احملهاللاهل فى هذا البلد الطيب مشبعة بروح المودة وشوق الاخوة لهذا التلاقي بين مشرق العروبة ومغربها . وقد جمع الله الشتيتين فى شعورهما وآمالهما ،ولا بد للاقدار ان تجمع بينهما فى اكثر من هذا ، وكما قال شاعرنا الشابي التونسي : لا بد لليل ان ينجلي ولا بد ان يستجيب القدر ، ولا بد للقيد ان ينكسر ..

سادتي :

يحق للمملكة الاردنية الهاشمية ان تزهو بهذا المؤتمر الذي احتضنته وانزلته فى سويدائها وقد جمع بين ممثلي التجارة والاقتصاد والاعمال ،هذه الوجوه الكريمة من البحرين والكويت الى السودان وتونس ، اتت كلها مستجيبة لنداء الواجب مستبشرة مهللة فرحة يعمر قلوبها الايمان بالله وبحق هذه الامة العربية فى الحياة ، ناصبة امام اعينها هدف السمو بالاقتصاد العربي نحو الانسجام والمناعة والعلى والدفاع عن النفس فى عصر سادت المادة فيه على كل القيم ، سائلة الحكومات العربية كلها ان تحقق لشعوبها هذه الاماني التي تنشدها طارحة اسباب الخلف الذي لايفيد الا اعدائها ولسان حالي يقول فى حق هذه النخبة الممتازة من رجال الاقتصاد ماقاله الشاعر العربي :

اولئك (اخواني) فجئني بمثلهم ، اذا جمعتنا ياجرير المجامع .

ايها السادة :

خمس سنوات مرت على هذه الرسالة، رسالة مؤتمرات غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، ولئن مرت دون ان تحقق كل مانريد فعذر هذه المؤتمرات ان الامر كله بيدالحكومات لابيدها ، والزمن لم يكن مواتيا لامانينا ، وخلق الزمان عداوة الاحرار . الا ان الذي يفخر به هذا المؤتمر المتلاحق ، ان اتفاقية الجامعة العربية للتبادل التجاري وانتقال رؤوس الاموال ، التي وضع اسسها مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب فى ايار من عام ١٩٥٣ في بيروت ، والذي كان لي شرف تمثيل سورية فيه،اتت وليدة جهود مؤتمراتكم، وانها قدخلقت تعارفا ولقاء بين رجال الاقتصاد العرب ماكان يتيسر لولاها . وكفى بهذا من نعمة ، ولكن الذي نرجوه من ساداتنا وولاة امرنا ونحن على قرب من اندلس هذا العصر ، ان تؤثر على مشاعرهم الفواجع والالآم ، فيحزموا امرهم ويطرحوا خلافاتهم جانبا ، ويوحدوا اهدافهم، ويؤلفوا بين اقوالهم وافعالهم وغاياتهم ويعملوا فى سبيل تحقيق امنية جماعاتهم .

نحن طلاب انسجام اقتصادي ، ووحدة في تشريعه ، ودك الحواجز ، وتيسير لعلاقاتنا المتبادلة ، واذا كنا نريد حقا وحقيقة هذا الهدف السامي الذي يجمع بين الاخوة وابناء العمومة وذوي القربى ، فعلينا ان ندفع الثمن والثمن هو التعاون والتضحية ، فليس حساب الارقام وحده يعطيني ماأريد ، وانما الذي يفيد ان اعطي واخذ ، وخير اي بلد يتصل مباشرة بالبلد الاخر ، كما ان مايصيب هذا من شر او خير انما ينال حتما بدوره ذاك .

وما انا الا من غزية ان غوت
غويت وان ترشد غزية ارشد

وختاما لابد لي ان اشكر هذا البلد الكريم المكلوم ، الذي هو كما قال عنه الان ممثله رئيس المؤتمر، البلد الذي هو فى الصف الاول من خط النار ، فى جبهة العدو . والذي يتحمل وحده ضغط ومصاب اولئك الذين نكبوا فى اموالهم وارضهم واخرجوا من ديارهم . وان اشكره حكومة وغرفا وشعبا على كريم وفادته وحسن لقائه وفريد فضله وان انقل اليكم تحية فخامة سيدي رئيس الجمهورية السورية السيدشكري القوتلي وصادق عاطفته ، وان اتمنى للمملكة الشقيقة ولجلالة عاهلها العظيم الحسين بن طلال ، خير مايتمناه الاخ لاخيه ، سائلا الله ان يوحد فى كلمة العرب ويعيد الحق المغتصب — ونحن على بعد خطوات منه — لاهله ، وان يمن على المغرب العربي بتحقيق امانيه وحريته ، والخلاص من آلامه واوصابه ، وان يشد بين مشرق العروبة ومغربها ، وبين شمالها وسودانها وان يجمعنا في الدورة الاتية والحول القادم وقد صفا جو البشرية والانسانية من هذهالغيوم الدكناء وتحاب البشر فى سبيل الخير .

وخير مااختتم به كلمتي تحية ارسلها للجامعة العربية ودائرتها الاقتصادية على ما بذلت من جهد فى سبيل تأييد مؤتمراتنا . ولكل العاملين فى هذا الحقل ، حقل التعاون والالفة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة الوفد العراقي

القاها السيد محمد جعفر الشبيبى

رئيس غرفة تجارة بغداد ورئيس وفد الغرف العراقية

سيدي مندوب جلالة الملك

سادتي ،

سلام عليكم ،اني ليسعدني ان اجتمع في كل عام مرتين باخوان تضمنا واياهم الغاية النبيلة والهدف الاسمى ، اما فضل ذلك فيعود الى هذا المؤتمر ، ولولاه لما اجتمعنا على هذه الصورة .

ويشرفني ان احضر المؤتمر الاول والثاني والثالث والرابع وهذا المؤتمر الخامس الذي ارجو ان يكون مباركا ان شاءالله ، وقد اجتمعنا الان لنبحث مشاكلناوما اكثرها ، ونتداول في شئوننا الاقتصادية على ضوء التطورات الجديدة ، فيكفينا اننا نجتمع ونقرر ولا ننفذ او نتهاون بالتنفيذ . فلا بد لنا اذا من تجديد العزائم والعمل الخالص لوجه الله وللوطن . ولا بد لي من ان اعلن على مسامعكم بان العراق قام بتنفيذ قسم غير قليل مماقرره المؤتمر فىدوراته الاربع ، فارجو ان اسمع من اخواني رؤساء الوفود مانفذ فى كل قطر من الاقطار الممثلة فى هذا المؤتمر ، فان في ذلك خير مشجع لنا للسير فى تحقيق اهدافنا وغاياتنا .

سادتي :

لقد اطلعتم على جدول الاعمال وهو بلا شك حاو لكثير مما تحتاجه البلاد من الاصلاحات فلنتدارسه ونأخذ بالممكن ونترك غير ذلك . فان اهم ماتتطلبه الامة من اجتماعنا هذا هو العمل الجدي لوضع اساس قوي لبناء صرح اقتصاد عربي مكين بعيدا كل البعد عن الميول والاهواء والنزعات فان فيذلك وحده اذا تم بناؤه واحكم تحقيق وحدتنا وبعكس ذلك تنعكس الاية ،ولله در القائل :

كونوا الوحدة لا تفسخها
نزعات الراي والمعتقد

اخواني ، ان المادة السابعة من جدول الاعمال هي مااقترحه العراق حول بحث علاقات البلاد العربية الاقتصادية مع فرنسا ،والكل يعلم بما فعلته هذه الدولة باخوانكم ابناء المغرب العربي

من قتل وتعذيب وتدمير مما قامت له الامة العربية وقعدت . لذلك تقدمت الغرف التجارية العراقية باقتراحها مستندة على ماقرره المؤتمر في دوراته الماضية طالبة من هذا المؤتمر الموقر وضع قرار يحتم على الحكومات العربية قطع علاقاتها الاقتصادية مع الحكومة الفرنسية على ان يبقى ذلك القرار نافذا حتى تنصاع فرنسا الى الحق وتخضع ، وعسى ان يكون ذلك قريبا ويرحم الله شوقي حيث قال :

وللحرية الحمراء باب بكل يد مضرجة يدق

دم الثوار تعرفه فرنسا وتعلم انه نور وحق

وقبل ان اختم كلمتي ، اقدم شكري باسم وفد الغرف العراقية على ماقام به المكتب الدائم الممثل برئيسه الوطني الشهم السيد عبد الرحمن سحمراني وجميع من ساعده من الموظفين سيما الاستاذ برهان الدجاني كما لا يسعني الا ان ابدي اسفي لخلو هذا المؤتمر من وجه نير على الجميع حامل لواء الفكرة والمجاهد في سبيل تحقيقها ، الا وهو السيد علي شكري خميس ، وختاما اقول عاشت الامة العربية عزيزة الجانب متحدة وعاش ملوكها ورؤساؤها والسلام عليكم .

كلمة الوفد السعودي

القاها السيد امين حسن جاوه

المندوب المراقب لحكومة المملكة العربية السعودية

سادتي

يسرني ان اتقدم الى هذا المؤتمر الكريم بالشكر على الفرصة التي اتاحت لنا ان نجتمع ونتداول في الامور الاقتصادية التي تهم العرب ، وان المملكة العربية السعودية ليهمها تحقيق التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية لما فيه خيرها جميعا .

ولنا وطيد الامل بان ينجم عن هذا المؤتمر افضل النتائج واطيب الثمرات ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة الوفد اللبناني

القاها السيد عبد الرحمن سحمراني

رئيس وفد الغرف اللبنانية ورئيس المكتب الدائم

لقد شهد الاردن في الشهر الماضي مؤتمرا شعبيا عربيا هو مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي — وهو مؤتمر كان يحاول ان يعبر عن الاماني العربية في الوحدة ، وان يحدد اسباب هذه الوحدة ووسائلها .

واليوم يأتي مؤتمرنا هذا ،وهو اقدم المؤتمرات العربية الشعبية معبرا عن نفس الامنية والفكرة متخذا لها سبيلا اخر الى جانب سبيل الفكرة والعاطفة ، وهو سبيل جمع البلاد العربية برباط المصلحة المحسوسة وجعل كل فرد عربي ، سواء كان صناعيا او تاجرا او متمولا او عاملا او فلاحا يشعر بأن الوطن العربي له ،وان الحواجز التي تعوق عمله او انتقاله او انتقال ماله او انتاجه في اجزاء هذا الوطن هي حواجز متهاوية ، يتم القضاء على هذا التناقض الاليم بين ما يربي الفرد من الايمان بالفكرة القومية وما يلمسه من عقبات تمس سبل معيشته فتكاد تجعله يكفر بتلك الفكرة . كما يجتهد في ان يضع الاسس الصحيحة لبناء اقتصادي عربي موحد ،منطلق متنام ومتكامل ، واسع الافق والغايات ، وقوي قادر على تأمين العيش الكريم لابناء الوطن وتوفير الاسباب

المادية للدفاع عنه .

ترون مما تقدم ان الدعوة التي ينادي بهـا هذا المؤتمر هي ذات شقين : فهي اولا تعبير عن الرغبة العربية الشاملة فى التوحيد ، تلك الرغبة التي تجسدت مراحلها الاولى حتى الان فى الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي ، وهي من ناحية ثانية تعبير عن حاجة اكيدة يحس بها كل اقتصاد عربي ـ عندما يحاول ان يشق طريقه الى النمو والتقدم فيصطدم بعد مرحلة قصيرة بضيق السوق المحلية من جهة ،وبالحواجز الموضوعة فى الاسواق العربية المجاورة من جهة اخرى . ويلقى كل اقتصاد عربي نفس الصعوبة ، ويدور فى نفس الحلقة المفرغة ويعجز في نهاية الامر عن تخطيها، فيتباطأ نموه وتقل سرعة سيره وتقدمه .

وقد كان هذا المؤتمر اول من نبه الى هذه الحقيقة قبل خمس سنوات عندما نادى بالغاء الحواجز الاقتصادية وانشاء اقتصاد عربي متكامل . ولربما كان البعض حينذاك فى ريب مما نادى به المؤتمر ، فقال البعض : كيف يمكن ان يتكامل اقتصادات بلدان متشابهة فى مظاهر حياتها تشابها كبيرا ومعتمدة فى الغالب على انتاجها الزراعي .وقال البعض الاخر ، كيف يمكن الغاء الحواجز الجمركية ،فى حين ان حصيلة الجمارك والايراد منها تشكل اهم موارد لايرادات الخزينة فى معظم البلاد العربية ،وقال اخرون ، كيف يمكن الغاء الحماية الصناعية بين البلاد العربية ومعظم صناعاتها متشابهة . .

غير ان الاجوبة على هذه الاسئلة ، وهي التي كان المؤتمر يعرفها منذ البدء ، اخذت بالتدريج تتكشف تباعا . فاذا البلاد العربية رغم صفتها الزراعية العامة ذات تنوع في الانتاج الزراعي بحيث يمكن تبادل المنتجات الزراعية فيما بينها على نطاق واسع . واذا بعضها غني بقوته الشرائية ومحتاج الى مختلف انواع الانتاج الزراعي والصناعي لافتقاره الى المقومات الطبيعية للانتاج ـ وتلك هي بلاد البترول في شبه الجزيرة العربية التي تتنامى حاجاتها الاقتصادية بسرعة فائقة . واذا بالدول العربية وهي تسير فى طريق النمو الاقتصادي تعمل على تأكيد الضرائب المباشرة العادلة ، بما يقلل اعتمادها على الايرادات الجمركية كما انها تدرك ان زيادة انتاجها ، بفضل تكاملها مع البلاد العربية ، سيؤدي الى زيادة صادراتها وارداتها من العالم الخارجي ايضا بحيث لا تنخفض الايرادات الجمركية بل تزيد . واذا البلاد العربية تبدأ نوعا من التخصص فى الانتاج الصناعي ايضا ،بشكل يتناسب مع طبيعة مواردها . فمصر تبدأ انشاء صناعاتها الثقيلة على اساس الحديد المحلي، والعراق يدرس امكانيات الصناعات الكيمائية ،واذا بها تدرك ان تشابه الانتاج الصناعي ليس عقبة فى سبيل التوحيد الاقتصادي ، كما اثبتت ذلك تجربة اتحاد البنلوكس . وان وسائل تنسيق الانتاج الصناعي ميسورة .

هذه الحقيقة التي كان مؤتمر الغرف اول من ادركها اصبحت الان ثابتة وقد اقرت بها احدث الدراسات العلمية . واحب هنا ان اقتبس بعض هذه الدراسات التي اشرت اليها . فقد جاء فى تقرير اعدته بعثة من المصرف الدولي لاعادة الانشاء والتعمير عن انماء سوريا الاقتصادي ، ونشر فى هذا العام انه . . لايمكن ان تنشأ فى سوريا فرص صناعية اوسع الااذا وجدت سوق اكبر ، وبالنسبة لسوريا يجب ان يكون بالامكان ايجاد مثل هذه السوق بالتعاون مع الاقطار العربية الاخرى التي تعاني جميعها مثل هذه العقبة فى سبيل انماء صناعاتها

ومضمار الانماء الصناعي يهيىء للاقطارالعربية فرصة تحفزها بشكل خاص على بذل جهد مشترك .. فاذا تم ذلك فمن المحتمل ان تصبح امكانيات حدوث انماء صناعي جديد في العالم العربي كله اعظم بكثير مما هي الان ... واكدت دراسة قامت بها بعثة النقطة الرابعة نفس الحقيقة بالنسبة الى مصر . وجاء فيدراسة اقتصادية قام بها خبير من منظمة الامم المتحدة عن الاردن انه لايمكن حل مشاكل الاردن الاقتصادية الا ... اذا حصل تطور مدهش ومفاجيء كاقامة اتحاد كامل بين الدول العربية في الحقل الاقتصادي او في غيره ...

انني اتساءل ماالذي حققناه حتى الان في هذا الحقل ، الذي توافرت على تأييده العاطفة القومية والحاجات الاقتصادية ؟ البداية فحسب ، وتلك هي الاتفاقيتان العربيتان للتجارة والرساميل وتأسيس المجلس الاقتصادي العربي وعودة اللجنة الفنية التابعة للجامعة العربية الى العمل . واهتمام الجامعة بكثير من متفرعات الحياة الاقتصادية كشؤون المواصلات والسياحة والبرق والبريد والهاتف والملاحة البحرية والطيران .الا ان الذي لم نحققه مازال كثيرا . فالحواجز الجمركية لم تخفض بالنسبة للانتاج الصناعي سوى تخفيض جزئي ومحدود . وما زالت الحواجز الاخرى من اجازات وعرقلات في طريق المدفوعات قائمة واتفاقية الرساميل لم تنفذ كلها ،كما ان المتممات الواجبة لها في مساواة الرساميل العربية والرساميل المحلية لم تشرع بعد . وما زالت القيود مفروضة على الاقامة والعمل والتملك. وليس هنالك اسس ثابتة للتعامل النقدي ، ولا مؤسسة لتجميع الاموال الفائضة لخدمة الانماء العربي على اسس اقتصادية ثابتة . ومازالت مشكلة الترانزيت على حالها، وما زالت الوسائل تبتدع لعرقلة الكثير من المنافع والمزاياالممنوحة في الاتفاقية التجارية العربية ، او في الاتفاقيات الثنائية بين البلاد العربية . وتلك امور جاهر المؤتمر بالشكوى منها مرات عديدة .ولا بد من ايجاد الحلول لها .

وان مما يشجعنا ان نجد، رغم هذه الصعوبات والعقبات ،ان ماحقق فعلا ليس بالامر البسيط ولا بالهين، وان الفائدة منه اصبحت ملموسة واضحة ، وان قضية الوحدة الاقتصادية قد وضعت على بساط البحث الجدي فتقدمت سوريا ولبنان بمشاريع واضحة المعالم لتحقيقها وتنفيذها .

والمبدا الذي يقوم عليه هذا المؤتمر هو ضرورة درس موضوع الوحدة الاقتصادية بمعزل عن التيارات السياسية والاختلافات بشأنها ، لانها ، اذا ماعولجت معالجة صحيحة ادت مع الزمن الى ترابط المصالح والى نشوء الجو الذي عهد الى توثيق الاواصر في النواحي الاخرى ، والى الاتفاق على الامور السياسية نفسها ،وهي الامور التي تبدو الان عويصة لانها لا تعالج على اساس من ترابط المصالح الواقعية بل على اساس من وحدة نظرية تناقضها السياسة المبنية على اسس محلية .

وعلى ذلك ، فاننا نعمل على البناء في هدوء وعلى تنقية الجو ، وعلى خلق الاسس الصالحة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة التي نبغيها جميعا . واننا لواثقون بان هذه الوحدة هي السبيل الوحيد لمجابهة الخطر الاسرائيلي ، والاخطار الاخرى المحيقة بنا ،لان الطامعين بنا يبنون آمالهم على ضعفنا وتجزئتنا، والوحدة امل القوة ، والقوة اساس الهيبة والاحترام والاستقلال .

كلمة وفد ليبيا

القاها السيد سعيد السراج

حضرات السادة :

ان ليبيا العربية ،بغرفها التجارية والصناعية والزراعية ، والهيئات الاقتصادية والمالية فيها، تحييكم اطيب تحية ، وتشكر معكم القطر الاردني الشقيق حكومة وشعبا ، وعلى راسه العاهل المعظم جلالة الملك حسين المفدى على الاريحية السمحاء والنبل التالد بالسماح لمؤتمرنا بعقد دورته الخامسة فى بلاده وتحت رعايته .

ونحمد فيكم الروح المجيدة المثابرة التي تبدت فى الاهتمام المشترك والسعي الحثيث نحو نهضة اقتصادية عربية شاملة ، تزيل العقبات وتوحد الجهود ،وتسير بالامة العربية جمعاء فى طريق استكمال نواقصها وتبادل منافعها ، وانشاء الوحدة الاقتصادية العامة ، التي تركز عليها السيادة الفعلية والاستقلال الحقيقي .

هذا ،وان ليبيا لتعاهدكم مخلصة بانها ستعمل جاهدة فى تدعيم مباديء المؤتمر والسعي لتثبيته وشد ازره والتعاون معه ، لانها تؤمن ايمانا صادقا بانه دعامة قوية فى تكوين الوحدة الاقتصادية المنشودة ، اذا ماأخذت قراراته بعين الجد ،وهو مانلاحظه على وجوهكم المستبشرة تفاؤلا واطمئنانا ، والتي يشع منها امل مرتقب ومستقبل باسم للشعوب العربية.

نعم ، فلقد خطى المؤتمر فى دوراته السابقة خطوات ثابتة ناضجة وقرر عدة مشاريع سيكون لها اعظم اثر فى حياة اقتصاد الدول العربية ، وان مانشهد من جد ونشاط بين جميع وفود المؤتمر لكفيل بأن يسير بالاقتصاد العربي الى الهدف المنشود ، ولسوف يأتي قريبا اليوم الذي نرى فيه العالم العربي شبكة اقتصادية واحدة ، كله حركة متدفقة ومشاريع ناجحة سدت ما نحتاجه اليوم من توريد اجنبي .

لقد نجح المؤتمر حسيا ومعنويا وشعرت جميع الشعوب العربية بالحاجة الى اهدافه السامية فراينا به فى هذه الدورة اقطارا عربية جديدة . وهذا الشعور كفيل بأن يسير به دوما الى الامام فتتسع شبكته حتى تضم الاقطار العربية كلها .

ان الاقطار العربية مازالت كنوزا مغلقة، وثروات مجهولة ، مر عليها حين من الدهر لم نلق لها اهتماما ونم نعرها وزنا .. اما اليوم وقد تحرك الساكن والتهب حماس الجميع وشعرنا بالحاجة الملحة وظهرت لنا خباياها فيجب الا نترك الوقت يسبقنا ولنبادر ولنسرع الى استغلالها فهي قوة فعالة ستمكننا من تحقيق جميع آمالنا .

لقد سعت الغرف الليبية سعيا متواصلا لتنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته فاحالتها الى الحكومة وما برحت تساندها وتسعى من ورائها جادة فى الاخذ بها وتثبيتها على ضوء امكانيات البلاد واستعدادها .

هذا ،وان ليبيا مازالت على اتصال دائم بمكتب مقاطعة اسرائيل وخطت فى هذا الميدان خطوات ايجابية حاسمة ،فشددت الرقابة على كل الموانيء والحدود ساهرة يقظة على جميع الحركات التجارية الداخلة والخارجة والتي قد توحي لبعض الاجانب بالعبث .

كما انها لبت نداء مكتب المقاطعة بايقاف الاستيراد عن طريق قبرص فى حينه وما انفكت

الغرف التجارية تنشر القوائم الصهيونية السوداء وتشن عليها الحملات الشعواءبالمقالات والبيانات المتواصلة ،فاصبحت بذلك مقاطعة اسرائيل اليوم فيليبيا محكمة دقيقة .

لقد اتاحت لنا فرصة دورة هذه السنة زيارة عمان الشقيق فحققت لنا امنية طالما سعينا اليها . حيث وجدنا اخوة فى الشعور والاحساس وفي المبادىء والاهداف ، بل وجدنا تشابها في كثير من النواحي الاقتصادية ايضا .

فليبيا كما تعلمون مترامية الاطراف شاسعة الاركان تبلغ مساحتها مايزيد عن مليون ونصف كيلو متر مربع بساحل طوله ١٨٠٠ كيلو متر تقريبا ومليون ونصف نسمة من السكان ، تعاقبت عليها ظروف شتىوعوامل مختلفة اهمها جهادها الطويل ضد مستعمر غاشم اراد لها الموت وابى الله الا ان يتم نوره ، فتحررتالبلاد واستقلت ونفضت عنها الغبار وشمرت عن ساعد الجد فبدات تقوم بالمشاريع الاقتصادية من سدود للوديان التي كان ماؤها يذهب سدى فى البحر وانشاء المصانع المختلفة ، وتحسين فىالانتاج الزراعي والصناعي والحيواني وتوسيعه لسد حاجة البلاد اولا والتمكن من التصدير ان لزم الامر . ففي ليبيا كنوز دفينة ومواد اولية لم تستغل بعد ،فالبترول الذي يجر يالبحث والتنقيب عنه من مدة ودلت البوادر على وجوده حتى اصبح قاب قوسين او ادنى ، والابحاث الجيولوجية اثبتت انهناك مواد معدنية كثيرة يمكن استثمارها . كما ان طبيعة الارض الزراعية كفيلة بان تنجح اي مشروع مركز يقام بها .

ان كل هذه الهبات الطبيعية التي اسبغها الله على هذا البلد لجديرة بالاهتمام ، وعلينا متضافرين ان نبحث امكانية استثمارها لصالح العرب اجمعين .

نعم ،فليبيا على استعداد بل وفى حاجة الى التعاون مع زميلاتها العربية وانها لترحب بكل راس مال عربي يدخل البلاد وعلى استعداد لان تساعده على استثمار هذه الثروات لصالح الجميع ، فلقد سنت عدة قوانين فى هذا الباب منها الاعفاء من رسوم توريد الالات الزراعية والصناعية التي تعود على المشاريع الاقتصادية بالنجاح والتوسع .

ايها السادة :

ان الامل كبير فى ان يحقق مؤتمرنا هذا جميع اهدافنا وامانينا . وارجو ان تكون هذه الدورة حلقة جديدة فى سلسلة روابطنا الاقتصادية ، فتضيف الى ماقدمته الدورات السابقة من الخدمات الطيبة لاقتصاد العرب ، قرارات ايجابية فعالة جديدة .

هذا ،واني قبل ان اختتم كلمتي المتواضعة، اود ان اعرب باسم ليبيا عن شديد اغتباطنا بما لمسناه من اخواننا اعضاء الغرفة التجارية بعمان وبقية زملائنا اعضاء الوفود الاخرى كما انه لايفوتني ان اشكر رجال هيئة المكتب الدائم على صدق نشاطهم واخلاصهم .

حيا الله الجميع ورعاهم ووفقهم لمجد العروبة جمعاء .

كلمة وفد مصر

القاها السيد سامي توتونجي

رئيس وفد الغرف المصرية

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

حضرات السادة :

يسرني ان اقدم ـ بالاصالة عن نفسي وبالانابة عن اخواني اعضاء وفد مصر ـ التحيات

الطيبات والشكر الصادق الى حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم الذي تفضل وشمل المؤتمر برعايته السامية ـ والى الحكومة الاردنية الهاشمية لحدبها على الدورة الخامسة لمؤتمر الغرف العربية ، وارجو منها ان تكون رسولا لتزجي الى الشعب الاردني الشقيق هذه الاحاسيس الاخوية التي تعبر فى اخلاص متين عن شعور الشعب المصري نحو شقيقه الاردني

واجد من الزم الواجبات فى هذا المقام تسجيل الثناء والتقدير للمؤتمر اذ كان اول هيئة خالجها الشعور المنبعث عن وجدان اعضائها العميق بخطر اسرائيل فى كيان الشرق العربي وبضرورة العمل الدائب المثمر على تدعيم الاقتصاد العربي وارسائه على قواعد قوية الاسس ليقوم صرحه شامخا على مر الاعوام .

والى السيد المحترم رئيس المكتب الدائم للمؤتمر اقدم خالص الشكر . فهو لم يأل جهدا فى ان يكون همزة وصل دائبة العمل قوية الاغراض ، وكان من نتائج عمله المتواصل ان اعد لهذه الدورة جدول اعمال يتيح الفرصة لكل عضو من اعضاء المؤتمر ان يرجع الى قرارة نفسه ويسألها الحساب عما بذلت من جهود فعالة لتأييد القرارات التي اتخذت فى الدورات السابقة والسعي الايجابي لاحلالها موضع التنفيذ .

وما من شك فى انه بعد انقضاء نحو خمس سنوات على اول دورة لمؤتمر الغرف العربية يجدر بنا ان نستقصى حقيقة الامور لنتبين ماوصل اليه سعينا فى تأييد الفكرة الرامية الى وحدة الشعوب العربية ، ونستوضح مبلغ جهودنا فى سبيل انماء الوعي القومي الذي يحقق تلك الفكرة حتى تتغلغل في نفوس بني العروبة جميعا .

ومن الحق علي ان انوه هنا بالخطوات التي قطعتها حكومة الرئيس جمال عبد الناصر بمصر فى سبيل الاستجابة العملية لطائفة من التوصيات التي توجه بها المؤتمر الى الدول العربية في دوراته السابقة .

ففي غضون الاعوام الثلاثة الماضية اصدرت الحكومة المصرية قوانين تتفق مراميها التشريعية وتلك التوصيات وتحقق اهدافها الى حد بعيد، وفيما يلي سرد لملخصاتها حسب تواريخ صدورها :

(١) فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ـ قانون بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي له هذه الصناعة الهامة .

(٢) فى اكتوبر سنة ١٩٥٢ ـ قانون بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى له شخصية معنوية مستقلة وسلطات تخوله تنفيذ المشروعات وادارة امواله بنفسه .

(٣) فى اكتوبر سنة ١٩٥٢ ـ قانون بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة باختصاصات تخوله وضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة .

(٤) فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ ـ قانون باعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم التي تؤسس بعد صدور هذا القانون ويكون غرضها انشاء واستغلال مشروعات لدعم الاقتصاد القومي ، من ضرائب الارباح التجارية والصناعية مع جواز اعفاء الشركات القائمة من تلك الضرائب بشروط معينة .

(٥) فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ ـ قانون معدل لقانون الغرف الصناعية يحقق تمثيل كل غرفة للمصالح المرتبطة بأية صناعة معينة فى انحاء الجمهورية المصرية .

(٦) فى مارس سنة ١٩٥٥ ـ قانون اتحاد الغرف المصرية الذي جعل منها وحدة ترعى المصالح التجارية والصناعية وتمثلها لدى السلطات المحلية والعربية والاجنبية .

(٧) فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ ـ قانون بتنظيم قواعد المرور وتخفيض الضريبة السنوية على سيارات النقل وتسهيلا للنقل الآلي فى داخل البلاد العربية .

(٨) ابتداء من سنة ١٩٥٦ ـ سينفذ القانون الصادر فى سنة ١٩٥١ الملزم باستعمال الموازين والمقاييس والمكاييل المترية فى انحاء الجمهورية .

(٩) وفى اكتوبر سنة ١٩٥٥ ـ اصدر مجلس الوزراء قرارا بتوجيه الدعوة الى الدول العربية لعقد ندوة علمية احصائية بالقاهرة تضم الممثلين الاحصائيين الرسميين ، ويدوم انعقادها من ١٩ نوفمبر الى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

وجدير بنا ان نحمد الله على آلائه ـ فقد وضح ان الصعاب التي كانت تقف فى طريق تقدمنا فى الماضي لم تكن الا نتيجة ميراث انتقل الى البلدان العربية عن العهود البائدة فاثقل كاهلها بما انطوى عليه من اعباء فادحة . وكان لزاما ان تمهل الحكومات بعض الوقت ليتسنى للاحرار ان يتقدموا الصفوف للسير الى الامام بخطوات ثابتة جريئة . والان وقد بدا الركب التقدمي فى السير نحو الاهداف والاماني القومية فى غير تردد ، واخذت الحكومات تنادي بوجوب قيام الدولة العربية الكبرى وبتوحيد اقتصادياتها فان التبعات الملقاة على عاتق هذا المؤتمر اصبحت اضعاف ماكانت عليه من قبل ، ذلك من حيث تعددها وخطورتها معا . كما اصبحت فكرة قيام الدولة العربية ليست مجرد هدف ثانوي وانما هدف اساسي له علاقة وثيقة ببقاء العروبة قوية الكيان صلبة البنيان ، ومرمى جوهري لبناء مستقبل بلادنا وشعوبنا ورفع مستواهم وكل هذه الاهداف والمرامي السامية امانة في اعناقنا يحتم الواجب ان نؤديها كاملة لابناء الجيل الحاضر والاجيال القادمة .

وبديهي ان العبارة الرنانة التي تداعب احلام النفوس من وقت الى آخر وهي « القضاء على الفقر والجهل والمرض » لن تصبح انشودة عذبة لحقيقة راهنة الا اذا تخلينا فى اباء وشمم عن الانانية ووطنا النفوس على الرضى بالتضحية مهما عظمت فى سبيل المجموع بغية تكوين امة عربية قوية تتالف عناصرها من افراد اصحاء الاجسام سليمي العقول .

ومما يثير الاسف فى القلوب ان نسمع حينا بعد حين عن خلاف دب بين الاشقاء من الدول العربية فيؤخر السير قدما الى الهدف المنشود . مع ان تحكيم العقول اذا تعذر تحكيم عواطف النفوس كفيل بان يقشع سحب الخلاف فى يسر وسرعة ولا سيما بين شعوب تجانست انسابا وتقاربت احسابا وجعلت العروبة منها وحدة اجتماعية لاتنفصم عراها مهما قست الاحداث عليها . فمن الملائم اذن ان تدرك الحكومات العربية ضرورة العمل على تكوين الامة العربية السليمة في اقرب وقت مستطاع والا يفوتها مغزى المثل السائر : « الوقت كالسيف ان لم تقطعه قطعك » والا يغرب عن بالها اننا نعد فى زمرة الامم المتخلفة وهذا ولا ريب وضع يؤذي النفوس ويدمي القلوب .

ويقيني هو ان العدالة الاجتماعية التي اضحت شعارا لحكوماتنا ستحث هذه الحكومات على استغلال المواهب الخلقية والموارد المادية الكمينة فى العالم العربي . فهو بحمد الله غني بخلقه

وبتراثه الروحي ومحافظته على القيم الاجتماعية والادبية ، وغني بما تنطوي عليه تربته الخيرة من موارد طبيعية عظيمة القيمة . ولا ينقصه الا شعور بنيه بتلك القيم النفسية شعورا يدفعهم الى التكتل فى مجموعة متينة موحدة ، والا ذهبت ريحهم وشمت فى تفككهم اعداؤهم الرابضون على حدودهم وهم الصهيونيون ومناصروهم .

ولقد قامت فى مصر ثورة مباركة على الاوضاع الماضية الكريهة ، وسرعان ما تغلغلت في نفوس الشعب المصري قاطبة . فأخذ يتمسك بالمثل العليا التي تقدمها له الثورة فى كل يوم وفى شتى نواحي الحياة من اقتصادية وثقافية واجتماعية وكلها تهدف الى الاصلاح السريع لما افسدته اخطاء الماضي ، وذلك لتلحق مصر بركب الحضارة العالمية بعد التخلص من القيود التي كانت تحول دون تقدمها الطبيعي نحو الفلاح . وليس من شك فى ان السير فى هذا السبيل القويم سيؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة فيجد كل مصري القدرة على كسب عيشه والاطمئنان على قوت اسرته وتعليم ابنائه وعندها تزداد الامة قوة ويرتفع مستوى قدرتها على الانتاج والاستهلاك معا . واني لواثق ايها الاخوان فى اننا سنعمل جميعا فى ايمان صادق وعزيمة وثابة على رفع مستوى المعيشة فى الشعوب العربية كافة مستلهمين العون من الله مخلصين فى غايتنا باذلين اغلى التضحية فى سبيل تحقيقها . واملنا وطيد فى ان رجال الحكم فى الدول العربية الذين ضربوا لنا اروع الامثال فى الوطنية وانكار الذات والكفاح العنيف من اجل التحرر السياسي والاقتصادي لن يدخروا وسعا فى العمل على تحقيق اماني الشعوب العربية وتوسيع دائرة تعاونها وتآزرها لتسير قدما نحو مستقبل باهر من العزة والرفاهية .

حقق الله الامال انه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة المندوب المراقب لحكومة السودان

السيد محمد افندي عبدالله ابراهيم

انه لمن دواعي سروري ان ازور هذا القطر الشقيق لحضور الدورة الخامسة لهذا المؤتمر .

وانه لمن دواعي فخري ان تمثل بلادي فى مثل هذه المؤتمرات بابنائها فى اول عهدها للتحرر والاستقلال بعد ان كدحت نصف قرن من الزمان تحت سيطرة الحكم الاجنبي الذي بترها من المجتمع العالمي بصفة عامة ومن المجتمع العربي بصفة خاصة . وكما تعلمون فان السودان اليوم على ابواب الحرية بمعناها السامي العزيز وبكل مقوماتها الحقيقية ولن يقبلها مبتورة او مشروطة . فمنذ ان اجاز البرلمان السوداني بالاجماع قراره التاريخي بجلاء القوات العسكرية الاجنبية فى ١٦/ ٨ /٩٥٥ اخذ شبح الحكم الاجنبي فى الزوال وسيغادر اخر جندي اجنبي ارض الوطن قبل ١٤ / ١١/ ١٩٥٥ كما هو محدد حسب نصوص الاتفاقية المصرية الانجليزية وبعد ذلك التاريخ سيقرر السودان مصيره والسودانيون بمختلف احزابهم وهيئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم متفقون وملتفون نحو الاهداف العليا كالاستقلال والحرية وتوثيق وتنسيق الصلات الطيبة مع الاقطار المجاورة وكافة دول العالم .

وقد اثبت شعبنا بمبادئه وايمانه بحريته

واتحاده ووعيه وصدق وطنيته انه اهل للحرية مستحق لما هو مقبل عليه من استكمال سيادته التي لا ينقصه من مظاهرها الان الا الشيء القليل واننا على ثقة تامة واعتقاد راسخ بانه ليس بيننا وبين الهدف المنشود الا خطوات قصيرة تستغرق اياما معدودات نكون بعدها اكثر قدرة على المساهمة في النشاط الدولي واقوى على المشاركة في تقدم الانسانية والتعاون مع الشعوب المحبة للحرية والسلام واعادة بناء العالم على اساس من الاخاء والعدالة ونحن وحدة قوية ان اجتمعنا في صعيد واحد لنخدم غرضا واحدا . وليس انبل واشرف الينا من ان نجتمع ونخدم بلادنا بمثل هذه المؤتمرات وهنا لا يسعني الا ان اسجل شكري وتقديري لصاحب الجلالة الملك حسين المعظم راعي هذا المؤتمر وللسادة الاعضاء الذين قاموا باعداده بهذه الطريقة المشرفة واعبر لكم جميعا عن امتناني العظيم لدعوتكم الكريمة لبلادي واحمل لكم رغبة اخوانكم السودانيين الاكيدة في التعاون . وليس ادل على ذلك مما جاء في خطاب السيد الرئيس اسماعيل الازهري رئيس مجلس الوزراء السوداني في خطابه الذي القاه في المؤتمر الاسيوي الافريقي بباندونغ حيث قال « اننا نؤكد لكم ونحن وطنيون اكثر منا سياسيون باننا نموت في سبيل الكلمة التي نقطعها ونتفانى في الاخلاص من اجل الهدف الذي نؤمن به ونمد يدا نظيفة شريفة للتعاون» .

كلمة وفد البحرين

القاها السيد علي عبد الرحمن الوزان

السكرتير الفخري لغرفة تجارة البحرين

سادتي رؤساء واعضاء الوفود العربية . ايها الحفل الكريم .

باسم شعب جزائر اللوءلوء الخضراء . السابحة في امواه خليج الذهب الاسود احييكم تحية العروبة الخالصة . تحية صادقة مباركة من بلد عربي ناشيء بدأ يشق طريقه بكل ايمان وقوة في دروب الحياة مناضلا ومكافحا من اجل حريته وكرامته . فالى المليك الهاشمي العظيم والى رجال حكومته الرشيدة والى شعبه المجاهد الحبيب واليكم جميعا ايها المؤتمرون الاحرار اتشرف برفع تحيات البحرين مقرونة باسمى عواطف الاخوة والاجلال .

سادتي الاجلاء

عظيم جدا وحبيب الى نفوسنا هذا المشهد البهيج الرائع هذا المشهد الذي نرى فيه وفود البلاد العربية وقد اجتمعت في صعيد واحد جاءت ملبية نداء الواجب ومشمرة عن ساعد الجد والاخلاص رائدها المجد والكرامة وهدفها العزة والكمال . جاءت تحج الى هذا البلد الكريم المضياف تدفعها شعوب حرة متحفزة رات ان لاسبيل لحياتها واستكمال سيادتها الا بوحدة سياسية واقتصادية متينة تقف سدا منيعا امام مايبيته المستعمرون الطغاة من نوايا سيئة لاستغلالها وتمزيق شملها والتحكم في ثرواتها ومواردها الطبيعية . وقد جئت هذه الوفود لتتدارس مشاكلها بصراحة ولتعلن من على هذا المنبر الحر آراءها وآمالها وآلامها واننا ابناء الخليج العربي ننتهز هذه الفرصة فنرفع صوتنا من على هذا المنبر لنسمع العالم العربي نداءنا وامانينا راجين ان يلقى هذا النداء وتلك الاماني آذانا واعية من قبل المسئولين في البلاد العربية عامة ورجال الجامعة العربية خاصة .

سادتي :

منذ الوثبة العربية المباركة وبلاد الخليج العربي الممتد من المحيط الهندي الى شط العرب يتتبع حسب امكانياته اتجاهات هذه الوثبة ويسير بخطى ثابتة على النهج الذي سار عليه رجال العروبة الاحرار في لم شعث تلك الاشلاء المبعثرة من الوطن العربي الذي مزقته مخالب المستعمرين وحاولت القضاء على الروح القومية فيه . متطلعا بكل ايمان وقوة الى ذلك اليوم

الاغر الذي يتمكن فيه من الانطلاقة الكبرى نحو الاندماج فى الوطن العربي الاكبر ليشكل جزءا مهما منه يسير مع بقية اشقائه جنبا الى جنب فى مضمار الرقى والسؤود . وقد سارت ولله الحمد تلك الاقطار قدما فى هذا السبيل فبلغ اكثرها غاية المنى وقارب الاخرون المنال . ولكن هذه الاقطار ويا للاسف تركت وراءها بعض الاطراف من جسم هذا الوطن العربي تركته بين اشداق ذلك الاخطبوط الغاشم يمتص دماءه ويمزق احشاءه وقد رمانا سوء الطالع ان تكون بلادنا ضمن هذا الجزء المتخلف ننادي ولا من مجيب ولم تولنا البلاد العربية الشقيقة اي اهتمام او تعرنا ادنى التفات وقد ذهبت بنا الآمال بعيدا حينما انشئت الجامعة العربية . هذا الحلم العذب الذي كان يراود اجفان العروبة والتي هي الان الدعامة القوية التي تستند اليها الشعوب العربية فى ابترداد حقوقها السليبة ولكن الجامعة لم تولنا عنايتها واهتمامها حتى الان ونحن فى امس الحاجة الى غوثها ونصرتها . ولم يزدنا هذا الامر الا تعلقا بها وعزما اكيدا على مواصلة العمل وتوجيه النداء حتى تولي هذا الجزء العربي عنايتها واهتمامها ولا بد ان السيد الكريم مندوب الجامعة فى هذا المؤتمر سيوصل هذه الصرخة الى المسئولين فيها . وما قولنا هذا الا عتاب من اخ صغير مستضعف الى اخ اشد قوة واكثر مراسا والله من وراء القصد .

سادتي الاجلاء :

ان الثراء الذي يتمتع به الخليج العربي لامثيل له اليوم فى تاريخه فهذه الملايين من اطنان النفط التي تتدفق كل عام من شواطئه ترى اين تذهب ؟ وعلى من تعود بالنفع ؟ انها تتدفق ولا شك فى خزائن تلك الشركات الاستغلالية ومابقى منها بايدينا يعود اليها ثانية مقابل ركائب حديدية ومكيفات هوائية وعطور وغيرها . فالواجب اذا يحتم على الاخوة الاشقاء ان يبدوا المزيد من عنايتهم ونصحهم لاخوانهم سواء كان ذلك بطريق الصحف والاذاعات او المجالس والبرلمانات ليخفف المنساقون من هذا الغلواء وليحموا انفسهم من هذا التيار الجارف الذي يجر الوبال والخسران على العالم العربي كله . فلو ان هذه المبالغ الطائلة وجهت لانعاش البلاد اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وثقافيا لاصبحت الان تماثل ارقى البلاد المتمدنة . ولو ان هذه المبالغ انفقت فى تزويد الجيوش العربية بالسلاح والعتاد لما كان هذا المسخ (اسرائيل) قائما فى الوجود فنرجو من الجامعة العربية ان تصارح العرب ايا كانوا بحقيقة الوضع الراهن وما سيتعرضون له من نكبات فى المستقبل ان تمادوا فى سياسة البذخ الحاضرة .

سادتي :

انكم لجد عالمين انه لاسبيل للمحافظة على الاستقلال السياسي مالم يكن مدعما باستقلال اقتصادي متين وهذا الاستقلال لايتم مالم تقم اسسه على دعائم قوية ثابتة من مشاريع حيوية تكون لها القوة الفعالة فى انعاش الاقتصاد القومي العربي كله وامداده بامكانيات ضخمة تستطيع ان توقف تيار النفوذ الاقتصادي الاجنبي الذي اخذ يتزايد يوما بعد يوم بينما نغط نحن فى نوم عميق تداعبنا الاحلام وتغرينا الظواهر وتخدعنا القرارات التي نتخذها فى كل اجتماع نعقده دون ان ننفذ منها شيئا .

ان التدعيم الاقتصادي العربي لايمكن ان ترسى قواعده الا بتنفيذ قرارات المؤتمر فى دوراته السابقة ومن اهم تلك القرارات فى نظرنا تأسيس المصرف العربي للانماء الاقتصادي هذا

المصرف الذي نستطيع بواسطته ان نأخذ بيد قطر شقيق كالاردن الحبيب مثلا والذي يعاني الان اشد الاهوال واوجعها بتحمله اكبر قسط من التضحيات فى سبيل الجزء السليب من فلسطين الشهيدة وفى سبيل اخواننا النازحين وكذلك القرار القاضي بتأليف شركة الملاحة العربية التي سيكون من شأنه اذا نفذ تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية الشقيقة وكذلك القرار القاضي بمطالبة الحكومات المعنية بالامر بالغاء تأشيرات المرور بين الاقطار العربية والسماح بدخول رؤوس الاموال العربية واصحاب المهن الحرة والمهن الصناعية المفيدة والاطباء والمهندسين وغيرهم للعمل بحرية فى جميع الاقطار العربية . كذلك فاننا نرجو بهذه المناسبة من الغرف التجارية المزيد من توثيق الاتصالات التجارية بين الاقطار العربية وتبادل منتوجاتها ومحاصيلها وخصوصا بين البلاد العربية وبلاد الخليج التي تستورد اكثر حاجاتها تقريبا من الغرب ومن غيره من البلاد عدا البلاد العربية وان نعمل مافى امكاننا على تشجيع منتوجات شقيقتنا الكبرى مصر ، العزيزة على كل عربي والتي رفعت رؤوسنا نحن العرب عاليا لان تقوية مصر اقتصاديا قوة لنا وعزتنا وكرامتنا من عزتها وكرامتها .

وقبل ان اختتم كلمتي ارى لزاما علي ان اشكرغرفة تجارة عمان لحسن حفاوتهاوتكريمها لنا مقدرا لمدير المكتب الدائم نشاطه واخلاصه محييا جميع الوفود العربية شاكرا الظروف التي اتاحت لنا فرصة الاجتماع بكم وتبادل وجهات النظر معكم مما نؤمل ان يعود بالخير العميم على العروبة جمعاء .

عاشت الامة العربية الخالدة وعاش النضال فى سبيل الوطن العربي الاكبر وسلام الله على ارواح شهدائه فى كل مكان .

كلمة وفد الكويت

القاها السيد خالد الزيد

المندوب المراقب للحكومة الكويتية

حضرات السادة :

احييكم اطيب تحية من اخوان لكم ، شاكرا لكم هذه الدعوة التي وجهت الى بلدنا ليضيف جهدا الى مايبذل من جهود نحو الهدف الاكبر الذي تنشده البلاد العربية والذي نأمل ان يتحقق ويزدهر فى ظل التعاون والاخاء بين الجميع .

ولقد حضرنا الى هذا المؤتمر تدفعنا الرغبة والرجاء بأن نرى الآمال التي علقت عليه قد اثمرت .

ويسر الكويت ان تحمل واجبها فى حقل التعاون العربي ، وانشاء الله تكون عند حسن ظنكم بها ،واني اشكر غرفة تجارة عمان على حفاوتها البالغة واكرامها لنا راجين الله الكريم ان يوفق العرب لما فيه خيرهم .

كلمة الغرفة التجارية الفلسطينية لقطاع غزة

القاها السيد محمود نجم

رئيس الغرفة

سيدي الرئيس ، سادتي المؤتمرون

من قطاع غزة ، الحبيب الى قلوبكم والى قلب كل عربي ابي ، أحمل اليكم تحيات

اخوانكم المرابطين فيه ، تحيات طيبات عاطرات مقرونة بأطيب الاماني في وثبة جبارة لاعادة الكرامة المهدورة ، والفردوس المفقود ، متمنين لمؤتمركم كل توفيق ونجاح في خدمة العروبة التي لها في اعناقنا ودمائنا ديننا مستحقا علينا اداؤه .

سادتي واخواني الاجلاء

اني لتتقاذفني في هذا الموقف تيارات عنيفة من الشعور ، لعل اميزها واقواها شعوري بالسرور والبهجة ، بلقاء اخوان لنا ، اعزاء علينا ، احباء الى نفوسنا ، تربطنا بهم اوثق الروابط وامتنها : العروبة ووحدة الهدف .

اننا كممثلين للغرف التجارية في البلاد العربية ، نضع الشؤون الاقتصادية في المرتبة الاولى من ابحاثنا ، اذ ان الاقتصاد هو من اقوى الدعائم التي يقوم عليها صرح الامة الشامخ ، وعزتها وكرامتها . فعلينا ان نمحص مواضيع بحثنا على اسس قوية الدعائم ، فضياع فلسطين يا سادتي كان من اسبابه ، وضع البلاد المقدسة في ظروف اقتصادية وسياسية من شأنها تسهيل بناء وطن قومي لليهود ، حتى قامت هذه الدولة المجرمة الباغية ، واصبحت شوكة دامية في جنب العروبة والاسلام ، وكان ان شرد شعب آمن اعزل من السلاح عن ارضه وموطن آبائه واجداده ، وحل محله شرذمة طاغية من حثالة البشر وشذاذ الافاق ، وجعل من الفلسطينيين الاباة لاجئون يعيشون على الصدقات وفتات الموائد ، فراشهم الارض وغطاؤهم السماء ، بعد ان كانوا اعزة كرماء في بلادهم وديارهم .

وما كان شر هذه الكارثة على الفلسطينيين وحدهم ، بل ان الطعنة النجلاء كانت في صميم العروبة والاسلام ، ولن يرد للعرب والمسلمين اعتبارهم ولن يغسل العار الذي لحقهم الا بخوض المعركة الفاصلة ، وتحرير بلادنا العزيزة وارجاعها الى اهلها عربية حرة تعيش جنبا الى جنب مع شقيقاتها الدول العربية ، وبذا نلقن اولئك المستعمرين الذين خدعونا وغرروا بنا وسلموا بلادنا وجعلونا سخرية وهزوا اننا لن نعتمد بعد اليوم على معونتهم الكاذبة . بل علينا ان نسلك الطريق الذي فيه عزتنا وكرامتنا ومصلحة بلادنا .

هذا ، انني وزملائي نأمل من مؤتمركم العتيد ان تنظروا الى قطاع غزة ، ذلك الجزء الباقي من فلسطين العربية والذي ستنطلق منه انشاء الله اول رصاصة للخلاص ، ان تنظروا اليه بعين الاهتمام والرعاية وذلك بتشجيع منتوجاته الزراعية والصناعية واعفائها من الرسوم الجمركية حتى يفيق من كبوته وتتحسن اوضاعه الاقتصادية ، وان لا تنسوا في اجتماعاتكم ومؤتمراتكم فلسطين الحبيبة الى قلوبكم ، فوالله يا اخوان اننا لم نشعر بالعزة والكرامة الا اثر نهضة مصر الخالدة بفضل زعيمها الثائر الحر الرئيس المحبوب جمال عبد الناصر وزملائه الاباة الاحرار ، الذين نعتمد بعد الله عليهم وعلى شقيقاتنا الدول العربية في تحرير بلادنا المسلوبة من رجس اليهود الجبناء .

واختتم كلمتي لاعبر عن سروري بهذه الفرصة السعيدة التي اتاحت لنا زيارة هذا البلد العربي الابي الذي يسير بخطوات سريعة ثابتة نحو العلا والمجد بفضل مليكه الشاب جلالة الحسين المعظم وحكومته الرشيدة وولاء شعبه الوفي الامين ، كما ارحب بلقاء اخواني اعضاء الوفود العربية اجمل ترحيب

واشكر الغرفة التجارية بعمان وسائر الغرف الاردنية لعملها المشكور على انجاح هذا المؤتمر، واشكر للمكتب الدائم نشاطه وحويته . سائلا المولى ان يوفقنا الى ما فيه خيرنا واسعاد بلادنا ، والله اكبر والعزة للعروبة .

كلمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

القاها السيد ابراهيم عبدالله نيابة عن الامين العام السيد الفرجاني بن عمار

يا صاحب الجلالة ،

سيدي الرئيس ،

سادتي ،

يسرني جدا ويسعدني ان اتقدم الى حضراتكم بتحية الامة التونسية الخالصة لشقيقاتها الامم العربية ، وخاصة تحية ارباب الصناعة والتجارة المتكتلين في الثلاثمائة والستين نقابة مهنية المتألفة منها هذه المنظمة التي لها شرف الحضور لمؤتمركم هذا ، منظمة «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة» .

وليست هذه ، في الواقع ، المرة الاولى التي يساهم فيها اتحادنا في اعمالكم ، بل ان التحاقه بكم راجع الى الدورات الثلاث الاخيرة التي مثله فيها رئيسه الشرفي ووزير الزراعة الحالي بالحكومة التونسية ، الاستاذ محمد بدرة . لذا فاني اذ اقف امامكم اليوم ، لست شاعرا بأني غريب في هذا المجمع ، بل ان اتصالاتنا السابقة بكم وتتبعنا المسترسل لاعمالكم ومقرراتكم تجعلني اشعر بأني فرد منكم وعضو قديم بهذه الاسرة الاقتصادية المباركة التي ترجو منها الامة العربية بقسميها الشرقي والغربي كل خير .

واجدد شكري وشكر الامة التونسية الخالص للمكتب الدائم للغرف العربية الذي ما انفكت دعواته تصلنا بانتظام منذ عام ١٩٥١ ، وكذلك تقاريره ومنشوراته التي كانت تتيح لنا الاطلاع على مراحل التقدم والرقي المقطوعة في هذا الشرق العربي العزيز ، والخطى الباقي له قطعها لتحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة .

سادتي ،

لم يعد الشرق العربي يجهل شيئا عن الغرب العربي . كما ان الغرب العربي لا يفوته شيء من قضايا المشرق . وسبب ذلك هو توثق الصلات بينهما واقتناع المسؤولين من رجالهما راسخ الاقتناع بوحدة مشاكلهما وارتباط مصيرهما . وهما وحدة وارتباط تجليا بأجلى مظاهرهما في المساندة التي لقيها المغرب في نزاله السياسي ، وسيتجليان اليوم وغدا في المؤازرة التي ينتظرها في صراعه الاقتصادي والاجتماعي .

نعم ، لقد خاضت تونس ولا تزال خائضة معركة سياسية حامية حضراتكم على علم بتفاصيلها . وهي تخوض اليوم ، الى جانبها ، معركة اخرى اقتصادية واجتماعية لا شك انه بلغ الى علمكم البعض من اصدائها .

تواجه الامة التونسية ، منذ ستة اعوام ، ازمة اقتصادية خطيرة لم يزدها المشكل السياسي الذي احتدم في السنوات الاخيرة الا تعقدا وخطورة .

وقد نشأت هذه الازمة عن انخرام التوازن بين نمو الانتاج القومي ونمو عدد السكان انخراما كبيرا في الربع قرن الاخير ، اذ لم

يرتفع الانتاج الا بنسبة ١٦ بالمائة بينما ارتفع عدد السكان بنسبة ٥٦ بالمائة ، وانخفض هكذا معدل الدخل الفردي بنسبة الربع .

وقد ادى هذا الانخرام الى حرمان النصف تقريبا من السكان القادرين على العمل من المساهمة في النشاط الاقتصادي مساهمة تذكر ، فباتوا قوما بطالين يعيشون على الهامش ويهددون استقرار الامة الاجتماعي والسياسي. وهذه حالة تزداد تحرجا يوما عن يوم بسبب ازدياد سبعين الفا من الافواه الجديدة سنويا في البلاد .

وادى هذا الانخرام كذلك الى استفحال العجز في الميزان التجاري التونسي الذي لا تغطي الصادرات فيه الا الثلثين من الواردات والذي سيجر البلاد الى الافلاس جرا ان لم نتوفق الى تداركه في العاجل .

ويعزى هذا الانخرام الى فساد السياسة الاقتصادية التي كانت مسلوكة بالبلاد والتي كانت تهدف الى جعلها موردا سهلا للمواد الاولية الرخيصة وسوقا محمية للمنتجات الاجنبية المختلفة .

ان البلاد التونسية غنية بأرضها الخصبة وانهارها المتدفقة وبحارها الزاخرة ومعادنها المتنوعة . وقد انعم الله عليها من الخيرات بما يضمن ارغد العيش لضعف الثلاثة ملايين ونصف من سكانها الحاليين . الا ان النظام السياسي الذي كان قائما بها حال دون استثمار كامل خيراتها لفائدة اهلها . فبقيت هكذا اربعة ملايين هكتارا اي النصف تقريبا من اراضيها الصالحة مهملة ، وظلت منتجاتها المنجمية من فسفاط وحديد ورصاص وزنك تصدر مواد خام لتدوير المعامل الاجنبية ، كما ظل بحرها الزاخر بشتى انواع السمك والاسفنج مرتعا لمراكب الصيد الاجنبية ، من ايطاليه ويوغوسلافية ، لضعف جهاز الصيد التونسي . هذا وكانت بالبلاد التونسية صناعات مزدهرة عرفت كافة اقطار البحر الابيض المتوسط في الماضي جودة منتجاتها ، وفي مقدمتها صناعات النسج والجلد والخشب والمعادن . ولكنها صناعات عتيقة لم تلق من المسئولين عن حظوظ البلاد فى الماضي التشجيع اللازم لتتطور وتساير العصر ، فلم تستطع الثبات في وجه مزاحمة الانتاج الصناعي الاجنبي ، واخذت تتقهقر شيئا فشيئا الى حد الزوال .

هذه بايجاز الحالة السيئة التي عليها الاقتصاد التونسي . وهي حالة تدعو الى الجزع والحيرة ولكنها ليست بالغة حد التشاؤم واليأس . ان الامة التونسية بأجمعها مدركة لحقيقة الحالة عازمة على تداركها ، متحمسة لتنفيذ كل برنامج اقتصادي عام ينال مصادقة منظماتنا القومية .

ويرمي هذا البرنامج الى تحسين وسائل الاستثمار الزراعي في المناطق المستثمرة الان لرفع مستوى الانتاج وتحسينه ، واحياء موات الارض في المناطق المهجورة لاقرار من لا شغل لهم بالبادية فيها ، واتمام الجهاز البحري وتجديده لاستغلال كافة الامكانيات المتوفرة في ميدان الصيد ، وتصنيع البلاد تصنيعا عصريا لتعويض الصناعات العتيقة البالية وتحويل المنتجات الزراعية والمنجمية داخل البلاد لانماء الصادرات ، قيمة وكمية ، وتخفيض الواردات ، سعيا وراء احلال التوازن محل الاختلال في الميزان التجاري ، ورفع المستوى الحيوي العام في البلاد بمكافحة البؤس والبطالة . وستعتمد شقيقتكم تونس

في تحقيق هذا البرنامج العريض على نفسها اولا ، وعلى شتى انواع المساعدة الخارجية ، وفي مقدمتها مساعدة الشرق العربي الكريم، اذ ان الكثير من المشاكل القائمة بها اليوم والتي ستلاقيها غدا ، كشؤون الري واحياء الارض وتعصير الصناعات ، مشاكل لاقتها او تلاقيها معظم الدول العربية اليوم ، وتوصلت الى حلها ، فاكتسبت فيها تجربة وخبرة .

ان الامة التونسية التي لاقت وتلاقي منكم، ايها السادة ، اعظم التأييد في الميدان السياسي لتأمل ان تستفيد من تجاربكم ونصائحكم في الميدان الاقتصادي ايضا . انها لتعقد على التعاون العربي كبير الآمال .

كلمة الاتحاد العام للفلاحة التونسية

القاها السيد ابرهيم عبدالله

الامين العام للاتحاد

ياصاحب الجلالة

اصحاب المعالي الوزراء

اصحاب السعادة رؤساء واعضاء الغرف العربية الشقيقة

سادتي

تمر الايام سراعا فى حياة الامم والشعوب وتنمحي مع مرورها رويدا رويدا المآسي والكوارث والافراح ، والمسرات ، على السواء . ولا يبقى فى نفوس الاجيال الصاعدة الا اثار احداث كانت قد طبعت ذهنية الافراد والجماعات بطابع ممتاز ، وهزت القلوب هزات عنيفة خلقت فيها لونا خاصا من شعور غريب .

واذا بأبناء تلك الامم والشعوب يحن بعضهم الى بعض حنان المريض الى العافية ، وحنان الغريق الى النجاة ، واذا بأبناء العروبة الغر الميامين يخفون الى نجدة اخوانهم المجاهدين فى سبيل الحق وعزة الاوطان فى المغرب العربي عموما وفى تونس خصوصا ، والى نصرة اشقاء عانوا المذلة والاستخذاء وتحكم الاجنبي فى حظوظهم ، وسيطرته المطلقة على مصيرهم وراموا حرية وانعتاقا فى ظل اتحاد عربي وشرقي لايكن عداء وكراهية الى اي ادمي على اديم الارض مادام هذا الامي لايضمر له سواء ، ولا ينوي ابتلاعه او ابتلاع جزء من اجزائه فى الشرق او فى الغرب .

فكانت لحملة العروبة العالمية الشهيرة المعززة بتأييد مطلق من الافارقة والاسيويين لايقاف تيار الطغيان فى اوطاننا الشهيدة ، وللاقتصاد من التضحية الكاملة التي تحلى بها اخوانكم نساء ورجالا ، شيوخا وشبابا واطفالا ضعفاء واقوياء ، فقراء واغنياء ، قلنا كان للحملة العربية مفعولها الحاسم فى سير كفاحنا الشاق والمرير ضد نفوذ اجنبي لايتعظ اصحابه بالواقع ، ولا يقيم وزنا لتطور الاحوال وانقلاب الاوضاع، ولسير عجلة الزمن العادية دوما فى سبيل الغاء مباديء استعباد الانسان لاخية الانسان .

قامت العروبة بهذا العمل التطهيري فى الاجواء الاممية مقبلة على تضحيات مادية جسيمة ، راضية بخسارة البعض مما كسبته من علائقها الاقتصادية مع الخارج ،الامر الذي ادخل ارتياحا على المقاومين واطمئنانا فى نفوس التونسيين جميعا الذين استشهد منهم عدد عديد من بينهم المجاهد ، والشيخ والكهل ، والشاب،

والمراة ، والفتاة ، والطفل الرضيع .

ولعلنا لانبالغ اذا قلنا ان دماء اولئك الشهداء ودموع الارامل واليتامى ، وابـاء الشعـب التونسي شقيقكم واخيكم فى السراء والضراء ، وسخريته من العسف والارهاب فى سبيـل حرية الاوطان ، وتعزيز الروابط العربية بين المشرق والمغرب ، يعد فى نظرنا اجمل تحية وازكاها نحيي بها مؤتمرنا هذا العظيم .

سادتي

حالت فى السنوات الماضية صعوبات قاهرة دون تحقيق رغبتنا الاكيدة الملحة ، فى حضور جلساتكم الهامة ، والمساهمة فى اشغالكم الموفقة ولذا ترونا الان نأخذ الكلمة لنحدثكم فى شيء من التأثر العميق المتولد طبيعيا عن كبت طويل وكبح مضـن للعواطف ، راجين صادقين ان يكون اتصالنا بكم فاتحة عهد جديد من تمتين العلائق الاقتصادية ـ السلبية ـ حاليا ،وتبادل التوصيات الضرورية بين البلاد العربية وشقيقتكم تونس .

ولانجاز هذا العمل الحيوي وجب ان يتعرف اخواننا العرب علـى مشاكلنـا الاقتصادية والاجتماعية وعلى برامجنا لمواجهتها، كما وجب علينا نحن ان نتتبع قضايا اخواننا بكامل العناية والاهتمام ، والاطلاع على التصميمات المتفق عليها لمعالجتها ، ليمكن لنا ان نتعاون علـى التخفيف من حدة مجموعها شيئا فشيئا وعلى حلها فى النهاية حلا يضمن الاستقرار الاجتماعي فى عموم البلاد العربية ويضاعف من امكانياتنـا المادية ومقدراتنا الاقتصادية .

و «الاتحاد العام للفلاحة التونسية »المنظمة القومية النقابية الزراعية الوحيدة الممثلة تمثيلا صادقا لجميع رجال الارض بتونس ،المنضوين تحت لواء نقاباتنا ، واتحاداتنـا الجهديـة ، واتحاداتنا المحلية ، ومؤسساتنـا التعاونيـة المبثوثة على طول البلاد وعرضها ، يعتقـد ان قضايا البلاد العربية متشابهة تشابها غريبا في اصلها اولا ، وفى وسائل تطورها وبعثها ثانيا .

فاقتصادنا مقام ـ كما هو الحال فى غالبيـة البلاد العربية ـ على الانتاج الزراعي ، مـع مساهمة متواضعة للانتاج الصناعي ، ومع ماينشأ عن هذين الموردين من حركة تجارية تتضاءل وتعظم بقدر مايقوى الانتاج او يضعف ، وهذا يعني اننا فى حاجة ماسة الى تحوير جوهري لاساليبينا الزراعية خاصة ، والى ترك وسائـل الاستثمار البدائية فى سائر الميادين من غراسة وزراعة ، وري وتحويل ، وما الى ذلك .

والتغيير العميق المشار اليـه يستوجب تضحيات مالية لاطاقة للفرد المنعزل بها ، ولا قدرة له على مواجهة تكاليفها وتحمل نفقاتهـا لذا تعين على الحكومات ان تقوم مباشرة باعباء مصاريف الاشغال الكبرى ، وتعين على الافراد ان يقاوموا مقاومة فعالة فكرة الفردية المتأصلة فيهم ليقبلوا جماعات متكاتفة ضمن مؤسسات تعاونية على العمل الايجابي بجانب عمل الحكومات لتحسين الوسائل وتوفير الانتاج مع جـودة نوعه .

ويعتبر « الاتحاد العام للفلاحة التونسية » ان هذه الطريقة المقامة على اساس تركيز جميع الجهود الفردية ضمن شركات تعاونية تمتـد شبكاتها فى جميع البلاد العربية تحقق اهدافا انسانية اذا ماعتبرت ان الاجير عندها هو جزء حي له قيمته واثره فى نموها وازدهارها .

ومن هذه الاهداف يجدر بنا ان نذكر :

اولا ـ توزيع الارباح على المتعاونين توزيعـا تكون قاعدته المساهمة بالانتاج الفردي ، باعتبار وفرته وجودته ، ومن هنا تنشأ روح المزاحمة

ويتسنى توزيع الثروة القومية العامة على اساس اقرب مايكون الى العدل والانصاف .

ثانيا ـ وهذا التوزيع العادل للثروة حسب المجهود الفردي في الدائرة الجماعية ، يقوم سدا منيعا امام الفوارق الكبرى في الاستغلال بين افراد المجتمع الواحد ، ويناهض فكرة تكوين الطبقات في امم مازالت ضعيفه في الناحية الاقتصادية بالنسبة لما وصلت اليه الامم الاخرى من قوة ومناعة .

ثالثا ـ والنتيجة الحتمية للهدفين الاولين تتمثل في ايصاد ابواب البلاد العربية طبيعيا امام كل دعاية مذهبية اجنبية مهما كان مصدرها ولونها ، واستحالة بثها بفضل توازننا الاقتصادي المنشود المدعم باستقرار اجتماعي يكون قد حفظ مصالح وحقوق الجميع .

ويرى « الاتحاد العام للفلاحة التونسية » ان الوصول الى هذه الغاية المثلى في الحقل الزراعي يتأتى ، بالاضافة الى التعاون الحقيقي المشترك بين جميع الاقطار العربية ، بتأسيس منظمات زراعية شعبية على الطراز الحديث يكون من مهماتها الاساسية توحيد كافة المزارعين والفلاحين في كل بلد من بلاد العرب ، وبعث وعي زراعي واقتصادي فيهم لايقل اتساعا وعنفا عن وعيهم الوطني المتأصل لان الاقتصاد هو المحرك الوحيد ، كما قيل ، لعربة التاريخ بما تشتمل عليه من سياسة واجتماع واخلاق ، وآداب ، وعلوم ، وفنون وغيرها .

وحينما يكون لافكار رجال الاصلاح العرب في الاقتصاد والاختصاص والفن تجاوب حقيقي وسط الشعوب العربية يمكن قطع بقية مراحل النهضة الزراعية والاقتصادية في شيء غير قليل من السهولة واليسر ، كما يمكن لرؤوس الاموال الاجنبية على خلاف هوايتها ومصدرها ان تثق بنا فتساعدنا على تصنيع اقطارنا الزراعية الصرفة ، وعلى تنشيط تجارتنا في سائر فروعها وميادينها الواسعة .

وبالرغم عن فقدان جهاز تنفسي اقتصادي خارجي لتونس ، فلقد شرع « الاتحاد العام للفلاحة التونسية » في تنفيذ هذه الخطة في بطء ملحوظ نظرا للعراقيل المختلفة التي تواجهه نتيجة لوضعنا الاقتصادي الشاذ الذي لايسمح لنا بالتعامل راسا مع الامم .

وتمكن اتحادنا بعد مجهودات جبارة واتعاب وتضحيات دامت سنتين من ربط صلات مع امم العالم بانخراطه في (الجامعة العالمية للمنتجين الزراعيين) العاملة على نطاق امم لفائدة التضامن الزراعي بين المؤسسات القومية للانتاج .

وبهذه المناسبة نرجو من البلاد العربية الانضمام الى هذه الجامعة لتضيف الى تقدمها المحسوس اساليب الغير الجديدة وتستفيد من اكتشافاته وتحرياته ، وتفيد بقية الامم بتجاريبها واختباراتها فيقوى مركزنا في ناحية الافادة والاستفادة .

كما يرجو « اتحادنا العام للفلاحة التونسية» ان يسعى اعضاء مؤتمرنا هذا لدى حكوماتهم الموقرة لفتح ابواب تبادل الوفود مع تونس ليطلع الجميع اطلاعا مباشرا على الواقع الزراعي العربي الحقيقي في المشرق والمغرب ، وليتم تبادل المعلومات والارشاد على اسس عملية صحيحة وذلك انتظارا لانبعاث ظروف ملائمة في تونس تسمح بالتعامل الاقتصادي الفعلي بين المغرب العربي المكافح وبين البلاد العربية المتحكمة في مصيرها الاقتصادي .

وختاما ارجوكم معذرة عن هذه الاطالة وتفضلوا من جديد بقبول تحية تونس الفخورة بعروبتها ، العاملة دوما على توثيق اواصر المحبة والاخاء بين جميع العرب ، وبين سائر الامم المحبة للسلام ، وللعدل الانساني الطاهر بوصفها همزة الوصل بين الشرق والغرب ، وملتقى الحضارات ، والتيارات البشرية المتباينة ، والمذاهب الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفلسفية المختلفة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

جدول الاعمال موزعاً على اللجان

اللجنة الاولى ـ لجنة التوجيه العام :

١ ـ استعراض اعمال الدورات السابقة للمؤتمر ومجلس الاتحاد واعمال المكتب الدائم والميزانية وتعيين زمان ومكان المؤتمر القادم .

٢ ـ استعراض تطورات التعاون الاقتصادي العربي منذ دورة بغداد .

٣ ـ البحث في مركز المكتب الدائم .

اللجنة الثانية ـ لجنة قانون الغرف والدراسات الاحصائية :

٤ ـ دراسة مشروع القانون الموحد للغرف العربية .

٥ ـ دراسة وسائل توحيد اسس الدراسات الاحصائية في البلاد العربية .

٦ ـ انشاء غرف تجارية مشتركة بين كل دولتين عربيتين يكون مقرها في عاصمة كل منهما .

اللجنة الثالثة ـ لجنة تنسيق الاقتصاد العربي :

٧ ـ دراسة المشاكل العملية لتعامل الدول العربية فيما بينها على اساس ما تتقدم به الغرف من اقتراحات او شكاوى .

٨ ـ دراسة مبدا التخصص في الانتاج بين الاقاليم العربية .

٩ ـ حل مشكلة التباين في اسعار العملات العربية .

١٠ ـ امكانية قيام تعاون اقتصادي مشترك بين تونس والبلاد العربية .

١١ ـ التعاون بين مكاتب السياحة العربية الرئيسية تشجيعا لهذه الصناعة وتوحيدا للدعاية اليها في الخارج .

١٢ ـ التكامل الاقتصادي بين كتلة الدول العربية القائم على رعاية مصالح هذه الكتلة جملة .

١٣ ـ حماية المنتجات الصناعية العربية القائمة الان والتي ستنشأ فيما بعد برفع الرسوم الجمركية في البلاد العربية الى حد ادنى يتفق عليه بين هذه الدول بحيث يكون للاعفاء قيمة ملموسة مع تأييد رفع حد الاعفاء لجميع المنتجات الصناعية العربية الى ٥٠ ٪ بدلا من ٢٥ ٪

١٤ ـ اقتراح سن تشريع بغربلة المحاصيل الزراعية المعدة للتصدير من البلاد العربية لتحديد درجة نظافتها بصفة موحدة بنسبة ٣ ٪ وكذلك مراقبة الانتاج العربي المصدر .

١٥ ـ قصر التمثيل التجاري في البلاد العربية على المواطنين العرب دون غيرهم .

١٦ ـ دراسة اوضاع سكان مناطق الحدود القائمة بين البلاد العربية ، من اجل تسهيل تنقل سكان الحدود الى املاكهم الكائنة في اراضي الدول العربية الاخرى المجاورة ، والحصول على محاصيلهم .

اللجنة الرابعة ـ لجنة مقاطعة اسرائيل ودراسة العلاقات الاقتصادية مع فرنسا :

١٧ ـ موضوع العلاقات الاقتصادية بين

فرنسا والبلاد العربية ومقاطعتها اقتصاديا اذا لم تنصع الى وضع حد لاعمالها التعسفية فـــى المغرب العربى ٠

١٨ ـ موضوع التعويضات التى ستدفعهـا النمسا الى اليهود ٠

١٩ ـ الدعوة لمقاطعة البضائع الاسرائيلية في البلاد العربية غير الاعضاء فى الجامعة ـ وكذلك بلاد المغرب العربى ٠

٢٠ ـ مؤازرة الغرف التجارية والصناعيـة والزراعية العربية لمكاتب المقاطعة بما يكفـل تحقيق الهدف القومى المشترك ٠

اللجنة الخامسة ـ لجنة المشاريع الاقتصادية بالاردن :

٢١ ـ دراسة وسائل المساعدة الاقتصادية العربية للاردن واوضاع اللاجئين فيها ٠

٢٢ ـ دراسة مشروع البوتاس الاردنى ٠

محضر اللجنة الاولى

عقدت لجنة التوجيه العام جلستها بحضور السادة :

عن الاردن

ابراهيم منكو
شفيق الحايك
محمد التيجانى
طاهر بركات
عبد الرحيم التميمى
صبرى خلف
كاظم حسونه
ايوب مسلم
حميل السفارينى

عن سوريا

شفيق سنكر
حسنى الهبل
عادل الخجا
محمد سعيد الزعيم
وحيد الاسود
بدر الدين الشلاح
توفيق هارون
رشيد الطرابيشى
يوسف صباغ
بشير رمضان

عن العراق

محمد جعفر الشبيبى

عن السعودية

امين حسن جاوه

عن لبنان

عبد الرحمن سحمرانى
الفريد سكاف

عن ليبيا

محمد الصابرى
عمر على قعيقيس

عن مصر

سامى توتونجى

عن البحرين

على عبد الرحمن الوزان

عن الكويت

خالد الزيد

عن تونس

الفرجانى عمار

وقد كلف رئيس المؤتمر السيد ابراهيم منكو لان يكون رئيسا لها والسيد بشير رمضان لان يكون مقررا ٠

استعرضت اللجنة اعمال الدورات السابقة للمؤتمر ومجلس الاتحاد واعمال المكتب الدائم الملخصة بتقرير المكتب الدائم فتلى التقرير ٠ وقد تبين ان جامعة الدول العربية تولى قرارات المؤتمر عنايتها التامة وتسعى لتأمين تنفيذها ، وان المجلس الاقتصادى للجامعة العربية يوالى دراسته للمشاريع التى تؤدى الى اهداف المؤتمر ، الا انه لا يزال جانبا كبيرا من مقررات المؤتمر لم تتوفر له الدراسة ، لذلك تقرر لجنة التوجيه العام تأييد توصيات المؤتمر السابقة وتوصية جامعة الدول العربية مجددا بان تعنى بمقررات المؤتمر العناية اللازمة لتنفيذها والاخذ بها توصلا لازالة الحواجز الجمركية بين البلاد العربية ، وريثما تصل الدول العربية لازالة هذه الحواجز العمل على تيسير التبادل التجارى بين البلاد العربية وتبسيط المعاملات المتعلقة بهذا التبادل ثم تنسيق مشاريع الانتاج العربى وتوحيد التشريع والانظمة المتعلقة بالانتاج ٠

وكذلك توصية المجلس الاقتصادى العربى المثابرة على المضى بخطواته القيمة التى قام بها فى اعطاء الميزات للانتاج العربى ٠ وتوصية الدول العربية التى لم تصدق بعد اتفاقية تعديل الاتفاقية العربية لتسهيل التجارة والترانزيت التى اقرها المجلس المذكور بأن تسارع على التصديق حالا ، وان يرسل برقيات الى الدول التى لم تصدق التعديلات للاسراع بالتصديق ٠

٢ ـ لاحظت اللجنة ان نظام اجازات الاستيراد المطبق فى البلاد العربية يشكل عقبة كبيرة فى تيسير التبادل الاقتصادى بينها ويحول دون الاستفادة من الميزات الممنوحة للانتاج العربى، لذلك تقرر ان يوصى المؤتمر بالغاء اجازات الاستيراد فى البلاد العربية للمواد الواردة فى جداول الاعفاءات والتخفيضات الملحقة بالاتفاقيات العربية وان يسن نظام للمدفوعات بين الدول العربية بشكل عام يسهل التبادل التجارى بينها

٣ ـ فى سبيل تحقيق غايات المؤتمر الذى يهدف الى وحدة عربية من كافة الوجوه ، فان المؤتمر يدعو الدول العربية ان تراعى لدى وضعها قوانين التجارة والاستثمار الاقتصادى ان تكون كلمة الاجانب التى ترد فى القوانين لا تشمل الرعايا العرب ، على ان يصار فى الوقت نفسه الى تعديل القوانين السابقة الخاصة بالتجارة والاقتصاد بحيث لا تشمل كلمة (الاجانب) الرعايا العرب ٠

٤ ـ ان مشكلة الترانزيت القائمة بين دول سوريا ولبنان والعراق والاردن ، لا تزال بغير حل وان بقاءها يؤثر تأثيرا مباشرا على التقارب المنشود فى الحقل الاقتصادى بين الدول العربية لذلك تقرر ان يوصى المؤتمر بتأكيد توصياته السابقة فى هذا الموضوع بالحاح وان تسارع هذه الدول فى ايجاد حل يؤمن الصالح العام بأسرع وقت ممكن ٠

٥ ـ لما كانت طرق المواصلات بين البلاد العربية تشكل العنصر الاول فى تسهيل التبادل الاقتصادى فيما بينها ولما كانت الطرق القائمة لا تؤمن الغاية المرجوة منها ، لذلك تقرر ان يوصى المؤتمر الدول العربية بتأمين شبكة طرق للمواصلات بما يؤمن سرعة الاتصال وسهولة النقل بينها وبشكل خاص بين البلاد العربية النائية التى ليس بينها وبين البلاد العربية المنتجة اى طريق برى صالح حتى الان ٠

٦ ـ لاحظت اللجنة ان تنفيذ مقررات المؤتمر

يسير ببطء متزايد وان المساعى التى يقوم بها المكتب الدائم لا تكفى وحدها ، لذلك فان اللجنة توصى المؤتمر ان ينتدب المكتب الدائم مندوبين يؤمون القاهرة لانتهاز فرصة انعقاد المجلس الاقتصادى فى شهر ديسمبر القادم والمؤتمرات الاخرى ليكونوا على اتصال دائم بالاعضاء والسعى معهم لتنفيذ مقررات المؤتمر وان يطلب من جامعة الدول العربية دعوة ممثلين عن المؤتمر لحضور الاجتماعات التى تتعلق بالمواضيع الاقتصادية والتجارية والزراعية ·

٧ ـ لاحظت اللجنة ان هنالك بلبلة فى تصديق المنشأ على فواتير الصادرات العربية ناشئة عن اختلاف النظم المطبقة فى جماركها وتناقضها فى بعض الاحيان مع مقررات المجلس الاقتصادى العربى ، لذلك تقرر ان يوصى المؤتمر بمطالبة الحكومات العربية باعتماد تصديق الغرف المختصة على المنشأ كما هو متعامل عليه فى جميع انحاء العالم ·

٨ ـ بما ان الجهاز الحالى للمكتب الدائم يضيق عن تلبية كافة حاجات المؤتمر وعن العمل اللازم لتنفيذ مقرراته ، قررت اللجنة توصية المؤتمر بتوسيع جهاز المكتب الدائم ، وذلك بتخصيص مندوب خاص للاتصال الشخصى بالغرف والحكومات العربية لتأمين تنفيذ المقررات واضافة موظف ادارى للقيام بالمعاملات الادارية المحلية على ان تكون النفقات فى حدود الواردات الثابتة · ويسمح باقتطاع مبلغ اقصاه ١٥ الف ليرة من احتياطى الميزانية لتعيين موظف اضافى للمكتب عند اللزوم ·

٩ ـ اطلعت اللجنة على حسابات الثلاثة اشهر لنهاية عام ١٩٥٤ ووافقت عليها ،واطلعت على الحساب العائد للتسعة اشهر الاولى من عام ١٩٥٥ واخذت علما به · ودرست اللجنة مشروع الميزانية المقترحة لعام ١٩٥٦ واقرتها بالشكل التالى :

الميزانية المقترحة لعام ١٩٥٦

يتقدم رئيس المكتب الدائم باقتراح الميزانية المدرجة لسنة ١٩٥٦ ، والرقم الاجمالى المقترح هو نفس رقم الميزانية السابقة ·

الدخل المنتظر	**ل٠ل٠**
مصر	٨٩١٠
لبنان	٨٩١٠
سوريا	٨٩١٠
العراق	٨٩١٠
الاردن	٣٩٦٠
السعودية	٨٩١٠
ليبيا	٤٥٠
اليمن	٤٥٠
	٤٩٤١٠

المصاريف المنتظرة :

الرواتب والاجور :		
راتب مدير المكتب الدائم	١٦٨٠٠	
راتب السكرتير	٤٥٠٠	
راتب المراسل	١٥٠٠	
راتب موظف جامعى للقيام بالاعمال الادارية	٦٠٠٠	
		٢٨٨٠٠
الاثاث		
القرطاسية والمطبوعات		١٠٠٠
البريد والبرق والتلفون		١٠٠٠
المصاريف العمومية والنثرية		٢٠٠٠
ايجار المكتب		١٥٠٠
المكافآت وبدل الاجازات		١٩٠٠

السفريات والتنقلات	٥٠٠٠
الدورات العادية	٢٥٠
الكتب والنشرات	٤٩٦٠
تعويض الصرف	٣٠٠٠
	٤٩٤١٠

١٠ – بناء على الدعوة التى وجهها الى المؤتمر وفد الغرف الليبية ، قرر المؤتمر عقد الدورة القادمة فى ليبيا فى شهر سبتمبر من السنة القادمة وذلك بعد ان تنازل وفد الغرف المصرية عن عقد الدورة فى القاهرة تلبية لرغبة هذا القطر الشقيق ليبيا وتمكينا لاعضاء المؤتمر فرصة زيادة هذه البلاد العزيزة .

١١ – درست اللجنة الاقتراح السورى القائل بنقل مركز المكتب الدائم بصورة دورية بين الاقطار العربية فى كل خمس سنوات فتقرر :

أ – ان يدرس هذا الموضوع اثناء تعديل دستور المؤتمر .

ب – الشروع بتعديل الدستور بصورة عامة وخصوصا ما جاء بالفقرة د من المادة الاولى لمقررات المؤتمر فى الدورة الرابعة فى بغداد .

١٢ – يوصى المؤتمر الحكومات العربية بان تعرض على الغرف المحلية الخطوط الاولى لاى معاهدة تجارية او اتفاق تجارى واقتصادى مع اى دولة قبل ابرامها .

١٣ – ارسال برقية شكر الى ملوك ورؤساء الحكومات العربية لرعايتها مؤتمرات الغرف والتماسها العمل على تنفيذ مقررات المؤتمر .

يوصى المؤتمر الغرف العربية ورجال المال والاعمال العرب بان يتبنوا مشاريع الاردن الاقتصادية وخاصة مشروع البوتاس وان يعملوا فى المساهمة فيها لجانب مساهمة الحكومات العربية ، وان تقوم غرفة تجارة عمان بالاتصال اللازم مع سائر الغرف والهيئات الاقتصادية لتحقيق هذه التوصية التى يحلها المؤتمر اهمية لبرى .

محضر اللجنة الثانية

اجتمعت اللجنة الثانية بحضور السادة مندوبي البلدان التالية :

الاردن

جورج ديب
فائق بركات
نقولا شامية
مدحت كنعان
جميل السفاريني
عيسى عبد النبي
فرنسيس عبد ربه

سوريا

امين شحادة
خالد البارودي
اديب الخولي
احسان الرفاعي
رشاد الشلاح
عبد اللطيف هنيدي
خليل الهبل
انيس نصر

العراق

مهدي الرحيم
محمد حسن عبد المجيد
عبد الامير الازري
فريد الجادر

لبنان

جورج غرة
الحاج علي الزعتري

ليبيا

سعيد السراج

مصر

محمود البليدي
حامد الالفى

البحرين

عبدالله فخرو

الكويت

عبد الوهاب محمد

وقد انتخبت السيد محمود البليدي رئيسا للجنة والسيد فائق بركات مقررا . ثم بحثت فى جدول اعمالها المؤلف من :

١ ـ دراسة مشروع القانون الموحد للغرف العربية

٢ ـ دراسة وسائل توحيد الدراسات الاحصائية فى البلاد العربية .

٣ ـ انشاء غرف تجارية مشتركة بين كل دولتين عربيتين يكون مقرها فى عاصمة كل منهما .

١ ـ درست اللجنة مشروع القانون الموحد الذي اعده مكتب الاتحاد وقد صارت صياغته على الشكل التالي :

تعريف الغرف التجارية والصناعية والزراعية ووضعها الحقوقي :

١ ـ الغرف التجارية والصناعية والزراعية مؤسسات ذات نفع عام غايتها تنظيم المصالح التجارية والصناعية والزراعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها . والاماكن التي تنشأ فيها هذه الغرف هي . . . . . .

ويكون انشاؤها بقرار يصدره الوزير المختص يحدد فيه مركز الغرفة ودائرة اختصاصها وعدد اعضاء مجلس ادارتها بما فيهم الرئيس المسؤول على ان لايقل عددهم عن ستة اعضاء ولا يتجاوز اربعة وعشرون وذلك بناء على طلب مالايقل عن ثلاثين عضوا من ارباب التجارة والصناعة والزراعة .

٢ ـ تتمتع الغرف التجارية والصناعية والزراعية بالشخصية الاعتبارية فلها ضمن نطاق هذا القانون حق التملك والبيع والشراء والتقاضي والرهن وقبول التبرعات والهبات وعقد القروض وغير ذلك من الاعمال التي تدخل فى حدود اختصاصها .

صلاحيات الغرف التجارية والصناعية والزراعية واهدافها :

٣ ـ تقوم الغرف التجارية والصناعية والزراعية بجمع كافة المعلومات والاحصاءات التي تهم التجارة والصناعة والزراعة وتبويبها ونشرها وامداد الحكومة بالبيانات والمعلومات والآراء المتعلقة بالمسائل التجارية والصناعية والزراعية .

٤ ـ يكون اخذ رأي الغرف التجارية والصناعية والزراعية فيما يتعلق بدوائر اختصاصها لازما مقدما فى انشاء البورصات والموانىء . والاسواق والمعارض وفى منح حقوق الامتياز المتعلقة بالمرافق العامة وفي دراسة مشاريع القوانين والمراسيم التى لها الصبغة الاقتصادية والمالية وفى وضعها وتعديلها . ويجب على الغرفة ان تبدي رايها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ طلبه واذا طلب الراي بصفة مستعجلة وجب ابداؤه خلال شهر واحد ،والا كان للوزير فى الحالتين المجاوزة عن راي الغرفة .

ويجوز للغرف التجارية والصناعية والزراعية ان تتقدم من تلقاء نفسها بآراء ومقترحات حول جميع الامور المتعلقة بالشئون الاقتصادية ولا سيما منها مايؤول الى تنشيط التجارة والصناعة والزراعة وحمايتها او توجيهها كالتعرفات الجمركية والضرائب والرسوم ووسائل النقل والسياحة والاصطياف وجميع المسائل الاخرى المتعلقة بتقدم التجارة والصناعة والزراعة .

٥ ـ يجوز للغرف التجارية والصناعية والزراعية بموافقة الوزير المختص وفى حدود القوانين واللوائح (الانظمة)المعمول بها ان تنشيء المعارض الدائمة والمتاحف والاسواق والمدارس التجارية والصناعية والزراعية وغير ذلك من المنشآت والمعاهد الصناعية والتجارية والزراعية ويجوز ان يعهد للغرف بقرار من الوزير المختص ادارة امثال تلك المنشآت والمعاهد التي تكون تابعة للحكومة او للمجالس البلدية او المحلية.

٦ ـ يدخل فى صلاحيات الغرف التجارية والصناعية والزراعية بحسب اختصاصها الاعمال التالية :

(١) تسجيل التجار وارباب الصناعة والزراعة وتصنيفهم ضمن فئات بالنسبة للاءمة كل منهم المالية .

(٢) التصديق على شهادات المنشأ او المصدر ومنحها .

(٣) التصديق على فواتير البضائع بعد تدقيقها .

(٤) التصديق على الكفالات وعلى مقدرة الكفلاء المالية .

(٥) التصديق على صحة تواقيع التجار وارباب الصناعة والزراعة .

(٦) التصديق على صفة المستدعين وهويتهم من التجار وارباب الصناعة والزراعة.

(٧) التصديق على صور الاوراق المسجلة لدى الغرف التجارية والصناعية والزراعية .

(٨) التصديق على تواريخ الاوراق المبرزة للغرف التجارية والصناعية والزراعية .

(٩) التصديق على سائر الشهادات التي يأذن الوزير المختص باعطائها ، وتحدد هذه الشهادات بقرار منه .

(١٠) تسجيل صكوك التحكيم المقدمة الى الغرف من قبل المحكمين المعنيين او من قبل طرفى التحكيم .

(١١) تسمية الخبراء والممثلين ـ بناء على طلب السلطات العامة او المحاكم او البلديات او الاشخاص ذوي العلاقة من ارباب التجارة والصناعة والزراعة ـ لدرس المواضيع ذات الصفة التجارية او الصناعية او الزراعية بما فى ذلك فحص البضائع المتنازع عليها والتصديق على شهادات الخبراء بهذا الصدد.

(١٢) اجراء الكشوف على الالات الصناعية والزراعية والمواد الاولية لمنح شهادات الاعفاء سواء من الرسوم المالية او البلدية او رسوم الاستهلاك بناء على طلب الوزير المختص .

(١٣) اعطاء اسعار المواد الرئيسية المتداولة فى تواريخ معينة فى الاسواق التجارية بناء على طلب الدوائر الرسمية واصحاب العلاقة من المسجلين فى الغرف .

(١٤) تحديد العرف التجاري والصناعي والزراعي .

(١٥) تمثل الهيئات التجارية والصناعية والزراعية فى اللجان والهيئات والمؤسسات التي تستدعي مصلحتها اشتراكها فيها .

٧ ـ يجوز للغرف ان تعقد المؤتمرات الاقتصادية ويجوز لها ان تشترك بالمؤتمرات الاقتصادية الخارجية بعد اعلام الوزير المختص

٨ ـ يجوز للغرف فى كل قطر ان تؤلف اتحادا عاما لها يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويعنى بالمصالح المشتركة فيما بينها وينشأ هذا الاتحاد بمرسوم يصدر بناء على اقتراح الغرف وتعين فيه بوجه خاص الاحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وادارته واختصاصاته وماليته وعلاقته بالغرف ويجوز لهذا الاتحاد ان يشترك باتحاد عام يضم الاتحادات (او الغرف العاملة في حالة عدم وجود اتحاد لها) فى دول الجامعة العربية الاخرى لتحقيق الاغراض الاقتصادية التي نصت عليها مختلف الاتفاقيات والمواثيق التي تجمع بين هذه الدول .

٩ يجوز للغرف ان تتصل مباشرة بدوائر الحكومة فى كل ماتحتاج اليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالاعمال الداخلة فى اختصاصها

١٠ ـ كل شهادة صادرة من احدى الغرف التجارية او الصناعية او الزراعية بناء على طلب احدى الدوائر الحكومية او احدى المحاكم تبقى معتبرة مالم يثبت خلافها .

١١ ـ يحظر على الغرف التجارية والصناعية والزراعية ان تشتغل بالمضاربات او بالاعمال المضرة بالاسواق او بالمسائل السياسية او الدينية او ان تقدم اية مساعدة او معونة الى الاحزاب السياسية بصورة مباشرة اوغير مباشرة .

١٢ ـ يجوز للغرف ان تفصل فى المنازعات التي تقدم لها باتفاق اصحاب العلاقة بطريق التحكيم .

١٣ ـ يجوز للغرف ان تشكل من بين اعضاء ادارتها والمنتسبين اليها لجانا لمختلف الاغراض الواقعة ضمن اختصاصها ويجب ان تعرض تقارير اللجان على الغرفة لاقرارها .

في تشكيل الغرف

١٤ ـ تتألف كل من الغرف التجارية والصناعية والزراعية من هيئة عامة ومجلس ادارة ومكتب

١٥ ـ تكلف الغرفة التجارية والصناعية والزراعية فى كل قطر بوضع نظام داخلي موحد لها خلال اربعة اشهر من تاريخ صدور هذا القانون تحدد فيه اصول الدعوة لاجتماعات الهيئة العامة ومجلس الادارة ومكتب الغرفة وكيفية ادارة الجلسات وضبط وقائعها ونظام الانتخاب والتصويت ووظائف اعضاء المكتب واصول تعيين موظفي الغرف وصلاحياتهم ومسؤولياتهم كما تحدد فيه فئات المنتسبين والشروط المطلوبة لكل منها واصول التحكيم وتأليف اللجان المختلفة وينص فيه أيضا على القواعد التي تتبع فى ادارة ايراداتها ورسومها وكيفية جبايتها والتصرف بها والقواعد الخاصة بتنظيم سجلات الغرفة وحساباتها .

ب ـ يعرض هذا النظام على الوزارة المختصة ويعمل به بعد المصادقة عليه .

الانتساب الى الغرف التجارية والصناعية والزراعية

١٦ ـ أ ـ يجب على المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية والمالية الانتساب الى الغرف التجارية والصناعية والزراعية القائمة فى منطقة اقامتها .

ب ـ يجب على التجار والسماسرة والمتعهدين كما يحق لاصحاب الحرف الصناعية الانتساب الى الغرف المذكورة فيما اذا توفرت فيهم الشروط التالية :

ـ ان يكون الطالب ذا محل تجاري اوصناعي فى منطقة الغرف (ويعفى السماسرة من هذا الشرط) وان يكون مزاولا مهنة التجارة او الصناعة او الزراعة .

ـ ان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية

ج ـ لاتقبل الدوائر الرسمية المعاملات المقدمة اليها من قبل التجار وارباب الصناعة والزراعة غير المسجلين فى احدى الغرف ، كما لايجري تسجيل هؤلاء فى السجل التجاري حيثما وجد الا بعد ان يسجلوا فى احدى الغرف .

١٧ ـ يحق لمن يمارس بآن واحد الاعمال التجارية والصناعية والزراعية ان ينتسب بآن واحد الى الغرف الثلاث فيما اذا توفرت الشروط المطلوبة لكل منها . الا انه لايجوز له ان يكون عضوا فى مجلس الادارة لاكثر من غرفة واحدة فى آن واحد .

١٨ ـ أ ـ يقدم طلب الانتساب الى الغرفة مرفقا بالاوراق الثبوتية المحددة في النظام الداخلي .

ب ـ يبت مكتب الغرفة بالطلب خلال اسبوعين من تاريخ تقديمه مستكملا الشروط القانونية .

ج ـ اذا رفض طلب الانتساب جاز لصاحبه استئنافه الى مجلس ادارة الغرفة . وعلى هذا المجلس ان يبت به خلال شهر واحد من تقديمه له .

د ـ في حالة رفض الطلب من قبل مجلس ادارة الغرفة يحق لصاحبه مراجعة الوزير المختص . خلال شهرين من تاريخ تبلغ الرفض ويتم انتسابه الى الغرفة بناء على طلب المرجع المذكور وبعد التثبت من توفر الشروط القانونية

١٩ ـ يفقد المنتسب عضويته بالهيئة العامة للغرف في الحالات التالية :

(١) الافلاس ، ويحق لمن اعيد اعتباره التجاري الانتساب الى الغرفة مجددا .

(٢) فقدان الحقوق المدنية او السياسية

(٣) فقدان الصفة التي اهلته للانتساب الى الغرفة .

الهيأة العامة

٢٠ ـ تتألف الهيأة العامة من جميع المشتركين المتممين دفع الرسوم المتوجبة عليهم نحو الغرفة ووظيفتها انتخاب اعضاء مجلس الادارة وبالشروط التي تنظمها اللائحة الداخلية لكل غرفة .

مجلس ادارة غرف التجارة والصناعة والزراعة وكيفية انتخابه .

٢١ ـ يكون لكل غرفة مجلس ادارة يحدد اعضاؤه في القرار الصادر بانشائها وفقا لاحكام المادة الاولى من هذا القانون .

٢٢ يشترط في عضو مجلس الادارة علاوة على الشروط الواجب توافرها في الناخب ما يأتي:

أ ـ ان لا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية وتخفض الى خمسة وعشرين اذا كان حاصلا على شهادة جامعية .

ب ـ ان يحسن القراءة والكتابة .

ج ـ ان يكون قد اشتغل بأعمال تتصل بالتجارة والصناعة او الزراعة مدة خمس سنوات متوالية وتنقص هذه المدة الى ثلاث سنوات اذا كان حاصلا على شهادة ذات مستوى جامعي .

د ـ ان يرشح نفسه للانتخاب وان يودع صندوق الغرفة مبلغ . . . . . ويصبح هذا المبلغ حقا للغرفة ويضم لايراداتها اذا عدل عن الترشيح او اذا لم ينجح في الانتخاب ولم يحز على عشر الاصوات الصحيحة على الاقل .

٢٣ ـ تنظم الانتخابات بموجب اللائحة الداخلية للغرف .

٢٤ ـ تقدم الطعون في انتخابات مجلس الادارة ضمن مدة خمسة عشر يوما من نهايتها الى لجنة مشكلة من الوزير المختص او من ينتدبه الوزير ومنتدب من السلك القضائي تختاره وزارة العدلية واثنين من الاعضاء غير المرشحين ينتدبهما الوزير المختص ويكون قرار اللجنة نهائيا .

٢٥ ـ يسقط من العضوية لغرف التجارة والصناعة والزراعة ومجلس الادارة كل عضو يوجد في حالة من احوال عدم الاهلية او في حالة من احوال عدم جواز الانتخاب المنصوص

عليها في هذا القانون او في اي قانون آخر ، سواء طرات هذه الحالة ام اكتشفت بعد قبوله عضوا في الغرفة . وانتخابه لمجلس الادارة. ويكون الاسقاط بقرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٤ ولا يجوز الطعن في هذا القرار بأي وجه من الوجوه .

٢٦ ـ اذا خلا محل عضو في مجلس الادارة بالوفاة او بالاستقالة او بالتغيب الدائم او بفقد اي شرط من شروط العضوية يشغله الرديف الاول في الانتخابات الاخيرة ، فان لم يتيسر التعيين بهذه الطريقة ، يعين المجلس احد اعضاء الغرفة ممن تتوفر فيه شروط عضوية المجلس ، وتدوم عضوية العضو الجديد لاشغال المحل الشاغر حتى نهاية مدة سلفه.

واذا نقص عدد اعضاء المجلس في اي وقت عن نصف العدد المقرر له يصار الى انتخابات لمجلس جديد .

٢٧ ـ يجتمع مجلس الادارة مرة كل شهر على الاقل ويكون اجتماعه بدعوة من رئيسه ويترتب على الرئيس دعوة المجلس للاجتماع عندما يتقدم بطلب ذلك كتابة ، الثلث من اعضائه او وكيل الوزارة المختصة . ولا تكون مداولات المجلس صحيحة الا اذا حضر الاجتماع اكثر من نصف الاعضاء فاذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع يومين على الاقل وثمانية ايام على الاكثر ، ويدعى جميع الاعضاء لحضور الاجتماع الثاني . وتكون مداولات المجلس في جدول اعمال الجلسة المؤجلة ايا كان عدد الاعضاء الحاضرين. وتؤخذ قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة بأصوات الحاضرين فيه . واذا تساوت الاراء تكون الارجحية للجهة التي ضمت صوت الرئيس .

٢٨ ـ كل عضو يتغيب عن اجتماعات المجلس ثلاث جلسات متوالية بدون عذر شرعي مقبول يلفت نظره الى ذلك كتابة ويسجل في محضر الجلسة فاذا توالى عدد الغيابات الغير مشروعة ثلاث مرات يعتبر مستقيلا ويسجل ذلك في محضر الجلسة .

مكتب غرف التجارة والصناعة والزراعة

٢٩ ـ ينتخب مجلس الادارة بالاقتراع السري من بين اعضائه رئيسا ونائب رئيس واميناً للمالية واميناً للسر ، يشكل منهم مكتب الغرفة . ويعاد الانتخاب كل سنتين ويجوز تجديد انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدتهم، ويقوم المكتب بالاشراف على اقلام الغرفة والصندوق وتنفيذ مقررات مجلس ادارة الغرفة .

٣٠ ـ تجري اجتماعات مجلس الادارة ومكتب الغرفة بموجب اللائحة الداخلية للغرفة .

٣١ ـ لا يجوز لعضو مجلس الادارة ان يشترك في جلسات المجلس او مكتب الغرفة او اي من لجان الغرفة عند النظر في الامور التي له فيها مصالح خاصة بذاته او بموكله او بمن كان هو وصيا عليه .

٣٢ ـ رؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة يمثلون غرفهم في المناسبات وامام القضاء مدعية كانت او مدعى عليها ويراسون مجلس ادارة الغرفة .

٣٣ ـ يحق للرئيس ان ينتدب من يشاء من اعضاء المكتب ومجلس الادارة وموظفي الغرفة للقيام بالاعمال التي يرتأيها والتي هي من اختصاص الغرفة . وفي حال تغيب الرئيس او سفره او استقالته تنتقل صلاحياته

واختصاصاته الى نائبه ، وفي حال غياب الرئيس ونائبه يختار المجلس من اعضائه من يقوم بأعمال الرئاسة .

مالية الغرفة

٣٤ ـ تتكون موارد الغرف التجارية والصناعية والزراعية من رسوم التسجيل والاشتراك ورسوم الكفالات والشهادات وجميع المستندات التي تصدرها او تصدقها لقاء رسوم معينة . ورسوم التحكيم والتصديق على العرائض وجوازات السفر والتأشير على الدفاتر التجارية والتصديق على التواقيع وشهادات التصديق وتسجيل مقاولات الشركة وتصديق شهادات الايجار والاستئجار الى غير ذلك من الرسوم التي يمكن ان تستوفى بحسب الانظمة والمقررات المتعلقة بها ، وكذلك من ريع ما تملكه من عقارات وما يدفع اليها من اعانات حكومية وهبات وتبرعات وما تكسبه من استثمار اموالها .

٣٥ ـ ان مقادير الرسوم المختلفة التي تستوفيها الغرف يجب ان ترتكز الى اسس ثابتة تحددها اللوائح والانظمة الداخلية .

٣٦ ـ تستثمر الاموال الناجمة من ابواب الايراد المختلفة في الاغراض التي انشئت من أجلها الغرف التجارية والصناعية والزراعية المنصوص عليها في هذا القانون .

ويجوز استثمارها ايضا في اوجه الاستثمار الاخرى المضمونة من الحكومة مثل سندات الحكومة واسهم وسندات البنوك المضمونة منها

٣٧ ـ يعين مجلس ادارة الغرفة مصرفا لايداع اموال الغرفة فيه ولا يجوز سحب اي مبلغ من المال الا بتوقيع الرئيس او نائبه عند غيابه مضافا اليه توقيع امين المال ، ولا يجوز لامين المال ان يبقي في صندوق الغرفة مبلغا يزيد عن . . . . . لسد الحاجات المستعجلة الطارئة .

٣٨ ـ يشرف امين المال على تنفيذ ميزانية الغرفة وتكون في عهدته جميع المستندات الخاصة بالصندوق او بالاموال التي يجب ان تودع في المصرف الذي يعينه المجلس . وفي حال غياب امين المال يفوض احد زملائه ليقوم مقامه . وفي حال التعذر يقوم المجلس بتفويض من يقوم مقام امين المال .

٣٩ ـ تبتدىء السنة المالية للغرفة في مطلع كل عام مالي اي في اول . . . . . من كل سنة . وعلى مكتب الغرفة ان يقدم مشروع ميزانية قبل شهر من ابتداء السنة المالية الجديدة الى مجلس الادارة لاقراره .

٤٠ ـ لا يجوز ان يصرف اي مبلغ من اموال الغرفة لم ينص عليه في الميزانية الا بقرار من مجلس الادارة .

٤١ ـ ينظم مكتب الغرفة قائمة تتضمن اسماء والقاب ومحال اقامة التجار المتخلفين عن دفع اي رسم متحقق عليهم وبعد تصديقه تبعث به مع مذكرة الى الوزير المختص الذي يحيله الى المراجع المختصة من اجل جباية هذه الرسوم من قبل جباة المالية بموجب قانون الجباية وذلك بعد انذار المتخلفين عن الدفع لمدة عشرة ايام من تاريخ تبليغهم او تبليغ محال اقامتهم وتمردهم عن الدفع .

٤٢ ـ تدفع رسوم التسجيل حالما يقبل التاجر في الهيأة العامة للغرفة ولا يجوز التسجيل قبل دفع الرسم .

٤٣ ـ يعين مجلس ادارة الغرفة مدققا قانونيا للحسابات والموازنة ، وعلى امين المال ان يطلع المدقق على دفاتر الغرفة والمستندات

المتعلقة بماليتها . وفي جميع الاحوال تخضع مالية الغرفة لمراقبة الحكومة العامة ومفتشيها الماليين الذين يمكن ان توفدهم الحكومة للقيام بالتفتيش المالي وتدقيق الحسابات والمعاملات لجميع فروعها في كل حين .

٤٤ ـ في حالة ضم اختصاص غرفة الى اخرى تضم اموالها الى اموال الغرفة التي ضم اليها اختصاصها .

حل مجلس غرف التجارة والصناعة والزراعة

٤٥ ـ للوزير المختص ان يحل مجلس ادارة الغرفة في حال مخالفتها لاحكام هذا القانون او القوانين العامة للدولة بعد الموافقة على ذلك من قبل مجلس الوزراء ، ويجب ان يتضمن القرار دعوة الاعضاء المنتسبين الى الغرفة لانتخاب المجلس الجديد في بحر شهرين على الاكثر من تاريخ الحل . ويعين مجلس ادارة مؤقت خلال فترة الانتخابات .

توصى اللجنة باحالة هذا القانون الى الغرف لابداء مطالعتها عليه

---

٢ ـ دراسة وسائل توحيد اسس الدراسات الاحصائية في البلاد العربية

١ ـ توصي اللجنة المؤتمر بأن يقرر اهمية الاحصاء للتقدم الاقتصادي وضرورة توحيد اسسه وطرقه في سائر البلاد العربية لتسهيل المقارنة والدراسات الموحدة التي تهدف الى توحيد الاقتصاد العربي والسير به نحو التعامل لامكان الاستفادة من هذه النتائج الاحصائية الموحدة الاسس في معرفة فوائض المنتجات في الدول العربية وكذا احتياجات هذه الدول وتوزيعها على اساس سليم .

٢ ـ السعي لدى الدول العربية لتحسين مستوى الاعمال والدراسات الاحصائية بتعديل الاساليب الادارية اليومية بحيث تعطى المعلومات الاحصائية الدقيقة باستمرار عن جميع نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وان تكون هذه الاحصاءات على مستوى عال من الدقة وان توفر في دوائر الاحصاءات العامة الاخصائيين الاكفاء وان تعتبر الاحصاء كمهنة لا يجوز لغير المختص العمل فيها .

٣ ـ ولبلوغ هذه الغاية توصي اللجنة بما يأتي :

أ ـ تاليف مجلس احصائي اعلى يكون مقره جامعة الدول العربية يضم الاخصائيين في دوائر الاحصاء بالحكومات العربية تكون مهمته وضع أسس موحدة لجميع الدراسات الاحصائية ولتوحيد الاصطلاحات الاحصائية والاشراف على تنسيق الدراسات والاعمال الاحصائية في جميع البلاد العربية ويكون من واجباته ايضا اصدار نشرات احصائية منسقة عن العالم العربي .

ب ـ ارسال بعثات حكومية واهلية للتخصص في علم الاحصاء النظري والعملي في الجامعات والمؤسسات العلمية . وعلى ان تعطى الجامعات في مصر وكذا في الهند الاولوية في هذا المضمار نظرا لتقارب الاوضاع الاقتصادية بين الهند والدول العربية .

٤ ـ على الغرف المحلية واتحاداتها ان تقوم بنصيبها من الدراسات الاحصائية والتعاون مع دوائر الاحصاء المحلية بتزويدها بالمعلومات الاحصائية كما توصي بأن تهتم المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية الاهلية بهذه الدراسات الاحصائية المتعلقة في حقول اختصاصها والتي تهدف الى تقدير الانتاج وتكاليفه والى مراقبة جودة المصنوعات وتحسين طرق الانتاج ويجدر ايضا بالغرف التجارية ان تقوم بالتعاون مع جميع المؤسسات الاقتصادية في وضع المواصفات الدقيقة لاهم اصناف مواد الانتاج في جميع البلاد العربية .

٣ ـ انشاء الغرف التجارية المشتركة

اطلعت اللجنة على المذكرة المقدمة من وفد مصر في هذا الشأن وتوصي باحالة هذا الموضوع الى المكتب الدائم لتقديم دراسة مفصلة عنه الى اجتماع مجلس الاتحاد القادم ليتخذ قرارا نهائيا فيه .

محضر اللجنة الثالثة

لجنة تنسيق الاقتصاد العربي

الاعضاء السادة :

الاردن

جودت شعشاعة
حسني سيدو الكردي
يوسف العودات
محمد علي المحتسب
انطون البينا
امين حداد
مفلح حسن الغرايبه
عثمان ناصيف
عادل الشكعه
محمد شاهر الحملي
عبد المعطي الحرباوي
عيد الحاج كامل
سليم عرفه

سوريا

محمد الميداني
انور الشلاح
غياث الدين المنلا
فؤاد الخباز
عبد الحميد قنباز
منيب رسلان
احمد العايش
محمود الدهني
سعيد بوبس
حلمي البارودي
محمد سعيد شحاده
صبحي الحصني
ادمون حمصي
محمد انيس
سامي صايم الدهر
ممدوح الطباع
قاسم سبع بدير

العراق

الحاج رؤوف شلاش
الحاج محمد العقيل
مهدي الرحيم
رؤوف السيد عيسى
عبد العزيز شبر
عبداللطيف السامرائي
نجم الدين جلميران

لبنان

الحاج انيس نجا
نجيب المنلا
اديب اسحق
امين حتي
الحاج محمود السنيوره

ليبيا

محمد البشير الهوني

مصر

مصطفى طلعت
حسين بكر
عزت غيضان
محمد البرعي

البحرين

محمد يوسف جلال

الكويت

خالد الزيد

غزة

محمود نجم

السعودية

امين حسن جاوا
عابد الشيخ

تونس

الفرجاني عمار

الجامعة العربية

عارف ظاهر

١ ـ انتخبت السيد سامي صائم الدهر رئيسا والسيد جودت شعشاعة مقررا ،

٢ ـ قامت اللجنة بدراسة جدول اعمالها وتوصلت الى القررات التالية :

المادة الاولى كما وردت في جدول الاعمال

« دراسة المشاكل العملية لتعامل الدول العربية فيما بينها على اساس ما تتقدم به الغرف من اقتراحات او شكاوي »

أ ـ عملا على تسهيل التبادل التجاري العربي وتشجيعه تقرر اللجنة فيما يتعلق بالانتاج العربي مطالبة الدول العربية باعتبار الدوائر الجمركية هي المصدر الرسمي المخول له اعطاء شهادة المنشأ استنادا الى شهادة صادرة عن الغرف التجارية على ان تعتمد البلاد المستوردة توقيع دوائر الجمارك لدى الحكومة العربية المصدرة .

ب ـ تقرر اللجنة ان موضوع النقل والترانزيت بين البلاد العربية هو من الخطى الاساسية والمظاهر الرئيسية من مظاهر الرغبة في التعاون والتقارب وان عدم الوصول الى اتفاق مرض حتى الان رغم الجهود التي بذلت يعيق الوصول الى الانجاز ويهدد الصلات العربية . وهي اذ تقدر ظروف كل دولة عربية حق قدرها ترى انه لا مندوحة عن التسامح والتضحية للوصول الى حل يصون المصلحة العربية المشتركة لذلك تكرر التوصيات السابقة وتناشد الجامعة العربية في تقريب وجهات النظر بين الدول المعنية بهذا وهي :

١ ـ تيسير سبل الترانزيت بين البلاد العربية وتطبيق اتفاقية الترانزيت المبرمة بين الدول العربية والمبادىء الدولية المتعارف عليها بشأنه .

٢ ـ اقرار حق كل بلد عربي بنقل بضاعته عبر اراضي البلد الآخر بوسائله الخاصة على ان يستعين بوسائل نقل البلاد العربية عند الضرورة وان يترك لاصحاب العلاقة اختيار واسطة النقل (السيارة او السكة الحديد) .

٣ ـ توحيد انظمة الترانزيت واعتبار المانفيست الصادر عن البلاد المصدرة نافذا عبر البلدان الاخرى .

٤ ـ تخفيض كافة الرسوم والنفقات العائدة

لعمليات التخزين والتفريغ وما شاكلها في الموانيء العربية وتخفيض الرسوم والعوائد الحكومية على ذلك ، تشجيعا وتنشيطا .

المادة الثانية ـ بناء على قرار اللجنة بادماج الموضوعين الثاني والسادس معا توصي بما يلي:

المادة (٢) دراسة مبدأ التخصص في الانتاج بين الاقاليم العربية .

المادة (٦) التكامل الاقتصادي بين كتلة الدول العربية القائم على رعاية مصالح هذه الكتلة جملة .

١ ـ ان التخصص في الانتاج الزراعي والصناعي بين اقاليم الوطن العربي هو السياسة الصحيحة التي يجب ان تتبناها الدول العربية لانها تمهد السبيل الى التعاون والتآزر بين البلاد العربية المختلفة لذلك توصي اللجنة بالاتصال بالجامعة العربية وبالدول العربية لتشكيل هيئة اقتصادية عربية عليا على ان تضم بين اعضائها ممثلين عن الغرف التجارية والصناعية والزراعية لدراسة امكانيات التخصص والتصنيف الانتاجي بين اقاليم الوطن العربي وتنسيق الانماء الاقتصادي والتقدم الصناعي .

٢ ـ ترى اللجنة ان سياسة العزلة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة عربية ضرر فادح على كل منها وحجر عثرة في سبيل تعاونها واتحادها في المستقبل وتدعو اللجنة الدول العربية الى دراسة امكانية القيام بمشاريع مشتركة فيما بينها عندما تتثبت لها الفائدة المشتركة من القيا م بمثل هذه المشاريع كمصافي البترول واستغلال الثروات المعدنية وشركات الملاحة البحرية والطيران وغيرها من المشاريع التي تكون اكثر ربحا واعم فائدة اذا قامت بها اكثر من دولة عربية واحدة . وكذلك توصية رجال الاعمال العرب تشجيع المؤسسات العربية كالبنوك وشركات التامين والملاحة والطيران والشركات العربية الاخرى .

المادة الثالثة من جدول الاعمال
حل مشكلة التباين في اسعار العملات العربية:

توصي اللجنة بما يلي :

١ ـ يوصي المؤتمر المكتب الدائم بالقيام بدراسة فنية تستهدف اقتراح الوسائل لتسهيل انتقال المدفوعات والرساميل بين البلاد العربية على اسس مشتركة ومستمدة من الواقع على ان يستعين بذلك بآراء ومقترحات الغرف والخبراء بهذا الصدد .

٢ ـ توصي اللجنة الحكومات العربية العمل على انشاء مؤسسة مالية للانماء المشترك، تمولها من فائض ما لديها من عملات اجنبية .

المادة الرابعة من جدول الاعمال

امكانية قيام تعاون اقتصادي مشترك بين تونس والبلاد العربية

توصي اللجنة بالابراق الى كل من السيد الحبيب بورقيبه والسيد صالح بن يوسف البرقية التالية :

« ان مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية المنعقد في عمان يوجه لكم نداءه الحار للمحافظة على الوحدة القومية التونسية حتى تستطيع تونس مواصلة العمل للتحرير الكامل وهو هدفكم وهدف جميع التونسيين واخوانكم العرب فتستطيع حينئذ تونس اقامة تعاون اقتصادي متين بينها وبين الدول العربية »

المادة السابعة من جدول الاعمال

حماية المنتجات الصناعية العربية القائمة الان والتي ستنشأ فيما بعد برفع الرسوم الجمركية فى البلاد العربية الى حد ادنى يتفق عليه بين هذه الدول بحيث يكون للاعفاء قيمة ملموسة مع تأييد رفع حد الاعفاء لجميع المنتجات الصناعية العربية الى ٥٠ ٪ بدلا من ٢٥ ٪

١ ــ توصي اللجنة الدول العربية ان تراعي فى تعرفاتها الجمركية مصلحة الانتاج العربي فى البلاد العربية الاخرى وذلك برفع الرسوم على البضائع الاجنبية المماثلة الى حد يضمن عدم مزاحمتها للانتاج العربي .

٢ ــ مطالبة الحكومات العربية بالاسراع فى ابرام مشروع تعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين البلاد العربية الذي اقره المجلس الاقتصادي فى الجامعة العربية .

٣ ــ توصية الدول العربية التي لم تصدق اتفاقية تعديل اتفاقية التجارة والترانزيت العربية بان تتم تصديقها بدون تاخير .

٤ ــ توصي اللجنة الحكومات العربية باعفاء منتوجات ومصنوعات قطاع غزة العربي من الضرائب تشجيعا لهذا القطاع بالنظر لوضعه الصعب من الناحية الاقتصادية والعمل على منح سكان هذا القطاع جوازات سفر عربية تمكنهم من التنقل والسفر لجميع الجهات .

المادة الخامسة من جدول الاعمال

التعاون بين مكاتب السياحة العربية الرئيسية تشجيعا لهذه الصناعة وتوحيدا للدعاية اليها فى الخارج .

تقرر اللجنة توصية الدول العربية والجامعة العربية الاخذ بما يلي :

١ ــ تشجيع وحماية رابطة مكاتب السفر والسياحة فى البلاد العربية لتتمكن من فتح مكاتب فى العواصم الكبرى والدعاية فى الخارج اي فى امريكا واوروبا وتنمية السياحة والاصطياف والاشتاء واكثار السفريات بين الاقطار العربية .

٢ ــ تنفيذ مقررات مؤتمر الاتحاد العربي الدولي للسياحة المنعقد بالقدس فى ٩ سبتمبر ١٩٥٥

٣ ــ توصية المكتب الدائم بحضور المؤتمر الذي سيعقد بالقاهرة فى ١٠ ديسمبر القادم لرابطة مكاتب السفر والسياحة العربية والعمل على تنفيذ مقرراته .

٤ ــ الرجاء من الحكومة الاردنية بالتساهل برفع القيود المفروضة على العملة للقادمين من السواح .

المادة الثامنة كما جاءت فى جدول الاعمال

اقتراح سن تشريع بغربلة المحاصيل الزراعية المعدة للتصدير من البلاد العربية لتحديد درجة نظافتها بصفة عالمية موحدة وكذلك مراقبة الانتاج العربي المصدر .

١ ــ توصي اللجنة المطالبة بسن تشريع لتحديد درجة نظافة المحاصيل العربية المعدة للتصدير على اساس المستوى المتعامل به دوليا حفظا لسمعة المحاصيل العربية ومصلحة المصدرين انفسهم .

٢ ــ انشاء هيئات مراقبة لاعطاء شهاده تدل على درجة النظافة في الاماكن التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات بالوسيلة التي يراها كل بلد .

٣ ــ سن تشريع فى الدول العربية يقضي

بمراقبة الانتاج العربي المصدر من حيث موافقته المواصفات والجودة مع تقرير عقوبات للمخالفين حفظا لسمعة التصدير فى البلاد العربية .

المادة التاسعة من جدول الاعمال

قصر التمثيل التجاري فى البلاد العربية على المواطنين العرب دون غيرهم .

١ ـ توصي اللجنة بسن تشريع يقضي بقصر التمثيل التجاري عن المؤسسات الاجنبية في البلاد العربية على المواطنين العرب وحدهم ومنع الاجانب واليهود من مزاولة مثل هذا التمثيل .

المادة العاشرة من جدول الاعمال

دراسة اوضاع سكان مناطق الحدود القائمة بين البلاد العربية من اجل تسهيل تنقل سكان الحدود الى املاكهم الكائنة فى اراضي الدول العربية الاخرى المجاورة والحصول على محاصيلهم .

توصي اللجنة الحكومات العربية تسهيلا لانتقال المواطنين بين الاقطار العربية بالاكتفاء بهوية اثبات الشخصية كما هي الحال الان بين سوريا ولبنان على ان يشمل ذلك سكان قطاع غزة فيما يتعلق بسفرهم لمصر ، وتسهيل نقل محاصيل الحدود .

اطلعت اللجنة على كلمة مقرر وفد مصر والتي احتوت اهدافا هامة ، ترجو اللجنة ان تتبناها وتجعلها هدفا للمؤتمر وهي :

١ ـ رفع مستوى معيشة الفرد العربي ماديا ومعنويا .

٢ ـ استخدام الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد العربية الى اقصى حد .

٣ ـ تنسيق الاساليب الاقتصادية بين البلاد العربية .

٤ ـ العمل على تخليص اقتصادنا من قبضة الاحتكار الذي يحرم على الدول سيادتها .

محضر اللجنة الرابعة

اجتمعت اللجنة الرابعة بحضور السادة :

عن الاردن

محمد علي بدير
وجيه مراد
توفيق ابو زهره
فايز العلمي
احمد سرحان
شكيب يعيش
فؤاد الجبشة
هاشم طوقان
يوسف فرهود
شكري بطارنة

سوريا

صالح الشامي
صالح عداي
احمد الحافظ
محمود السليمان
احسان القوتلي
توفيق هارون
ادمون حمصي
احمد سعيد شحاده

العراق

نجم الدين جلميران
محمد حسن عبد المجيد
كاظم عبد الحميد
جاسم الخضيري

لبنان

مالك شهاب
مصطفى البساط
يوسف المعلوف
محمد الشماع

مصر

محمد اديب السراقبي
محمد المصري

البحرين

محمد حسن ديواني

وبعد ان انتخبت السيد محمد علي بدير رئيسا والسيد مالك شهاب مقررا ، عكفت على درس ومناقشة المواضيع الاربعة التالية المدرجة فى جدول اعمالها .

١ ـ العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والبلاد العربية

درست اللجنة مختلف اوجه هذا الموضوع وتطرقت الى الحالة الناجمة من جراء تكرار العدوان الفرنسي على اهالي المغرب العربي الآمنين والى الوسائل الفعالة التي قد تؤدي الى ردع المستعمر ووضعه عند حده . وقد تلى نص الاقتراح الوارد من غرفة تجارة بغداد ونوقش من جميع نواحيه واستمع الى راي اصحاب المشروع ممثلي الغرف العراقية ،

وشرح رئيس اللجنة الموقف راجيا ان يكون القرار الذي سيتخذ قابلا للتنفيذ وقد اقترح البعض ان يكون هذا القرار بمنتهى الشدة بالنسبة للاوضاع السيئة القائمة في المغرب العربي من حيث التشريد والتقتيل والتنكيل مطالبين بقطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا. ورأى البعض الاخر ان تؤخذ هذه القضية بالحكمة والروية بان تخاطب فرنسا مباشرة من قبل الغرف شارحة لها الشعور السيء الذي عم الامة العربية من جراء استمرار المعاملات الوحشية التي لايمكن ان يرضى بها انسان . وبعد المداولة اتفق على القرار الاجماعي التالي :

« انمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية يحيي نضال المغرب العربي ويعلن ان الاقطار العربية كلها عازمة على توفير جميع السبل والوسائل لتأييد هذا النضال . ويعلن ان استمرار فرنسا في سياستها الارهابية قد بلغ خطورة تستدعي القيام بالاجراءات العملية في هذا السبيل .

ويوصي المؤتمر ان تقوم الدول العربية فورا بتطبيق المقاطعة الاقتصادية على فرنسا كاجراء حيوي وعاجل لنصرة المغرب العربي اذا ماأصرت فرنسا على سياستها وتصرفاتها .

ويكلف المكتب الدائم بتوجيه الشكر الى جميع الدول التي ساندت القضية الجزائرية في جمعية الامم . والاتصال بامهات الصحف العالمية شارحا لها الموقف الناجم عن استمرار السياسة الفرنسية في المغرب العربي بغية حمل الراي العام العالمي على تفهم الوضع الحقيقي ومساندة القضية العربية مما سيكون له الاثر الفعال على الراي العام وعلى الساسة الافرنسيين انفسهم .

كما تبلغ هذه المقررات الى اللجان الشعبية المؤسسة للدفاع عن القضية المغربية في مختلف البلدان العربية ويطلب من المكتب الدائم مساندة هذه اللجان وضم جهوده الى جهودها في سبيل نصر القضية العربية .

ثانيا ـ موضوع التعويضات التي ستدفعها النمسا الى اسرائيل :

تلي الكتاب الوارد الى المكتب الدائم من المفوضية النمساوية في بيروت وقد اطلع المجتمعون على مضمونه واخذوا علما به وترى اللجنة ان يكلف المكتب الدائم بمراقبة تطورات هذه القضية .

ثالثا ـ الدعوة لمقاطعة البضائع الاسرائيلية في البلاد العربية غير الاعضاء في الجامعة العربية وكذلك في بلاد المغرب العربي .

شرح الدكتور عبد الكريم العائدي المفوض العام لمكاتب المقاطعة الغاية من درج هذا الموضوع في جدول الاعمال وطالب بمساهمة الغرف في زيادة مراقبة البضائع المستوردة حتى اذا ظهر ان هنالك بضائع تأتي من بلاد اجنبية قد يشتبه بمنشئها الاصلي انه اسرائيلي ، يتصل حينئذ المستوردون بمكاتب المقاطعة في كل بلد لاعلامها بالامر للتحقق منذلك واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لمنع دخول هذه البضائع الى البلدان العربية .

ثم تداول المجتمعون في امر عدم وجود مقاطعة لبضائع اسرائيل من قبل بعض الاقطار العربية غير الاعضاء في الجامعة العربية ووجود اتصالات بريدية وغيرها بين هذه الاقطار واسرائيل وتوصي اللجنة المكتب الدائم ان يعمل جميع الوسائل للاتصال بحكومات هذه الاقطار ومنظماتها الشعبية وافهامها ان تساهلها في هذا الامر هو طعنة في صميم العروبة وانه لايجوز لهافي حالمن الاحوال السماح بالاستمرار

فى اوضاع كهذه تسيء الى قوميتهم .

٤ ـ مؤازرة الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية لمكاتب المقاطعة بما يكفل تحقيق الهدف القومي المشترك .

توصي اللجنة جميع الغرف العربية والافراد المستوردين الاتصال بمكاتب المقاطعة للاطلاع على مالديها من معلومات بالنسبة الى المؤسسات والشركات والافراد الذين يتعاملون مع اسرائيل والتي توصي المكاتب بمقاطعتها ، كما انها توصي الغرف والافراد بمراجعة هذه المكاتب وتنويرها بما لديها من معلومات قد تساعد فى احكام المقاطعة ضد البضائع الاسرائيلية .

محضر اللجنة الخامسة

عقدت لجنة المشاريع الاقتصادية بالاردن عدة اجتماعات بحضور ممثلي غرف الاقطار العربية التالية السادة :

عن الاردن

فريد السعد
منير الاسمر
حسن قليبو
روحي الخطيب
بولص سابا
توفيق عرفات
داوود اهرام
عبده الشاعر

عن سوريا

صياح البغدادي
ناصح العظم
اسعد الجندلي
سيف الدين الاتاسي
عبداللطيف المشهور
عطا ابا زيد
محمد الرجا المسالمي

عن العراق

نجيب عزوز

عن لبنان

وجيه ابو ظهر
اسكندر معلوف

عن مصر

عبد المقصود الزاوي

عن البحرين

عبد الرحمن تقي

وبعد ان انتخبت السيد عبد المقصود الزاوي رئيسا والسيد فريد السعد مقررا لها ، اتخذت المقررات التالية :

تدرك اللجنة ان الاردن فى وضع اقتصادي غير سليم يظهر في ضعف دخله القومي وفي كثرة الايدي العاطلة عن العمل وفى المشاريع المتعددة المتوقف عن استثمارها ،ولكن فى الاردن استعدادا كبيرا للعمل الانتاجي وكفاءات قادرة على استثمار خيراته الدفينة ، انما هنالك عوائق اساسية لايمكن للاردن وحده تذليلها لتنمية اقتصاده وزيادة انتاجه القومي كي يرفع من مستوى معيشة ابنائه . واصل هذه العوائق راس المال ، ففي الاردن مشاريع اقتصادية مختلفة كالبوتاس ومصفاة البترول وصناعة السوبر فوسفات ستبقى راكدة اذا لم يتوفر راس المال الكافي لتمويلها، يضاف الى ذلك تحسين وسائل الزراعة واكمال شبكة المواصلات لتنشيط حركة الاردن التجارية الداخلية والخارجية .

ان الاردن كجزء من الوطن العربي عاجز

عن تأمين رأس المال الكافي لتمويل مشاريعه الانتاجية المختلفة فاذا ملأ فراغ التمويل رأس المال الاجنبي فيصبح الاردن نقطة ارتكازلينطلق منها هذا المال ومايتبعه من نفوذالى اجزاءالوطن العربى المطموع فى مواردها الاولية . ولما كان الاردن هدف العدوان الاسرائيلي التوسعي بسبب فقره وضعفه فى جميع مناحي حياته ، الامر الذي اذا ماتم يتهدد كيانالعرب بأكمله . فان المؤتمر ليناشد ابناء الوطن العربي وحكوماته المختلفة لتزويد الاردن براس المال لضمان مستوى معقول من المعيشة لشعب الاردن ليتمكن ابناؤه من الاستمرار فى حراسة خط الدفاع الاول والوقوف امام عدو غادرمنظم يتمتع بموارد لاتنضب ، ويعتقد المؤتمرون ان هناك وسائل متعددة لتزويد البلاد العربية الشقيقة برأس المال للاردن اهمها ما يلى :

أ ـ فتح فروع للمصارف الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية فى الاردن ، ويتوجه المؤتمر بالشكر للحكومة العراقية على قرارها بفتح فروع لمصارفها المختلفة فى الاردنوكذلك يوجه المؤتمر الشكر للحكومة المصرية ولمجلس ادارة بنك مصر على قراره بفتح فرع للبنك فى الاردن غير ان المؤتمر يناشد الحكومة العراقيةومجلس ادارة بنك مصر للاسراع بفتح هذه الفروع . ويرجو الدول العربية المساهمة فى البنكالعقاري العربي ومضاعفة رأس ماله على ان يولي المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية عناية اكبر ، ويغتنم المؤتمر هذه الفرصة ليشكر القائمينعلى ادارة البنك العقاري العربي على المساعدات القيمة التي قدمها للاردن .

ب انشاء مصرف عربي للانماء الاقتصادي:

ان قيام مصرف للانماء يعتمد فى النهاية على ارادة الدول صاحبة الامكانيات المادية ويثق المؤتمر بان المسؤولين فى تلك الدول لن يتوانوا عن التضحية فى سبيل قيام مثل هذه المؤسسة التي تخدم الاقتصاد العربي خدمة فعالة دون مجازفة للاموال التي ستشترك فيه ، واقل مايطلبه المؤتمرون من هذه الدول ان تتشبه بأمريكا وانجلترا اللتين تساهمان بأكثر من ٥٠٪ من راس مال البنك الدولي لانعاش اقتصادي عام في دول غريبة عنها. وبذلك يتحقق النفع الاقتصادي للبلاد العربية ودرء خطر عدوان اسرائيل وغيرها من الدول الطامعة فى الوطن العربي .

ج ـ مشروع البوتاس الاردني

يناشد المؤتمرالحكومات العربية التي لم تصدر قرارها بعد بشأن المساهمة فى مشروع البوتاس لاصدار قرارها بالموافقة لاسيما وان دور هذه الحكومات لايتعدى صفة ضمان التغطية وبذلك يتاح للراس المال الاهلي العربي لان يساهم في هذا المشروع بدون تأخير وكذلك يحث المؤتمرون المواطنين العرب فى جميع اقطارهم على المساهمة فى هذا المشروع المضمون الربح حالما تطرح الحكومة الاردنية اسهمه للاكتتاب وان تتبنى الغرف العربية الدعاية لهذا الاكتتاب ومساهمة اعضائها والمنتسبين اليها فى هذا المشروع .

د ـ تلجأ الحكومات عادة عند حاجتها لاشراك راس المال الاهلي في التنمية الاقتصادية الى اصدار سندات دين على خزينتها تباع للاهلين بفائدة معقولة مضمونة ، والمؤتمر اذ يلاحظ ذلك يرى بالنسبة لحاجة مشاريع الاردن للتمويل ان تلجأ الحكومة الاردنية الى اصدار مثل هذه السندات وبيعها فى سوق الاردن وفى اسواق الوطن العربي لاتاحة المجال

لراس المال الاهلي للمساهمة في المشاريع الاردنية .

ويرى المؤتمرون ان ينقلوا الى ابناء الوطن العربي الراغبين فى المساهمة بالمشاريع الاردنية المختلفة ان الحكومة الاردنية سنت منذ خمسة اشهر قانونا لتشجيع رؤوس الاموال التي ستوظف فى المشاريع الاردنية ضمنت امتيازات مشوقة كالاعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة الدخل وسهولة تحويل تلك الرساميل وتحويل ارباحها . لاسيما وان هذه المشاريع مدروسة دراسة اقتصادية شاملة دلت على ان رؤوس الاموال المشتركة والارباح المرتقبة مكفولة .

الكلمة الختامية التي القاها السيد ابراهيم منكو

رئيس المؤتمر في اختتام الدورة الخامسة

ايها السادة ،

احيي هذا الجمع الكريم من صفوة رجال الاقتصاد العربي ، الذين ازدانت بهم عاصمة الاردن ، وتاقت الى لقائهم قلوب ابنائه ، هذا الجمع الكريم الذي يضم ممثلين من اقاليم الوطن العربي الممتد من شاطيء بحر الظلمات الى بلاد فارس ، هذا الجمع الكريم الذي تلاقى ابناؤه وراحوا يبثون بعضهم بعضاعواطف الود والمحبة والامال والالام المنبثقة عن واقع الامة العربية ، التي لاانفصام للعروة التي تربط بين اقاليمها مهما اتسعت رقعة الوطن العربي ، ومهما ترامت اطرافه ، ومهما تألبت عليه قوى العدوان الغاشمة .

ان الملايين من ابناء العروبة فى انحاء الوطن العربى الكبير ليترقبون نتائج مؤتمركم هذا وينتظرون بفارغ الصبر اليوم الذي يحقق فيه هذا المؤتمر رسالته ، تلك الرسالة التى تستهدف الوحدة الاقتصادية الشاملة ، والتعميرالاقتصادي الموحد الشامل للعالم العربي .

سادتي ،

ان الطريق الى الهدف طويل شائك تحفه المصاعب ، واجتيازه يتطلب التعاون الخالص والصبر الجميل والعمل المثمر المتواصل .

رب قائل قال ـ لقد اجتمعتم فى الاسكندرية وبيروت ،ودمشق وبغداد ، واجتمعتم فى دورتكم الاخيرة فى عمان ، فما الذي حققه مؤتمركم هذا

ورب قائل قال ـ لقد اتخذ المؤتمر الكثير من المقررات والتوصيات ، وعقد خمس دورات ، فماذا كان نصيب هذه المقررات من التنفيذ، وماذا كان مدى اهتمام وعناية الحكومات العربية بها ، وماذا اصابت من النجاح .

والذي يقول هذا الكلام ، انما يقوله بدافع الغيرة على المؤتمر وبدافع مما يضطرم بين جنباته من الرغبات والآمال فى ان يرى التوحيد الاقتصادي العربي حقيقة قائمة ،وان يرى الامة العربية فى وطن عربي موحد لاتمزقه الحواجز المصطنعة ، ولا تفرقة الاهواء الدخيلة المتضاربة

ايها السادة

ان قافلتكم تسير نحو الغاية المنشودة بخطى ثابتة ، وان كانت وئيدة بعض الشيء وان كنا نقدر للزمن حسابه ، ولكننا قد نغض الطرف او بعض الطرف عن عامل الزمن بالنسبة للاهداف الكبيرة الجسيمة .

سادتى

لقد حقق المؤتمر فى دوراته السابقة ، فى الاسكندرية وبيروت، ودمشق وبغداد ، الكثير من الاهداف التي ينشدها واهمها توطيد التعارف والتآلف والتعاون بين العاملين بالحقل الاقتصادي العربي ، ومنها الاتفاقية العربية لتسهيل التجارة والترانزيت ، واتفاقية انتقال المدفوعات والرساميل .

وقد خرجتم فى دورتكم هذه ، بتوصيات ومقررات عملية يحقق تنفيذها خطوة واسعة اخرى نحو اهداف هذا المؤتمر وهي كلها

مقررات تستهدف تنسيق الاقتصاد العربي واحكام نطاق الحصار الاقتصادي العربي على اسرائيل المصطنعة ، وتحذير فرنسا من مغبة استمرارها فى سياستها العدوانية الغاشمة واعمالها التعسفية الوحشية فى بقعة من اعز بقاع وطننا الا وهي المغرب العربي الثابت على الحق المجاهد فى سبيل حريته وسيادته كما تستهدف هذه المقررات والتوصيات تقديم العون الاقتصادي العربي للاردن ، هذا البلد المرابط اهله ، المخضبة بدماء ابناء العروبة ارضه ، هذا البلد الذى لا عزة للعرب ولا كرامة لهم واليهود يسرحون ويمرحون فى ربوعه العزيزة الحبيبة .

ايها السادة ،

يشرفني ان ارفع لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، ايات الشكر لتكرم جلالته برعاية هذا المؤتمر ، كما اشكر الحكومة الاردنية باسمكم على عنايتها واهتمامها به ، وكذلك ارجو ان اتقدم بخالص الشكر الى حضرات الوافدين من المؤتمرين الكرام وممثلي الجامعة العربية والحكومات العربية والمكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل على مساهمتهم بالجهد لانجاح هذا المؤتمر وتقريب غاياته . كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير للصحافة الاردنية التى قدمت للمؤتمر ما فى وسعها من التأييد واظهرت فائق الاهتمام وجعلت من صفحاتها منبرا للمؤتمر ورسالته القومية .

قرارات وتوصيات الدورة الخامسة

لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

٢٥ - ٣٠ (اكتوبر) تشرين الاول ١٩٥٥

انعقدت الدورة الخامسة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في عمان ، برعاية جلالة الملك حسين المعظم خلال الفترة الواقعة بين ٢٥ - ٣٠ تشرين اول (اكتوبر) عام ١٩٥٥ .

وقد اشترك فى هذه الدورة مندوبون مراقبون عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل ، وعن الحكومات العربية التالية ،المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المتحدة الليبية وجمهورية مصر والمملكة المتوكلية اليمنية والسودان وامارة البحرين وامارة الكويت

واشتركت بها وفود عن الغرف العربية فى المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المتحدة الليبية وجمهورية مصر وامارة البحرين وامارة الكويت وتونس والمغرب العربي وغزة .

وبحث المؤتمرفى دورته الخامسة هذه المواضيع المدرجة في جدول اعماله واتخذ فيها المقررات التالية :

اولا - الامور الادارية :

١ - عقد دورته السادسة فى المملكة الليبية المتحدة فى شهر ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٥٦

٢ - تصديق الميزانية الختامية للمكتب الدائم بالشكل الوارد فى تقرير اللجنة الاولى واعتماد موازنة لعام ١٩٥٦ .

٣ - تدعيم الجهاز الاداري للمكتب الدائم بالصورة التي تمكنه من توسيع اتصالاته ودراساته ،وسائر اعماله المؤدية لتنفيذ مقررات المؤتمر وتحقيق اهدافه .

٤ - وضع مشروع لادخال تعديلات جديدة على الدستور تقوم على الخبرة المكتسبة في المؤتمرات السابقة بما فى ذلك مايختص بمقر المكتب الدائم .

٥ - تكليف المكتب الدائم بتوزيع مشروع قانون الغرف الموحد الذي وضعته اللجنةالثانية للمؤتمر على كافة الغرف العربية لابداء الملاحظات عليه . وتوزيع هذه الملاحظات على اعضاء اللجنة الثانية ودعوة مجلس الاتحاد لعقد دورة لدرس المشروع واقراره بصيغته النهائية . على ان يدعى للاشتراك فى هذه الدورة رئيس ومقرر اللجنة الثانية .

ثانيا - شئون التجارة :

١ - مطالبة الدول العربية بان تراعي في تعريفاتها الجمركية مصلحة الانتاج العربي فى البلاد الاخرى وذلك بزيادة الرسوم على البضائع الاجنبية المماثلة الى حد يضمن عدم مزاحمتها للانتاج العربي .

٢ مطالبة الدول العربية التي لم تصدق

اتفاقية تعديل اتفاقية التجارة والترانزيت العربية بان تتم تصديقها بدون تاخير .

٣ ـ توصية الدول العربية باعفاء منتجات ومصنوعات قطاع غزة العربي من الضرائب الجمركية تشجيعا لهذا القطاع وبالنظر لوضعه الصعب .

٤ ـ مطالبة الدول العربية بسن تشريع لتحديد درجة نظافة المحاصيل العربية المعدة للتصدير على اساس القياسات المتعامل بهادوليا حفظا لسمعة هذه المحاصيل ، ومصلحة المصدرين انفسهم ، وكذلك المطالبة بانشاء هيئات مراقبة لاعطاء شهادات تدل على درجة النظافة في الامكنة التي لا تقوم فيها مثل هذه الهيئات بالوسائل التي يراها كل بلد . وسن تشريع في البلاد العربية يقضي بمراقبة الانتاج العربي المصدر من حيث موافقته للمواصفا ت والجودة مع تقرير عقوبات للمخالفين .

٥ ـ توصية الدول العربية بوضع تشريع لايسمح لغير المواطنين العرب بان يكونوا وكلاء وممثلين للمؤسسات التجارية الاجنبية ، ويمنع الاجانب واليهود من مزاولة مثل هذا التمثيل .

٦ ـ توصية الدول العربية تبسيط الاجراءات والمعاملات المتعلقة بالتبادل التجاري بين البلاد العربية وتوحيد الانظمة المتعلقة بها .

٧ ـ لما كان نظام اجازات الاستيراد المطبق فى البلاد العربية يشكل عقبة كبيرة فى وجه تبادلها التجاري ويحول دون الاستفادة من الميزات الممنوحة فى الاتفاقية التجارية العربية فان المؤتمر يطالب بالغاء اجازات الاستيراد فى البلاد العربية فيما يتعلق بجميع المواد الواردة فى الجداول الملحقة بتلك الاتفاقية .

٨ ـ لما كان اصدار شهادات المنشأ من صلاحيات الغرف فان المؤتمر يوصي الدول العربية باعتماد شهادات المنشأ الصادرة عن هذه الغرف فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلاد العربية على ان تكون هذه الشهادات مصدقة بدورها من الدوائر الجمركية المختصة وان تكتفى البلاد المستوردة بتوقيع دوائر الجمارك فى البلد المصدر .

ثالثا ـ شئون الترانزيت

لما كان حل مشكلة الترانزيت من الامور الجوهرية فى تسهيل حركة التجارة بين البلاد العربية ، ولما كان التأخير فى حلها يثير الشكوى والتذمر فان المؤتمر ، رغم تقديره لظروف كل دولة عربية ، يرى انه لا مندوحة عن التسامح والتضحية للوصول الى حل يصون المصلحة العربية المشتركة لذلك فانه يؤكد ماقرره في مؤتمر بغداد بهذا الصدد من مطالبة بتيسير سبل الترانزيت بين البلاد العربية وتطبيق اتفاقية التجارة والترانزيت المبرمة بين الدول العربية والمباديء الدولية المتعارف عليها بشأنه واقرار حق كل بلد عربي بنقل بضاعته عبر اراضي البلد الاخر بوسائله الخاصة على ان يستعين بوسائل نقل البلاد العربية الاخرى عند الضرورة وان يترك لاصحاب العلاقة اختيار واسطة النقل (السيارة او سكة الحديد) وبتوحيد انظمة الترانزيت واعتبار المانفيست الصادر عن البلاد العربية المصدرة نافذا عبر البلدان الاخرى وبتخفيض كافة الرسوم والنفقات العائدة لعمليات التفريغ والتخزين وما شاكلها فى الموانيء العربية وبتخفيض الرسوم والعوائد الحكومية المتعلقة بذلك .

رابعا ـ شئون التنسيق الاقتصادي

١ ـ ايفاد مندوبين عن المؤتمر للاتصال

بالمجلس الاقتصادي العربي لدى انعقاده بالقاهرة فى شهر كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٥ وايفاد مندوبين الى كافة الاجتماعات والمؤتمرات الاقتصادية العربية ، وذلك لبذل المساعي فى هذه الاجتماعات والمؤتمرات لتنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته ومطالبة الجامعة العربية بدعوة ممثلين عن المؤتمر للاشتراك فى جميع هذه المؤتمرات والاجتماعات .

٢ ـ مطالبة الدول العربية بان تراعي لدى وضع القوانين والانظمة التجاريةوالاقتصادية جعل كلمة « الاجانب » التي ترد فى القوانين غير شاملة للرعايا العرب ، وان يصار فى الوقت نفسه الى تعديل القوانين والانظمة الحالية بحيث لاتشمل كلمة « الاجانب » الرعايا العرب

٣ ـ مطالبة الدول العربية بمنح راس المال العربي نفس المعاملة الممنوحة للرساميل العربية عند استثماره فى اي من البلاد العربية .

٤ ـ مطالبة الدول العربية باستشارة الغرف المحلية فى الامور المتعلقة بالاتفاقيات التجارية مع اية دولة من الدول .

٥ ـ لما كان التخصص فى الانتاج الصناعي والزراعي بين اقاليم الوطن العربي هو السياسة الصحيحة لانماء التعاون الاقتصادي ، يقرر المؤتمر مطالبة الجامعة العربية والدول العربية بتشكيل هيئة اقتصادية عربية عليا تضم بين اعضائها ممثلين عن الغرف التجارية والصناعية والزراعية لدراسة امكانيات التخصص والتصنيف الانتاجي وتنسيق الانماء الاقتصادي والتقدم الصناعي .

٦ ـ يدعو المؤتمر الدول العربية الى دراسة امكانية قيامها ، على اساس مشترك ، بتنفيذ المشاريع الكبيرة او المشاريع التي يتعدى نفعها بلدا واحدا ، او المشاريع التي يمكن ان يكون حظها من النجاح اكبر وربحها اوفر ، اذا وضعت على اساس جغرافى اوسع . ويعرب المؤتمر عن رايه بان مشاريع الملاحة البحرية والطيران ، واستغلال الثروات المعدنية وانشاء مصافي البترول هي امثلة لهذا النوع من المشاريع .

٧ ـ يوصي المؤتمر رجال الاعمال العرب بتشجيع المؤسسات العربية كالبنوك وشركات التأمين والملاحة والطيران وغيرها من الشركات العربية .

٨ ـ يطالب المؤتمر الدول العربية بالاكتفاء بهوية اثبات الشخصية للسفر والتجول في الاقطار العربية والعمل على منح سكان قطاع غزة جوازات سفر عربية تمكنهم من التنقل والسفر لجميع الجهات .

خامسا : شئون الاحصاءات

لما كانت الاحصاءات عنصرا اساسيا لتفهم وانماء الحياة الاقتصادية على اسس علمية صحيحة فان المؤتمر يوصي بما يلي :

١ ـ توحيد اسس الاحصاء وطرقه في سائر البلاد العربية لتسهيل المقارنة والدراسات الموحدة التي تهدف الى توحيد الاقتصاد العربي والسير به نحو التكامل بامكان الاستفادة من هذه النتائج الاحصائية الموحدة الاسس فى معرفة فوائض المنتجات فى الدول العربية وكذا احتياجات هذه الدول وتوزيعها على اساس سليم .

٢ ـ السعي لدى الدول العربية لتحسين مستوى الاعمال والدراسات الاحصائية بتعديل الاساليب الادارية اليومية بحيث تعطى المعلومات الاحصائية الدقيقة باستمرار عن جميع نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي

في البلاد وان تكون هذه الاحصاءات على مستوى عال من الدقة وان توفر في دوائر الاحصاءات العامة الاخصائيين الاكفاء وان تعتبر الاحصاء كمهنة لايجوز لغير المختص العمل فيها .

٣ ـ لبلوغ هذه الغاية يوصي المؤتمر بما يأتي :

ا ـ تأليف مجلس احصائي اعلى يكون مقره جامعة الدول العربية يضم الاخصائيين في دوائر الاحصاء بالحكومات العربية تكون مهمته وضع اسس موحدة لجميع الدراسات الاحصائية ولتوحيد الاصطلاحات والاشراف على تنسيق الدراسات والاعمال الاحصائية في جميع البلاد العربية ويكون من واجباته ايضا اصدار نشرات احصائية منسقة عن العالم العربي .

ب ـ ارسال بعثات حكومية واهلية للتخصص في علم الاحصاء النظري والعملي في الجامعات والمؤسسات العلمية . على ان تعطى الجامعات في مصر وكذا في الهند الاولوية في هذا المضمار نظرا لتقارب الاوضاع الاقتصادية بين الهند والدول العربية .

٤ ـ على الغرف المحلية واتحاداتها ان تقوم بنصيبها من الدراسات الاحصائية والتعاون مع دوائر الاحصاء المحلية بتزويدها بالمعلومات الاحصائية المتعلقة في حقول اختصاصها والتي تهدف الى تقدير الانتاج وتكاليفه والى مراقبة جودة المصنوعات وتحسين طرق الانتاج ، ويجدر ايضا بالغرف العربية ان تقوم بالتعاون مع جميع المؤسسات الاقتصادية في وضع المواصفات الدقيقة لاهم اصناف مواد الانتاج في جميع البلاد العربية .

سادسا ـ شئون النقد والمال :

١ ـ يوصي المؤتمر المكتب الدائم بالقيام بدراسة فنية تستهدف اقتراح الوسائل لتسهيل انتقال المدفوعات والرساميل بين البلاد العربية على اسس مشتركة ومستمدة من الواقع على ان يستعين بذلك بآراء ومقترحات الغرف والخبراء بهذا الصدد .

٢ ـ يؤكد المؤتمر من جديد حاجة البلاد العربية القصوى الى انشاء مؤسسة مالية للانماء المشترك تشترك في تأسيسها الحكومات العربية ، وتمول من فائض مالدى الدول العربية من النقد الاجنبي ، وكذلك من الاموال التي تحصل عليها تلك المؤسسة لقاء بيع اوراقها وسنداتها ، وبشتى الطرق .

سابعا ـ شؤون السياحة

يوصي المؤتمر بما يلي :

١ ـ تشجيع وحماية رابطة مكاتب السفر والسياحة في البلاد العربية لتتمكن من فتح مكاتب في العواصم الكبرى والدعاية في الخارج وتنمية السياحة والاصطياف والاشتاء واكثار السفريات بين البلاد العربية .

٢ ـ تنفيذ مقررات المؤتمر العربي الدولي للسياحة المنعقد في القدس في ٩ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٥ .

٣ ـ تكليف المكتب الدائم بحضور المؤتمر الذي سيعقد في القاهرة في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) القادم لرابطة مكاتب السفر والسياحة العربية والعمل على تنفيذ مقرراته .

٤ ـ رجاء الحكومة الاردنية بالغاء القيود المفروضة على العملة بالنسبة للسواح .

ثامنا ـ تأييد المغرب العربي

١ ـ ان مؤتمر غرف التجارة والصناعة

والزراعة العربية يحيي نضال المغرب العربي ويعلن ان الاقطار العربية كلها عازمة على توفير جميع السبل والوسائل لتأييد هذا النضال ويعلن ان استمرار فرنسا فى سياستها الارهابية قد بلغ خطورة تستدعي القيام باجراءات عملية فى هذا السبيل . ويوصي المؤتمر ان تقوم الدول العربية فورا بتطبيق المقاطعة الاقتصادية على فرنسا كاجراء حيوي وعاجل لنصرة المغرب العربي اذا ماأصرت فرنسا على سياستها وتصرفاتها .

هذا ويكلف المؤتمر المكتب الدائم بتوجيه الشكر الى الدول التى ساندت القضية الجزائرية فى منظمة الامم المتحدة والاتصال بالصحف العالمية لاطلاعها على العواقب الوخيمة التي تترتب على استمرار فرنسا فى سياستها الارهابية التعسفية ومساندة اللجان الشعبية المؤسسة للدفاع عن المغرب العربي فى البلاد العربية .

٢ ـ ان المؤتمر يأمل ان يأتي يوم قريب يساهم فيه المغرب العربى كله بالتعاون والانماء الاقتصادي العربي كما انه يناشد الزعيمين التونسيين الحبيب بورقيبه وصالح بن يوسف العمل على المحافظة على الوحدة القومية التونسية لتستطيع تونس مواصلة العمل للتحرير الكامل ليمكن اقامة تعاون اقتصادي متين بينها وبين الدول العربية .

تاسعا ـ تشديد الحصار على اسرائيل

١ ـ فيما يتعلق بمحاولات اسرائيل للحصول على تعويضات من النمسا فقد اخذ المؤتمر علما بموقف الحكومة النمساوية تجاه هذا الموضوع الموضح بالمذكرة المقدمة من مفوضيتها فى بيروت الى المؤتمر وهو يكلف المكتب الدائم بمراقبة تطورات هذه القضية .

٢ ـ يوصي المؤتمر الغرف العربية بزيادة مراقبة البضائع المستوردة والاتصال الفوري بمكاتب المقاطعة فى كل مايشتبه بانه من منشأ اسرائيلي لاجراء التحقيق السريع والحيلولة دون تسرب اي من المنتجات الاسرائيلية الى البلاد العربية .

٣ ـ يكلف المؤتمر المكتب الدائم بالاتصال بحكومات الاقطار العربية غير الاعضاء فى الجامعة العربية وبمنظماتها الشعبية لتأمين اشتراكها الفعال فى المقاطعة ولفت نظرها الى ان اي تساهل فى هذا الامر يعد طعنة للامة العربية جمعاء .

٤ ـ يوصي المؤتمر الغرف العربية والمستوردين بالاتصال بمكاتب المقاطعة والاطلاع على مالديها من معلومات تتعلق بالشركات والمؤسسات والافراد الذين فرضت المقاطعة عليهم لثبوت تعاملهم مع اسرائيل وكذلك يوصي الغرف والافراد بتنوير هذه المكاتب بما لديهم من معلومات قد تساعد على احكام المقاطعة .

عاشرا ـ معاضدة الاقتصاد الاردني

لما كان لدى الاردن عدد من المشاريع الاقتصادية المربحة ولما كان وضعه الاقتصادي لايساعده منفردا على استغلال هذه المشاريع التي تعتبر حيوية وهامة فى النهوض باحواله الاقتصادية العامة وفى جعله قادرا على المساهمة الضرورية فى الدفاع عن الوطن العربي ، ورد غوائل العدوان فان المؤتمر يقرر دعوة البلاد العربية الى المساهمة العملية فى المشاريع الاردنية بالوسائل التالية :

١ ـ فتح فروع للمصارف الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية فى الاردن. ويتوجه المؤتمر بالشكر الى الحكومة العراقية على قرارها بفتح

فروع لمصارفها المختلفة فى الاردن وكذلك يوجه المؤتمر الشكر للحكومة المصرية ولمجلس ادارة بنك مصر على قراره بفتح فرع للبنك فى الاردن غير ان المؤتمر يناشد الحكومة العراقية ومجلس ادارة بنك مصر الاسراع بفتح هذه الفروع .

ويرجو المؤتمر الدول العربية المساهمة فى البنك العقاري العربي لمضاعفة راس ماله على ان يولي المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية عناية اكبر ، ويغتنم المؤتمر هذه الفرصة ليشكر القائمين على ادارة البنك العقاري العربي على المساعدات القيمة التي قدمها للاردن .

٢ ـ يعلن المؤتمر ان انشاء مؤسسة الانماء المشار اليها بالبند سادسا ـ ٢ من قرارات المؤتمر من الامور الجوهرية لتقديم المعونة العاجلة على اسس اقتصادية سليمة الى الاردن وذلك علاوة على اهميتها الكبرى فى تمويل الانماء الاقتصادي فى سائر البلاد العربية .

٣ ـ مشروع البوتاس الاردني :

يناشد المؤتمر الحكومات العربية التي لم تصدر قرارها بعد بشأن المساهمة فى مشروع البوتاس لاصدار قرارها بالموافقة لاسميا وان دور هذه الحكومات لايتعدى صفة ضمان التغطية وبذلك يتاح لراس المال الاهلي العربي لان يساهم فى هذا المشروع بدون تأخير . وكذلك يحث المؤتمرون المواطنين العرب فى جميع اقطارهم على المساهمة فى هذا المشروع المضمون الربح حالما تطرح الحكومة الاردنية اسهمه للاكتتاب . وان تتبنى الغرف التجارية العربية الدعاية لهذا الاكتتاب ومساهمة اعضائها والمنتسبين اليها فى هذا المشروع .

٤ ـ تلجأ الحكومات عادة عند حاجتها لاشراك راس المال الاهلي فى التنمية الاقتصادية الى اصدار سندات دين على خزينتها تباع للاهلين بفائدة معقولة مضمونة ، والمؤتمر اذ يلاحظ ذلك يرى بالنسبة لحاجات مشاريع الاردن للتمويل ان تلجأ الحكومة الاردنية الى اصدار مثل هذه السندات وبيعها فى سوق الاردن وفى اسواق الوطن العربي لاتاحة المجال لراس المال الاهلي للمساهمة فى المشاريع الاردنية .

ويرى المؤتمرون ان ينقلوا الى ابناء الوطن العربي الراغبين فى المساهمة فى المشاريع الاردنية المختلفة ان الحكومة الاردنية سنت منذ خمسة اشهر قانونا لتشجيع رؤوس الاموال التي ستوظف فى المشاريع الاردنية وقد ضمن هذا القانون امتيازات مشوقة كالاعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة الدخل وسهولة تحويل تلك الرساميل وتحويل ارباحها ، لاسيما وان هذه المشاريع مدروسة دراسة اقتصادية شاملة دلت على ان رؤوس الاموال المشتركة بها والارباح المرتقبة مكفولة .

كما ويكلف المؤتمر غرف تجارة وصناعة عمان بالقيام بالاتصال اللازم مع سائر الغرف

حادي عشر

لما كانت طرق المواصلات بين البلاد العربية تشكل العنصر الاول فى تسهيل التبادل الاقتصادي فيما بينها ولما كانت الطرق القائمة لاتؤمن الغاية المرجوة منها ، لذلك تقرر ان يوصي المؤتمر الدول العربية بتأمين شبكة للمواصلات بما يؤمن سرعة الاتصال وسهولة النقل بينها وبشكل خاص بين البلاد العربية النائية التي ليس بينها وبين البلاد العربية المنتجة اي طريق بري صالح حتى الان .

ثاني عشر

هذا وان المؤتمر ليعلن ان اهدافه هي العمل

على رفع مستوى معيشة الفرد العربى ماديا ومعنويا وعلى استخدام الموارد الطبيعية التى تزخر بها البلاد العربية الى اقصى حد ممكن ، وعلى تنسيق الاساليب او المجهودات الاقتصادية العربية وعلى العمل على تخليص الاقتصاد العربي من قبضة الاحتكار الذي يحرم على الدول سيادتها .

واخيرا ، يعرب المؤتمر عن عميق تقديره لما لاقاه فى الاردن من حفاوة وعناية فائقة ويتقدم الى جلالة الملك حسين المعظم بوافر الشكر والتعظيم لشمول المؤتمر برعايته الكريمة .

ويتقدم الى الحكومة الاردنية بالشكر لما لاقاه منها من تشجيع خالص ومن تاييد وتكريم ويعرب عن عظيم تقديره للروح العالية التي يتصف بها الشعب الاردني ، وسط المصاعب الجمة والاخطار العظيمة . ويشكر الصحافة الاردنية الكريمة لما لاقاه منها من اهتمام ، ومن تأييد لعمله ورسالته ، كما يتقدم بالشكر الوافر لدار الاذاعة الاردنية التي تكرمت باذاعة وقائعه ومقرراته .

ويعرب المؤتمر عن عظيم امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة عمان ، ولاتحاد غرف التجارة والصناعة الاردنية، ولكافة الغرف الاردنية على مابذلته من مجهود كبير فى تنظيم المؤتمر وما قدمته من حفاوة كريمة لاعضائه. ويشكر المؤتمر سائر المؤسسات التي تكرمت بالاحتفاء به .

وهو لايرى فى هذه الحفاوة البالغة سوى مظهر من مظاهر الوعي لرسالته التوحيدية ، والتضامن فى سبيل تأييدها ، حتى يتسنى للوطن العربي تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة التي يصبو اليها .

اسس واتجاهات الاقتصاد في الاردن

محاضرة ، القاها السيد حمد الفرحان

وكيل وزارة الاقتصاد الاردنية

في الدورة الخامسة لمؤتمر الغرف العربية

لعل الصورة التي ارغب فى نقلها اليكم تتضح اكثر لو بدانا من نقطة تكوين الاردن الحديث فى سنة ١٩٥٠ والقينا نظرة واحدة من ذلك التاريخ الى الماضي رجوعا حتى سنة ١٩٢٠ لنلاحظ ان كيان الاردن الحديث تألف من شطرين احدهما ما كان يسمى بشرقي الاردن وهو شطر ابتدا سنة ١٩٢٠ وبقي ٣٠ سنة فى وضع اقتصادي بدائي غير متطور عماده الزراعة فى الدرجة الاولى والتجارة التي انتعشت لاسباب مصطنعة غير طبيعية خلال الحرب الثانية ولم يحقق شرقي الاردن خلال الثلاثين سنة تحت الادارة البريطانية اى تطور اقتصادي جدي بل بقيت موارده مهملة واقتصاده ناقص يعيش على الاعانة ويعاني بطالة وهبوطا في مستوى الدخل . والشطر الثاني من كيان الاردن الذي ولد سنة ١٩٥٠ هو الرقعة المقتطعة من فلسطين وتعادل خمسها وهي ايضا لم تكن فى مستوى اقتصادي متطور وتمثل اقل رقاع فلسطين خصبا وموارد . ومن هذين الشطرين تكون الاردن الحديث وفرضت على كيانه عقوبة جعلت وضعه الاقتصادي اكثر سوءا مما تؤهله له طبيعته وماضيه وذلك بالحاق (٥٠٠) الف نازح فوق السكان الاصليين بلا موارد كانوا وما زالوا يعيشون فى الخيام عالة على الاعانات الاجنبية .

من هذه النظرة يتضح ان الكيان الاقتصادي للاردن الحديث بدا من نقطة انضمام كيانين اقتصاديين كل منهما ضعيف على انفراد وزيد الضعف بادخال ظروف زادت الحالة سوءا وزادت مشاكله تعقيدا . والصورة التي بدا بها هذا الكيان كانت سنة ١٩٥٠ كما يلي :ـ

الارض :ـ

تبلغ مساحة الاردن الكلية عند توحيدها ، حوالي (٩٧) الف كيلو متر مربع ١٠ ٪ منها فقط قابل للزراعة اى حوالى ٩ ملايين ونصف دونم والباقي صحراء والمنطقة الزراعية من الاردن كلها تزرع زراعة جافة تعتمد على سقوط الامطار وتنحصر بين خطوط الهدنة فى الغرب وخط حديد الحجاز فى الشرق وتشكل مستطيلا من شمال البلاد الى جنوبها طوله ٤٠٠ كيلو متر ويتفاوت عرضه من ٢٥ ـ ١٠٠ كيلو متر ومعدل سقوط الامطار عليه ٤٠٠ ميلمتر فى السنة ومعدل غلاله (٥٠ ٪) اي ان سنوات المحل والغلال تتساوى فى اي فترة زمنية .

لم يكن لدى السلطات الاردنية اية معلومات محددة عن ثروات هذه الارض الدفينة عدا معلومات سطحية تشير الى وجود بعض الامكانيات المعدنية ولكنها معلومات لا تصلح ولا تكفي اساسا للعمل الجدي .

السكان : ـ

قدر عدد السكان فى نقطة ابتداء الاردن الحديث بحوالي (١،٣٥٠،٠٠٠) انسان منهم (٨٥٠،٠٠٠) من السكان الاصليين و (٥٠٠،٠٠٠) نازحون فى الخيام .

يزيد عدد السكان بمعدل ٣٪ فى خيام اللاجئين واقل قليلا بين السكان الاصليين وتمثل المجموعة السكانية ٢٧٠،٠٠٠ عامل ذكر فوق الـ ١٦ سنة وكانت صورة البطالة فى هذه المجموعة عند توحيد الضفتين كما يلي : ـ

١١٠،٠٠٠ عامل من السكان الاصليين مستخدمون فى كل الحرف يمثلون ٥٥٠،٠٠٠ من السكان يعيشون على موارد ثابتة .

٦٠،٠٠٠ عامل من السكان الاصليين متعطلون عن العمل كليا (منهم ١٥،٠٠٠ من سكان القرى الامامية التي اقتطعت اراضيها بخطوط الهدنة) .

ويضاف الى هؤلاء المتعطلين من السكان الاصليين المتعطلون كليا من النازحين وعددهم (١٠٠،٠٠٠) عامل يمثلون ٥٠٠،٠٠٠ نازح فى الخيام اي ان نسبة البطالة بين السكان الاصليين وحدهم كانت حوالي (٣٠٪) واذا حسبوا مع النازحين تكون نسبة البطالة ٦٠٪ .

وبتوفر هذه المعلومات حددت اول مشكلة تواجهها السلطة الاقتصادية الموجهة فى الاردن الا وهي خلق فرص جديده للعمل لـ ٦٠،٠٠٠ عامل متعطل من السكان الاصليين اولا ثم ان امكن خلق فرص جديدة للعمل لاي عدد اخر ممكن من الـ ١٠٠،٠٠٠ عامل متعطل من النازحين هذا عدا الزيادة الطبيعية فى السكان والتي تراكم اعدادا جديده من المتعطلين .

ولعله من المفيد ان يذكر ان الثروة النقدية التي كانت بأيدي الاردنيين تقدر بـ ٢٣ مليون جنيه ونصف من النقد الفلسطيني استهلك نصفها خلال السنتين التاليتين للتوحيد لسد حاجات الاستيراد الاستهلاكية للسكان وبذلك بقيت الثروة النقدية بمعدل عشرة دنانير للشخص وهو رقم من الهبوط بحيث يجعل امكانيات استغلال رأس المال المحلي للانماء فى غاية الصعوبة .

ونظرة ثانية الى الوضع الاقتصادي في بداية الاردن الحديث تعطينا فكرة توضح حجم المشكلة فلو نظرنا الى الميزان التجاري للاردن فى ذلك الوقت (وهو مقياس يمكن الحكم به عن مدى سلامة الوضع من اختلاله) واعني الميزان التجاري الخاص بالسكان الاصليين وحدهم (اي باستثناء مستوردات وكالة اغاثة اللاجئين المجانية) لوجدنا ان ميزان المدفوعات الاردني ميزان مدين باستمرار ، فقد بلغ العجز الاسمي فى سنة ١٩٥٠ (٩) مليون دينار وتزايد حتى بلغ ١٠ مليون سنة ١٩٥٣ .

وكان عجز الـ ٩ مليون دينار فى سنة ١٩٥٠ من اصل تجارة خارجية كلية تقارب (١٣ مليون) دينار اي بلغت نسبة العجز ٧٠٪ بينما بلغت نسبة العجز فى نهاية سنة ١٩٥٤ (٥٠٪) .

ومثل هذا العجز الفادح فى الميزان التجاري يكفي للانهيار الاقتصادي لولا المساعدات الاجنبية التى تغطى العجز وقد بلغت هذه المساعدات (٩) مليون دينار فى سنة ١٩٥٠ ، وبلغت ١٢ مليون دينار فى سنة ١٩٥٤ .

ولاعطاء صورة عن مدى فداحة هذا الوضع يجدر بان اذكر باننا لو افترضنا توقفت المساعدات فجأة في نهاية سنة ١٩٥٥ لكان معنى ذلك ان تستمر الاردن بمستوى تجارتها العادية لسنة واحدة ثانية (كانت هذه المده ثلاثة اشهر فقط في سنة ٩٥٢) وتكون في نهايتها قد افلست من اي نقد اجنبي

وهذه الحقائق حددت المشكلة الثانية التي تواجهها السلطة الاقتصادية الموجهة في الاردن الا وهي تعديل ميزان المدفوعات بحيث تزيد مكسوبات الاردن ١٠٠٪ عما هي عليه حاليا اي بمعدل ٩ مليون دينار ونصف في السنة بالاضافة الى اية زيادة واجبة ناتجة عن زيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة خلال فتره التحسين .

ثم نظرة ثالثة الى الاقتصاد الاردني من ناحية مستوى المعيشة والدخل الفردي وهذه زاوية يمكن منها قياس مدى المشكلة الاقتصادية . فقد دلت الاحصاءات في الاردن سنة ١٩٥٣ بان الدخل الاهلي يقدر باقل من ٣٠ مليون دينار منها حوالي ١٠ مليون دينار اعانات اجنبية اي ان الدخل الاهلي المحلي كان حوالي ٢٠ مليون دينار وهذا يعادل ٦٥ دولار للفرد في السنة تقريبا وهو اهبط رقم لاي بلد دخلت احصاءاتها في لوائح الامم المتحدة (باستثناء افغانستان) ولتوضيح معنى هذا الرقم يجدر ان اشير بانه يقدر في سوريا بـ ١٥٠ دولار للفرد (اي مرتين ونصف قدر الاردن) وهو في لبنان ثلاث مرات بقدر الاردن .

وكان معنى هذا هبوطا ذريعا في مستوى معيشة الناس ونقصا في التغذية وضعفا في الصحة . وعجزا في القدرة على العمل .

وقد اشارت تحليلات هذا الرقم الى معلومات يجدر ذكرها فقد دلت على ان ٣٠٠،٠٠٠ نفس من سكان الاردن الاصليين يعيشون بمستوى يوازي معدل سوريا او يزيد عليه و ٢٥٠،٠٠٠ من السكان الاصليين يعيشون بمستوى الكفاف اي بدخل يتيح لهم ما لا يزيد على ٢٢٠٠ كالوري في اليوم وان ٣٠٠،٠٠٠ من السكان الاصليين يعيشون بمستوى اقل من ١٦٠٠ كالوري في اليوم اي اقل من مستوى النازحين في الخيام .

واما النازحون وعددهم ٥٠٠،٠٠٠ فكلهم يعيشون على اعانات الوكالة وهذه تعادل ١٦٠٠ كالوري في اليوم .

وهذه الحقائق حددت المشكلة الثالثة للسلطة الاقتصادية الموجهة في الاردن وهي رفع مستوى الدخل الاهلي للفرد بحيث يتضاعف ثلاث مرات على الاقل في فترة التحسين ليصبح الاردنيون في مستوى معيشة يعادل مستوى الامم المختلفة اقتصاديا .

ولم تكن هذه المعلومات متوفرة للسلطة الاقتصادية في الاردن ساعة تكوين الاردن واخذ اعدادها فترة زادت على السنتين وبذلك لم تحدد المشاكل الاقتصادية تحديدا مقنعا الا في سنة ١٩٥٢ . وتبلورت الصورة آنذاك في وجوب العمل لتحقيق اهداف ثلاثة يجب ان يستهدفها الاقتصاد الاردني .

الاول : ايجاد فرص عمل لـ ٦٠،٠٠٠ عامل متعطل

والثاني : تحسين ميزان المدفوعات بحيث تزيد الصادرات او تنقص المستوردات بما يعادل ثلاثة اضعاف الوضع الحالي اي بحوالي ١٩ مليون دينار في السنة .

والثالث : رفع مستوى الدخل الفردي الى ثلاثة اضعاف ما هو عليه الان .

ولم تكن هذه الاهداف الثلاثة عسلا يشتهى على الاخص اذا قيست باوضاع الاردن وامكانياته ولكننا من هنا بدانا على اي حال وبدات الدراسات المفصلة بقصد استكشاف لامكانيات الاقتصادية للانماء وتحديدها وتدبير وسائل اعدادها وتنفيذها .

ويجب علي ان اذكر عند هذه النقطة ان الجهود التي بذلت ونجحت لتحديد مشاكل الاقتصاد الاردني واستكشاف الحلول لها والبدء بتنفيذها لم تكن في اي وقت مهمة الحكومة الاردنية وحدها وانما نشدت الحكومة في محاولاتها المعاونة الاهلية من اصحاب العمل واصحاب راس المال واصحاب الخبرة ووجدت منهم جميعا تجاوبا وعزيمة على العمل والتضحية لم يكن من الممكن للحكومة بدونهما ان تواجه العبء وحدها كما ان الحكومة نشدت مساعدات فنية من الهيئات الدولية كان لها اثر لا يمكن اغفاله في معرض الحديث عن الجهود التي بذلت لبدء التطور الاقتصادي في الاردن .

ونتيجة لهذه الدراسات التي استمرت منذ سنة ١٩٥١ وما زالت مستمرة وانما اعطت نتائجها اولا باول على طول الطريق خلال السنوات الخمس السابقة ، تحددت حلول مشكلة الاقتصاد الاردني خلال عشر سنوات ضمن الخطوط التالية : ـ

اولا : ـ ايداع راسمال يقارب ١٠٠ مليون دينار بمعدل ١٠ مليون في السنة في مختلف ميادين الانماء في الاردن حكومية واهلية .

ثانيا : تقسيم هذا الايداع بحيث تنال المناجم والصناعة الاسبقية ويخصص لها ١٩ مليون دينار في السنوات الخمس الاولى . يعود منها زيادة في الدخل الاردني تعادل ١٤ مليون دينار في السنة وتليها المواصلات والسياحة حيث تنال ٢٥ مليون دينار في السنوات الخمس الاولى يعود منها زيادة غير مباشرة في الدخل الاردني تقدر بـ ٥ مليون دينار وتليها الزراعة حيث تنال في العشر سنوات ما يقارب ٥٥ مليون دينار يعود منها زيادة مباشرة في الدخل تقارب ١٧ مليون دينار في السنة وتليها الخدمات الاجتماعية وهي التعليم والصحة والمساكن والقوى الكهربائية وينالها ١٥ مليون دينار وتعود منها زيادة غير مباشرة في الدخل .

ثالثا ـ ينتج عن ذلك خلق فرص عمل جديدة لـ ١٠٠ الف عامل في نهاية فترة التحسين لعشر سنوات ـ وهذا هو الهدف الاول بمعدل ٧٠٠ دينار للعامل وهو رقم هابط اذا قيس بالمستويات الاقتصادية المعروفة من تجارب الدول في محاربة البطالة وهذا العدد يمثل الـ ٦٠ الف المتعطلين من السكان الاصليين حاليا مضافا اليهم ٤٠ الف عامل جديد من الزيادة الطبيعية للسكان الاصليين خلال فترة التحسين ويجب ان اذكر ان ذلك يستنفذ كل امكانيات الاردن الاقتصادية المعروفة في احسن الحالات وهذا يعني ان نطاق الاقتصاد الاردني يعجز عن استيعاب النازحين المتعطلين وفي الواقع يعجز عن استيعاب اي منهم وكل استيعاب يفرض خلال هذه السنين العشر سيكون على حساب ازاحة احد السكان الاصليين عن عمله او حرمانه من فرصة العمل وعلى طول الامد يكون معنى ذلك خلق طبقة جديدة من النازحين بقدر من يجرى استيعابهم وبذلك

وستبقى مشكلة النازحين وزياداتهم الطبيعية قائمة الى ان تحل خارج نطاق الاقتصاد الاردني .

رابعا : وينتج عن الايداع السابق وتشغيل العمال بآن واحد زيادة الدخل الاهلي بما يقدر بـ ٣٦ مليون دينار بحيث يصبح في نهاية فترة التحسين ٥٦ مليون دينار اي معادلا تقريبا لمستوى سوريا الان (وهو احد الاهداف) بالاضافة الى تحسين ميزان المدفوعات بما يعادل (١٨) مليون دينار في السنة في نهاية مدة التحسين اي الى درجة تقارب الاكتفاء الذاتي(وهذا هو الهدف الاخير)

ومن الوجهة النظرية يكون معنى ذلك حل المشاكل القاسية الثلاث التي ورثها الاردن يوم تكوينه .

وتثار بطبيعة الحال عند تحديد المشكلة الاقتصادية وتحديد حلولها بالصورة التي سبق عدة اسئلة .

هل الاموال ممكنة التوفر ؟ واجيب بان هذا ليس اصعب سؤال اذ اعتقد ان الاموال لن تكون عقبة لا تذلل .

ثم هل تتوفر الامكانيات ؟ وهذا بنظري هو السؤال الاصعب وسأجرب الاجابة عليه فيما بقي من الحديث .

تنحصر امكانيات التحسين الاقتصادي المعروفة في الاردن في اربعة ميادين

اولا : ميدان الزراعة :

١ـ الزراعة الجافة : سبق وذكرت رقما في بداية الحديث وهو ٩٧٠٠ كيلو متر مربع بوصفه مساحة الاراضي القابلة للزراعةالجافة ومن اصعب الامور تقدير قيمة الاموال الممكن ايداعها في الزراعة الجافة وقيمة انتاج هذه الاموال لان (نفس) الزراعة طويل وخطاها بطيئة وتعتمد على عوامل خارجة عن التحكم كالمطر في الدرجة الاولى ثم الافات الزراعية والطواريء . ولكن بعض الخبراء قدروا امكانية زيادة الدخل الزراعي الجاف المقدر حاليا بـ ١٤ مليون دينار في السنة في حده الاعلى بحوالي ٤٠٪ خلال عشر سنين اي بزيادة في الدخل الزراعي تقارب (٥) مليون دينار في السنة العاشرة . وتقدر الاموال اللازمة لذلك بحوالي ١٥ مليون دينار يصرف منها (٥) ملايين دينار لزيادة موارد المياه الجوفية والمراعي والثروة الحيوانية و (١٠) ملايين دينار للتوسع فيزراعة الفواكهوالعنب والزيتون حيث تزاد المساحة المزروعة من هذه الاصناف بما يقارب نصف مليون دونم جديد .

٢ـ الري : وهناك امكانية ثانية واسعة في حقل الزراعة هي استغلال الامكانية الزراعية الوحيدة للري في الاردن وهي استغلال مياه اليرموك ونهر الاردن وهذا المشروع مكانه في رأس القائمة بين مشاريعنا الانتاجية ولكن ضخامة راسماله تجعله بعيد امكانية التحقيق .

والخطوط العريضة لهذا المشروع هي استغلال مياه اليرموك وحصة الاردن من مياه نهر الاردن وانهر الاردن الداخلية لري غور الاردن وقد بدأت دراسة المشروع من قبل الحكومة الاردنية في سنة ١٩٥٢ وعقدت اتفاقية مع سوريا لهذه الغاية في حزيران سنة ١٩٥٣ وتمت مؤخرا جميع الدراسات في الميدان وقدم التقرير النهائي للمشروع .

تبلغ تكاليفهذا المشروعالتي تخص الاردن حوالي٣٠ مليون دينار يتطلب انشاؤه فترةسبع

سنوات يروي فى نهايتها نصف مليون دونم ويولد حوالي ٢٠٠ مليون كيلوواط كهرباء فى السنة . وينتج دخلا قائما من الزراعة والخدمات يقدر بحوالي (١٢) مليون دينار ويعطي عملا دائما لثلاثين الف عامل يعيلون ١٥٠ الف شخص من المتعطلين .

وبهذا تكون خلاصة امكانية الانماء في ميدان الزراعة هي ايداع ما يقارب ٤٥ مليون دينار فى عشر سنين تقابلها زيادة متوقعة فى الدخل تقارب ١٧ مليون دينار فى السنة .

ثانيا : ميدان الصناعات المشبعة :

ونعني بكلمة المشبعة فى الاردن تلك الصناعات القائمة او التي يمكن ان تقوم لسد الاستهلاك المحلي فقط ولا تعتمد على التصدير لعدم امكانية المزاحمة وتعتبر الصناعة فى هذا الميدان مربحة اذا دلت حساباتها على قدرتها على القيام والصمود بانتاج يسد الاستهلاك المحلي فقط وعندئذ تجاز وتصبح مطروحة للراغبين فى انشائها .

وينقسم هذا الميدان الى شعبتين :

الشعبة الاولى : الصناعات القائمة :

والسياسة الاقتصادية المتبعة تجاه هذه الصناعات هي حمايتها وتشجيعها للاستمرار فى سد حاجة السوق المحلي واستمرار مراقبتها للابقاء على كفاءتها وصيانتها وتوسعها لمجاراة المرونة في استهلاك انتاجها ومن بين الصناعات الواقعة ضمن هذه الشعبة صناعة الصابون والمعلبات الغذائية والمعكرونه والمسامير والاحذية والاثاث والملابس والامتعة الجلدية والزخارف والطوب الناري وتلبيس الاطارات وصناعة السكب المعدني والحرف اليدوية والمشروبات الروحية والنسيج والكبريت ويقدر انتاج هذه الصناعات حاليا بما قيمته (٣) ملايين دينار فى السنة .

ومن هذه الشعبة ايضا الصناعات التي تم انشاؤها او هي فى طريق الاكمال خلال الثلاث سنوات الاخيرة ومنها مشروع الاسمنت وصناعة الكحول وتكرير الزيوت النباتية والبيرة ومصائد الاسماك وقد غطي راسمال هذه الصناعات كليا باموال محلية حكومية واهلية وبلغ (٢) مليون دينار ويقدر عائد انتاجها بزيادة فى الدخل تعادل مليون دينار فى السنة .

الشعبة الثانية :

والشعبة الثانية من الصناعات المشبعة هي صناعات تمت دراستها ودلت على انها مربحة ضمن نطاق الاستهلاك المحلي . وهي الان قيد التنفيذ وستلجأ السلطة الاقتصادية لطرحها للسوق المحلى الاردنى وتدعو رأس المال العربي للدخول فيها ان رغب .

هذه الصناعات هي : ـ

	مدة الانجاز	رأس المال	الانتاج	قيمة الانتاج
		مليون د	طن	مليون د
مصفاة تكرير البترول	٥٦ ـ ٥٩	٢ر٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢
النسيج	٥٦ ـ ٥٩	٢ر٥٠٠	١٥٠٠	١
الدباغة	٥٦ ـ ٥٧	١٠٠ر	٦٠	٠٧٠ر
السكر	٥٦ ـ ٥٨	٥٠٠ر	٢٥٠٠٠	٠٧٥ر
الصابون الحديث	٥٦ ـ ٥٨	١١٠ر	ـ	ـ
المرجرين	٥٦ ـ ٥٨	١١٠ر	٤٠٠	٠٨٠ر
انتاج الكهرباء	٥٦ ـ ٥٨	٢٠٠ر	ـ	ـ
		٥ر٨٢٠		٣ر

وخلاصة هذه الشعبة ايداع ما يقارب ٦ مليون دينار مقابل زيادة فى الدخل القائم تعادل (٣) مليون دينار تقريبا .

ثالثا : ميدان المناجم والصناعات الواسعة :

هذا هو ميدان الانتاج الثاني فى الاردن بعد مشروع اليرموك ولكنه ميدان الانتاج الاول فى الاسبقية من ناحية امكانية تنفيذه واثره السريع فى تحسين الاقتصاد الاردني وهدفه ان يجعل من الاردن مصدر سماد للوطن العربي وآسيا . وهو الميدان المفتوح لراس المال الاهلي للمساهمة

ويقوم التخطيط فى هذا الميدان على ثلاث صناعات رئيسية هي الفوسفات والسوبر فوسفات والبوتاس .

الفوسفات : هو مشروع الاردن الاول وكأنى اتصور ان الطبيعة التي قست على الاردن من جوانب عدة تركت بابا مفتوحا يمكن ان نعبر منه الى الفرج .

مادة الفوسفات (وهي مركب ثالث فوسفات الكلس) مادة اساسية لحياة النبات تشكل فى عصرنا الحاضر اكثر من خمسين بالمئة من مجموع الاسمدة التي يعطيها الانسان للارض .

يستهلك العالم منها حوالي ١٨ مليون طن فى السنة . والحاجة اليها مؤخرا تتزايد بنسبة ١٠ بالمئة سنويا .

مواردها الرئيسية فى الوقت الحاضر شمال افريقيا « وهي ارض عربية » وفلوريدا . والاردن وهي المورد الثالث .

يكون الفوسفات فى الاردن طبقة ارضية تمتد من شمال عمان نحو الجنوب محاذية للسكة الحديد وموازية لاتجاه غور الاردن حتى تبلغ مشارف العقبة . وهذه الطبقة متقطعة ومتنوعة فى درجتها واتساعها على طول خط امتدادها . وقد جرى كشفها فى موقعين اولهما فى الرصيفة (وهو المنجم الرئيسي) على بعد ١٤ كيلو متر شمالي عمان ، والثاني فى الحسا على بعد (١٦٠)كيلو متر جنوبي عمان (٢٠٠ كيلو متر شمالي العقبة) .

تقدر موجودات منجم الرصيفة بحوالي (٣٢) مليون طن فوسفات بنسبة (٧٢–٧٤) بالمئة وهذه تعادل اعلى موجود الفوسفات التجاري فى العالم . وليست كمية الـ (٣٢) مليون طن هي حدود الموجود فى الرصيفة وانما هو الذي جرى تقديره وليس ما يمنع الترجيح باتساع هذا الرقم باتجاهي الشمال والجنوب حتى ضعف هذه الكمية .

ومنجم الرصيفة مستغل الان تقوم عليه شركة اردنية راسمالها مليون دينار دفع منها اربعمائة الف دينار للحكومة منها (٢٥٠)الف دينار والباقي يملكه الاهلون . وقد طرح مجلس ادارة الشركة اسهما بمائه وخمسين الف سهم قبل شهر غطيت بكاملها من السوق الاردني فى الاسبوع الاول .

وتخطيط مشروع الفوسفات فى الرصيفه وفي الحسا قائم على اساس ابقائه مشروعاعربيا فى تمويله . وسيجري توسيعه بالتدريج (حسب التوسع فى قدرة النقل) بايداع اموال سنوية فيه حتى يبلغ راسماله مليون ونصف دينار سنة ١٩٥٩ وعندها يبلغ انتاجه حوالي مليون طن فى السنة .

والمرحلة الثانية من تخطيط الفوسفات تنتهي فى سنة ١٩٦٥ حيث يكون الراسمال المودع بحدود (٣) ملايين دينار يقابلها مبلغ

مماثل يجب ايداعه فى وسائط النقل ويكون الانتاج السنوي (٢) مليون طن ونقدر ان هذا سيكون قريبا من درجة الاشباع لتوسع هذا المشروع .

وتكون قيمة الانتاج فى هذه الحالة فى نهاية العشر سنين للتحسن الاقتصادي حوالي (٨) مليون دينار سنويا وعدد العمال (٦٠٠٠) عامل مباشرة و (٣٠٠٠) اضافي .

وقبل ان اترك الحديث عن الفوسفات يحضرني خاطر لا علاقة له بالموضوع ولكنه جدير بالذكر .

كشف الفوسفات الاردني فى الرصيفة سنة ١٩٣٢ وكانت امارة شرقي الاردن تحت ادارة الانتداب تتلقى اعانة سنوية لفقرها وتشكو من البطالة . وبقي الفوسفات متعثرا هزيلا حتى سنة ١٩٥١ . عشرون سنة بلغ مجموع الانتاج خلالها (٥٧٠،٠٠٠) طن اي اقل من (٣٠٠٠) طن فى السنة . وفى سنة ١٩٥١ وضعت الحكومة الاردنية يدها على المشروع وهي يد وطنية توصف فى تقارير ادارة الانتداب بانها (غير كفؤة لادارة شؤونها ...) ومع ذلك كانت تلك اليد قادرة على احياء الفوسفات . ارتفع الانتاج السنوي الى (١٠٠،٠٠٠) طن سنة ١٩٥٢ ، و (٤٠٠،٠٠٠) طن سنة ١٩٥٣ و (٨٠٠،٠٠٠) طن سنة ١٩٥٤ والشركة الان متعاقدة على بيع ونقل (١٥٠،٠٠٠) طن سنة ١٩٥٥ ولم اعرف من قبل توسعا فى ميدان المناجم اسرع من التضاعف سنويا . لا اقول هذا للتعريض بادارة الانتداب فهي بنظري ادارة غريبة لا شأن لها بالاردن وانما لنؤكد حقيقة فى اذهاننا تخفف من وهم الشعور بالنقص . ولنؤكد بان بلادنا لا تعمر الا بسواعدنا . ولن نجد اكفأ على اعمارها من كفاءات ابنائها . كما قلت هذه نقطة فرعية .

٢ـ السوبر فوسفات :

صناعة السوبر فوسفات فرع من الفوسفات . وتخطيط المشروع قائم على اساس اكفاء حاجات الوطن العربي والشرق الاوسط وبعض التصدير للشرق الاقصى . ويستهدف المشروع انتاج (١٠٠،٠٠٠) طن سوبر فوسفات تزيد قيمتها عن مليون دينار ويكلف المشروع مليون دينار ويستخدم الجبس المحلى او الكبريت او البارتير المستورد لانتاج حامض الكبريتيك اللازم لهذه الصناعة.

٣ـ البوتاس :

مشروع البوتاس الاردني احياء لميت . فقد كان المشروع قائما حتى سنة ١٩٤٧ ثم جرى تدميره نتيجة لحوادث فلسطين . وفرع منه مازال قائما جنوب البحر الميت وتدل المعلومات التي لدينا على انه ينتج (٤٠،٠٠٠) طن فى السنة وفى سنة ١٩٥٢ تقرر اعادة السير بتأسيس المشروع فى الاردن واستخدم لهذه الغاية خبراء قدموا الدراسة المفصلة للمشروع فى حزيران سنة ٩٥٤ ودلت الدراسة على ان المشروع اقتصادي ومربح واسواقه موفوره وخاصة فى الشرق الاقصى .

يقوم المشروع الاردني على اساس انتاج (٧٠،٠٠٠) طن سنويا فى المرحلة الاولى يمكن التوسع فيها لحدود (١٠٠،٠٠٠) طن سنويا فيما بعد ، يكلف المشروع (٤،٤) مليون دينار وقيمة انتاجه (١،٥) مليون دينار فى السنة .

ويتفرع عن صناعة البوتاس صناعات فرعية هامة منها انتاج البرومين وبروميد الكلس والمغنيزيوم ومما يذكر ان الدول

العربية ابدت اهتمامها بالمشروع . وعرض على المجلس الاقتصادي العربي فى نهاية سنة ١٩٥٤ فاقر انشاء المشروع برأسمال عربي حسب الاسس التالية :

١ـ تدفع الاردن من راس المال مبلغ (٧٥٠،٠٠٠) دينار على ثلاث سنوات وقد رصد ثلث هذه المبالغ فى موازنة نيسان الماضي ١٩٥٥ والمبلغ الان جامد ينتظر الصرف .

٢ـ تطرح باقي اسهم المشروع وقيمتها (٣،٦٥٠،٠٠٠) دينار للاكتتاب العام في الاسواق العربية (للراس المال الاهلي) .

٣ـ ما لا يغطي نتيجة لطرح الاسهم تغطيه الحكومات العربية مساهمة منها فى المشروع بنسبة مساهمتها بموازنة الجامعة العربية .

٤ـ تضمن الحكومة الاردنية ربحا لراس المال الاهلي لا يقل عن ٥٪ فى السنة .

٥ـ تعفى الحكومة الاردنية الشركة من كل الضرائب لمدة عشر سنين من بدء الانتاج .

وكل هذه الشروط المفضلة ترجح ان ينجح العرب فى انشاء مشروع مشترك هذه المرة .

وقد ابدت حكومات العراق والسعودية ولبنان موافقتها على هذه الاسس ووعدت مصر قبل اسبوعين باصدار الموافقة قبل نهاية الشهر الحالي . وتبقى سوريا لم تبد رايها ونؤمل ان تفعل ذلك عند صدور قرار مصر . واذا صحت آمالنا في صدق التعاون الحكومي العربي لخدمة العروبة فاننا نأمل ان نبدا الخطوات العملية لتنفيذ المشروع قبل نهاية السنة الحالية . والا تكون الاردن مجبورة على السير بهذا المشروع الخطير برأسمال غير غربي .

وخلاصة التخطيط الاقتصادي فى ميدان المناجم والصناعات ايداع ١٩ مليون دينار تؤدي الى زيادة فى الانتاج قيمتها ١٤ مليون دينار فى السنة .

وبالاضافة الى المشاريع المدروسة السابقة توجد امكانيات لم تصل غاياتها بعد تشير الى احتمال استثمار الحديد والمنغنيز والبترول والغاز الطبيعي (ولهذا الحقل الاخير توصلت الحكومة الاردنية فى هذا الاسبوع الى انجاز مشروع اتفاقية مع ممول اميركي ينتظر اذا صدقت نهائيا ان تمهد لبدء اعمال التنقيب بدون تأخير) .

هذه الامكانيات الاخيرة مازالت قيد الدراسة لا يمكن اعتمادها فى التخطيط فى هذه المرحلة ولكن يمكن اضافتها فى اى وقت تصل الدراسات لنتائج ايجابية مؤكدة .

رابعا : ميدان المواصلات والخدمات العامة :

لايجاد توازن سليم يمكن من تحقيق اهداف الانتاج المرسومة فى الفقرات السابقة لا بد من تحسين المواصلات لتزيد قدرتها الى درجة تتحمل زيادة الانتاج . والاموال اللازمة لهذا الميدان كلها اموال حكومية . واهم المشاريع الواجبة منذ الان لتساير نمو الانتاج والتصدير هي انجاز ما يلي :ـ

أـ طريق للنقل الثقيل من مناجم الفوسفات فى الرصيفة على خط الصحراء تعبر مناجم الحسا حتى العقبة تكاليفها حوالي ٢ مليون دينار .

ب ـ طريق للنقل الثقيل من شمال البحر الميت بمحاذاة طرفه الشرقي عبر وادي العربة حتى العقبة تخدم البوتاس ومنتوجات غور الاردن تكاليفها ٤ مليون دينار .

جـ ـ انشاء شبكة من الطرق الفرعية لغايات حيوية واجتماعية تكاليفها ٣ ملايين دينار .

د ـ بناء ميناء العقبة للاستيراد والتصدير الثقيل للفوسفات والبوتاس تكاليفه ٢ مليون دينار .

هـ ـ توسيع تسهيلات السكن والمتعة في الامكنة السياحية وتوسيع الخدمات الصحية والتعليم بما تقدر تكاليفه بـ ١٥ مليون دينار .

وبهذا تكون مجموع الايداعات الحكومية اللازمة في حقل المواصلات والخدمات العامة حوالي ٢٦ مليون دينار في عشر سنين لا تعود منها زيادة مباشرة في الدخل بل تسبب زيادة غير مباشرة بما فيها السياحة تقدر بحوالي ٥ ملايين دينار في السنة .

ومن المفيد ان يلاحظ اثر هذه المشاريع على موازنة الحكومة الاردنية وامكان تسديد عجزها. فموازنة الحكومة سنة ١٩٥٣ من مواردها المحلية تعادل ٥ ملايين دينار تقريبا اي بنسبة ٢٥ ٪ من مجموع الدخل الاهلي المحلي .

والعجز في الموازنة البالغ حوالي ١٠ ملايين دينار يؤمن من الاعانات واذا طبق برنامج الانشاء مع بقاء نسبة الضريبة للدخل كماهي الان تصبح موارد الحكومة ١٥ مليون دينار وبهذا يسد العجز الذي نتلقاه الان من موارد اجنبية .

وستكون هناك زيادة في متطلبات الموازنة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والادارة ولكن سيكون ايضا نقص بسبب عدم اضطرار الحكومة آنذاك لتخصيص اموال للانماء بنفس النسبة اللازمة حاليا .

هذه هي خطوط الانماء الاقتصادي في الاردن للعشر سنين القادمة وهي مجموعة ارقام تدل على هدف واحد هو ان تصبح المجموعة الانسانية في الاردن بمستوى حياة انسانية كريمة حرة .

بقي جانب واحد يهمني ان اتعرض له قبل اختتام حديث اليوم وهو الجانب المتعلق بمبادىء ومعتقدات السياسة الاقتصادية في الاردن .

منذ بداية الطريق ومنذ بدء العمل لرسم الاسس وتعرف الاتجاهات تبنت السلطة الاقتصادية في الاردن مبادىء معينة واضحة جعلت منها ضابطا لسيرها ورقيبا في حكمها على الاحداث من هذه المبادىء ما يلي :ـ

١ ـ الفرض بأن الاردن جزء من الوطن العربي وان الاقتصاد فيها يجب ان يكون جزءا من الاقتصاد العربي منسجما معه متمما له وقابلا للاندماج فيه في اي وقت ولذلك وعند الحكم على سلامة المشاريع لادخالها في خطة الانماء او ابعادها يلاحظ ان لا تتناقض هذه المشاريع مع ما هو جار في الاقتصاد العربي المجاور .

٢ ـ الفرض بأن الغاية من الانماء الاقتصادي هي في النهاية سد حاجة الشعب وتأمين رفاهيته . ولذلك فالاصل فيالانماء ان ينحو نحوا شعبيا بقدر الامكان وان تستهدف ثماره في النهاية منفعة العامة ، على الاقل بالقدر الذي تخدم فيه مصلحة راس المال . وبالرغم من ان هذا لم يتم حتى الان وسيمر وقت طويل قبل ان يتم الا ان هذا المبدا يبقي العين مفتوحة بحيث لا يتمادى راس المال الشرس بطبعه الى حد يعدم الفائدة من الانماء ويخلق نقمة بين المواطنين . وما تم حتى الان هو الحذر الشديد في تطبيق هذا المبدا بحيث يهذب من حدة راس المال ولكن الى درجة لا تنفره .

٣ ـ الفرض بأن الاردن بلد مفتوح لراس المال العربي بقدر ما هو مجال لراس المال الاردني ولوضع هذا المبدأ موضع التطبيق العملي اصدرت الحكومة الاردنية قبل خمسة اشهر قانون تشجيع الصناعات وقانون تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية واهم ما فيهما خلق جو سليم مناسب لورود راس المال ونموه مما يمكن اجماله بالنقاط التالية :ـ

أ ـ الاعفاء من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاخرى على ما يستورد من الاجهزة والمواد للصناعة وللانشاء والتأسيس وكذلك الاعفاء التام من ضريبة الدخل والضرائب الاخرى لمدة ثلاث سنوات من بدء الانتاج وتخفيض الضريبة الى النصف في السنتين الرابعة والخامسة واعفاء الابنية والاراضي المستغلة للانتاج من كل ضرائب للبلدية او للاراضي لمدة ثلاث سنوات من بدء الانتاج واعفاء الصادرات من رسم التصدير بصورة مطلقة . وفيما عدا هذه الميزات يعامل معاملة الراس مال المحلي المستغل في الصناعة .

ب ـ يسمح للراسمال الاجنبي بتحويل نفسه وتحويل الارباح السنوية وتحويل العائدات من التصدير بالعملات الرسمية الى خارج الاردن كما يسمح لها باستيراد موادها الاولية اللازمة للانتاج بالعملة الرسمية من دائرة رقابة النقد الاردنية وتعامل فيما عدا هذه الميزات ايضا معاملة الراس المال المحلي .

ونحن عند اصدار هذين القانونين لم تكن لنا عين في الدرجة الاولى على الاموال التي ترد من وراء البحار وانما كنا نستهدف ونقصد ان تطبق هذه الميزات وان تعطى هذه التسهيلات للراس المال العربي المحيط بنا من كل جانب وكنا نستشوقه وندعوه ولم يفت الوقت بعد على ارتقابنا له اذ ما زلنا نعتقد ان الظروف التي هيئت لنمو راس المال في الاردن جديرة باغراء راس المال العربي للمساهمة في تعمير الاردن ، ان لم يكن راس المال هذا في غاية الجبن والتردد وعلى الاخص وقد بدات تردنا من اقاليم غريبة اوروبية وامريكية عروض مغرية لاستثمار الاموال في الاردن وما زلنا ازاءها على غير تصميم في انتظار ورود رؤوس الاموال العربية وعلى الاخص ومعظم الاموال الاجنبية تتجه نحو المشاريع المربحة الدسمة التي سبق تعدادها في ميدان الصناعات والمناجم وهي مشاريع عزيزة علينا واثقون منها نتمنى نحتفظ بها لتقوم براس مال عربي ليكون نفعها كله للوطن العربي .

٤ ـ ومن جهة ثانية تتبنى السلطة الاقتصادية في الاردن في حقل التعاون الاقتصادي العربي سياسة وردت على السنة ممثليها في كل المؤتمرات الاقتصادية العربية خلال السنتين الاخيرتين وخلاصة هذه السياسة ان الاردن اول من يفتح حدوده لوحدة اقتصادية مع اي بلد عربي يريدها وقد وجهت السلطات الاقتصادية الاردنية لتجارة الاردن خلال السنوات الثلاثة الاخيرة بحيث اصبحت ٥٠ ٪ من مستوردات الاردن من الوطن العربي ، جاعلين بهذا من بلدنا بهذه الصورة بلدا مفتوحا للعروبة على بابين باب العمل للوحدة ان شاءت وباب حرية دخول الاموال العربية ونموها وليس بعد هذا من جهد يمكن لاحد ان يعمله .

وفي نهاية القول لا بد من التأكيد بأن الاردن مصمم على الكفاح لبناء نفسه وهدف كفاحه الاقتصادي رفع مستوى مواطنيه والقضاء على البطالة ووصول درجة الاكتفاء

الذاتي بحيث لا يصبح عالة على احد وهدفنا هذا بلغة ثانية معناه اننا نستهدف التحرر من العقود التي تربطنا الان والتي سببها اعتمادنا على غيرنا وهذا هدف رغم صعوبته ووعورة الطريق اليه الا انه قريب لمن صمموا على العمل وعزموا على بلوغ اهدافهم ولا يفوتني ان اؤكد بأن الاردن رغم التردد العربي حتى الان واثق بأن المجموعة العربية معه في النهاية وان التردد لن يطول وان روابط الاردن بالمجموعة العربية التي تتصف بالوهن والضعف الآن لا بد ان تتغير قريبا بحيث تساعد عمليا وتساهم في بناء الاردن وبلوغه هدفه وتحرره من ارتباطات غريبة جائرة لتحل محلها ارتباطات عربية طبيعية .

وليست رغبتنا في تحقيق هذا الهدف اشد من رغبتنا في ان نجد عند تحقيقه ان ايديكم معنا تشاركنا تحقيقه .

والسلام عليكم .

الاحصاء ـ اهميته ؛ انماؤه ؛ وتنسيقه في البلاد العربية

محاضرة القاها الدكتور سالم خميس

استاذ الرياضيات في جامعة بيروت الاميركية

في الدورة الخامسة لمؤتمر الغرف العربية

١ ـ مقدمة ـ الانماء الاقتصادي والاحصاء

بدات الحكومات العربية من عهد قريب تتبع الاساليب الاقتصادية الحديثة في انماء الاقتصاد العربي واستغلال مايتوفر في بلادنا من ثروات لاشادة المعامل والانشاءات العمرانية التي تكفل لافراد الشعب العربي مستوى معيشة افضل . وقد صرفت في هذا السبيل جهود جبارة لا يسع المرء الا ان يقدر ازاءها ما يقوم به القائمون على هذه الاعمال اجل تقدير ويأمل لهذه المشاريع النجاح واستمرار النمو . ولاشك ان معظم المشاريع التي وضعت اسسها والتي بدىء بتنفيذها سيكون نصيبها النجاح بفضل مايتوفر لبعض البلاد العربية من عائدات البترول وبفضل مايبديه المواطنون من نشاط في جميع حقول الاقتصاد العربي . ولكن لايسعنا الا ان نتساءل فيما اذا كانت هذه الخطط والمشاريع على فرض انها تحققت ، تكفل لنا دوما مستوى معيشة افضل وتجلعنا نرتفع في نظمنا الاقتصادية والاجتماعية الى المستوى الذي يتمتع به المواطنون في البلاد المتقدمة . وهنا يظهر لي انه ان لم ندرك نحن ان التقدم الاقتصادي ليس الاظاهرة للتقدم في حقول العلم المختلفة الطبيعية منها والاجتماعية ولامكانية تطبيق هذا التقدم العلمي في الحقول الاقتصادية والاجتماعية . فان بلوغنا مستوى الغرب في اقتصادياتنا دون انخراطنا في تيار التقدم العلمي المستمر لايكفل لنا البقاء في مستوى الغرب وهذا لان الدول الغربية تتابع تقدمها اقتصاديا واجتماعيا بفضل استمرار تقدمها في البحث العلمي وما تكشف بواسطته من قوانين طبيعية واجتماعية تسخرها في اقتصادياتها فلا تنقضي مدة وجيزة الا وعادت الثغرة التي تفصلنا عنهم اليوم الى حيز الوجود رغم مانبذله من جهود على المستوى الاقتصادي البحت . فسر التقدم البشري هو في الاخذ بالطريقة العلمية وبالبحث العلمي وتطبيق نتائج هذه الابحاث في خدمة الانسان . لذلك يتوجب على القائمين على رعاية مصالح الشعوب العربية ان يسارعوا بالاضافة الى جهودهم في الميدان الاقتصادي في ايجاد المعاهد اللازمة للابحاث العلمية في شتى فروع العلم النظرية والتطبيقية وتزويد هذه المعاهد بمايلزم لها من معدات والات ومكاتب ومصادر علمية وفي تكوين نواه من العلماء البحاثين لكي نساهم بدورنا في التقدم العلمي الحديث فنبقى بذلك على ما نحققه من نجاح في الحقول الاقتصادية والاجتماعية ونتابع التقدم في هذه الحقول ونضع حد التخلف بالنسبة للبلاد المتقدمة اقتصاديا . وكذلك يجدر بالمؤسسات والشركات الاقتصادية من مصارف ومصانع ومزارع كبيرة ونقابات

وغرف تجارية وصناعية وزراعية ان تساهم هي بدورها فيهذا الحقل من النشاط الذي تقوم به زميلاتها من المؤسسات فى العالم الغربي فالمصانع الكبيرة والمصارف وغيرها من المؤسات الاقتصادية الغربية تناصر الابحاثالعلمية ، ولها معاهد او دوائر خاصة بهذه الابحاث اذ فى ذلك وحده تكفل هذه المؤسسات نموها واطراد نجاحها . وان لم نضع نحن هذا نصب اعيننا اليوم فالامل فى نهضتنا يكون ضعيفا وخصوصا عندما يدركنا ذلك اليوم الذي يجف فيهدولار الزيت وجنيهه وقد تجف معهما امكانياتنا فى بناء مستقبل عربي سليم .

وليس بامكاني الان ان اسهب فى تبيان اهمية كل من انواع الابحاث العلمية فى استمرار النمو الاقتصادي وفى وضع الخطط وتنفيذ المشاريع الاقتصادية وساقتصر بشرح اهمية فرع واحد من هذه الابحاث وهو موضوع حديثي اليكم هذا اليوم واعني بذلك علم الاحصاء . فلو افترضنا ان احدى الحكومات العربية ترغب القيام بمشروع كبير فى البلاد لكي توفر العمل الكافي والمستمر لعدد معين من العاطلينعن العمل ولتسد حاجات البلاد من نوع من انواع الانتاج المختلفة ، فقبل انتخاب نوع المشروع يجب ان تتوفر لدى الحكومات المعلومات التعدادية عن جميع المشاريع الموجودة فى البلاد وكمية انتاجها واسعار هذه المنتوجات وعدد العاملين فى كل فئة منها ومعدل انتاجية العمال فيها وعن الاسواق الداخلية والخارجية المتوفرة والتي يمكن ايجادها لجميع انواع الانتاج وعلى هذا الاساس تتمكن الحكومة بطريقة علمية ان تعرف مدى حاجة البلاد لكل نوع من المشاريع وعن افضل سعة انتاجية للمشروع . وكذلك يجب ان تتوفر المعلومات عن العمال واجورهم وتوزيعهم حسب المناطق وعن البطالة وتوزيعها لكي تتمكن الحكومة من انتخاب افضل مكان للقيام بالمشروع حسب حاجات السكان . وعلى الحكومة ايضا ان تأخذ بعينالاعتبار توفر سبل المواصلات والمواد الخام وتوفر الظواهر الطبيعية المناسبة للمشروع وهذا يتطلب نوعا معينا من المعلومات العددية. وعلى هذه الاسس تستطيع الحكومة ان تقرر نوع ومكان المشروع . وعلى الحكومة ايضا ان تعرف شيئا عن تأثير هذا المشروع على اوجه النشاط الاقتصادي فى الحقلين الداخلي والخارجي . وبعد ان تقرر الحكومة سياسة معينة نحو المشروع وتبدأ بتنفيذه فهي بحاجة للاستمرار بجمع المعلومات العددية عن كثير من المواضيع التي مر ذكرها وعن مواضيع اخرى شتى لكي تتابع تقدمه ولتقيس تأثيره الفعلي لادخال التعديلات اللازمة عليه فيما اذا وجدت بعض النقائص فى التصميم الاساسي او اذا ظهرت بعض النتائج غير المرغوب فيها .وكذلك بعد نجاح المشروع تجب متابعة جمع الارقام عن كمية الانتاجوتكاليفه والتطورات فيهاوتجب متابعة مراقبة جودة الانتاج على اسس علم الاحصاء الحديث وفى القيام باختبارات مستمرة مصممة احصائيا لتحسين طرق الانتاج لانتخاب اكثرها فعالية واقلها كلفة ولتحسين نوع الانتاج لكي لايتخلف عن اصناف الانتاج المشابهة له فى الخارج. فهذا مثال واحد يكفي ليبين ما للاحصاء من اهمية فى وضع وتنفيذ ومتابعة سير المشاريع الاقتصادية . وما يهم الحكومة ان تعرفه من ارقام عددية فى تخطيط وتنفيذ مشاريعها يهم ايضا جميع المؤسسات الاقتصادية الاهلية اذ انه دون الارقام العددية الكافية لاتستطيع هذه المؤسسات ان تعمل على درجة عالية من الفعالية . ومن السهل علي ان استمر باعطاء الامثلة عن اهمية الاحصاء فىجميع

حقول النشاط الانساني . فالدولة مثلالاتستطيع ان تقدم الخدمات للشعب بطريقة منصفة خالية من التبذير او التقتير دون ان تعرف عدد السكان وتوزيعهم حسب الجنس والعمر ومكان الاقامة وعن عدد الاصابات المرضية المختلفة وتوزيعه فى انحاء البلاد وعدد المواليد السنوي ومعدل الوفيات العام ومعدل الوفيات للاطفال وكذلك لايستطيع البحاثون العلميون فى الزراعة مثلا معرفة افضل انواع الاسمدة لتربة معينة ولانواع معينة من المزروعات فى ظروف طبيعية خاصة دون الحصول على معلومات من اختبارات علمية مصممة حسب اصول علم تصميم الاختبارات الاحصائي وكذلك لايستطيعون اختبار الفروض والنظريات لمعرفة احسنها وافضلها فى تفسير الظواهر الطبيعية دون الاستعانة بنظرية اختبار الفروض الاحصائية . وكذلك يصعب على اصحاب المعامل الكبيرة مراقبة جودة مصنوعاتهم واستمرار الالات الصناعية فى انتاج المواد ضمن حدود معينة من المقاييس والجودة دون الاستعانة بعلم مراقبة الجودة الاحصائي . ويصعب على التجار ايضا عند عقد الصفقات التجارية الكبيرة التأكد من صنف المواد المشتراة الا على اساس نظرية الضبط العيني وهي فرع من الاحصاء التطبيقي واخيرا اذا اردنا جمع معلومات عددية عن مجاميع كبيرة كالسكان او الاسعار او الانتاج الزراعي وليس بامكاننا تعداد جميع افراد المجموعة لما فى ذلك من تكاليف باهظة ولما تحتاجه هذه العملية من تنظيم ووقت كاف لاتمامها فاننا نضطر فى معظم الاحيان الى الاكتفاء بمعلومات عن جزء من افراد المجموعة وان لم ينتخب هذا الجزء حسب اصول نظرية العينات الاحصائية وينظم جمع المعلومات حسب اصول احصائية معينة فليس هنالك مايكفل لنا عدم الحصول على نتائج مضللة اذ ان المعلومات التي لاتجمع حسب اصول احصائية قويمة كثيرا ماتكون بعيدة عن الحقيقة ـ وفي هذا سر معظم التهكمات على علم الاحصاء اذ ان كثيرا من المغرضين يحصلون على معلومات غير ممثلة ليستشهدوا بها فى دعم نزعة خاصة لهم . وجلي ان النقص فى انتشار المعلومات المغرضة لايرجع الى علم الاحصاء بل بالعكس فان عدم استعمال الطرق الاحصائية القويمة فى الحصول على المعلومات هو السبب فى كونها بعيدة عن الحقيقة ، وعلم الاحصاء هو المقياس الذي يمكن بواسطته التمييز بين المعلومات الممثلة للواقع والمعلومات المصطنعة او التي تكثر فيها الاخطاء . ولعل في هذا ما يكفي للرد على من يقتبسون جملة دزرائيلي المشهورة اذ قال .. هنالك ثلاثة انواع من الكذب : الكذب العادي والكذب اللئيم والاحصاء». وقد رد عليه عندئذ العلامة الاحصائي المرحوم كارل بيرسون اذ قال : ان الارقام لاتكذب ولكن الكذبة يختلقون الارقام . فليس لنا اذا فى عالم تكثر فيه النزعات المختلفة والمتضاربة الا ان نشق طريقنا على اساس علمي واضح يكون للاحصاء فيه دور فعال .

ويتضح من الامثلة التي ذكرت ان الاحصاء طريقة علمية لجمع المعلومات حسب اسس معينة تتلائم مع الظروف السائدة ولتصنيفها ووضعها فى جداول مفيدة وعرضها فى رسوم بيانية ولاشتقاق ملخصات للمعلومات تصف احوال المجموعات المختلفة (كالاوساط الحسابية والمعدلات المختلفة ومقدار التغير بين افراد المجموعة). ولجميع هذه العمليات طرق احصائية معينة . ولا يقف علم الاحصاء عند هذا الحد اذ على الاحصائي ايضا ان يحلل المعلومات لمعرفة مايمكن استنتاجه منها ولمعرفة

مقدار الخطأ فى الارقام والملخصات المشتقة للمجموعة لكي يصبح من يستعمل هذه الارقام والنتائج على بينة من الحدود التي يمكنه الاستفادة منها . وبعد الانتهاء من كل من هذه العمليات المختلفة يحاول الاحصائي دوما ان يحسن طرق تحليله وطرق جمع المعلومات على اساس اختباراته السابقة عندما تتكرر هذه العمليات وفى كل مرة يحصل الاحصائي على ارقام ونتائج افضل مما سبقها بفضل هذا التشابك بين الاعمال المنتهية والاعمال الجديدة ويجب ان لايستهان بأي من هذه العمليات الاحصائية اذ ان المبادىء التي تتبع فى كل منها معقدة ومبنية على اسس وشروط رياضية عويصه ان لم تتوفر بعض هذه الشروط فيها تتعرض الارقام والنتائج لمصادر عديدة من الخطأ. فلا عجب اذا ان تبدأ معظم الجامعات تعليم الاحصاء للطلاب بعد حصولهم على درجة بكلوريوس فى العلوم ويصعب على من ليست معلوماته فى هذا المستوى ان يتفهم اصول الاحصاء . الا ان هذه المؤهلات والكفاءات التي يجب توفرها في الاحصائيين لاتمنع من هم دونهم فى تحصيلهم الرياضي فى ممارسة الاعمال والادارات الاحصائية بعد مدة كافية من التدريب العملي شرط ان يسيروا الاعمال على الاسس التي يضعهما الاخصائيون الفنيون الذين يعملون فى اداراتهم .

٢ـ الوضع الاحصائي فى البلاد العربية

سأقتصر فى بحثي معكم اليوم على الاحصاءات العامة التي تجمعها الهيئات الحكومية اذ ان الوضع الاحصائي بالنسبة للاحصاءات النظرية ومعاهد تعليم الاحصاء يمكن تلخيصه انه باستثناء مصر لا تتوفر فى البلاد العربية معاهد لتعليم الاحصاء ولا تقوم الجامعات بتدريس هذا الموضوع لمن يودون الاختصاص فيه ـ هذا بالاضافة الى الجدب المدقع بعدد الاخصائيين فى علم الاحصاء . اما الحالة في مصر فهي تبشر بالخير اذ ان هنالك معهدا لتعليم الاحصاء اسس منذ بضع سنوات فى جامعة القاهرة كما يتوفر فى مصر ايضا عدد لا بأس به من الاخصائيين يمكن اعتبارهم نواة صالحة لتقدم الاحصاء فى هذا القطر العربي . وكذلك اسست فى مصر حديثا جمعية احصائية بدأت نشاطها الفكري وهي على حداثة عهدها تسير سيرا حثيثا نحو تكوين مركزها فى عالم البحث الاحصائي الحديث .

وليس باستطاعتي حتى فى حقل الاحصاءات العامة الا ان اكتفي بذكر العموميات اذ ان الدراسة المفصلة للاوضاع الاحصائية فى بلادنا ووضع الاقتراحات لانمائها وتنسيقها يتطلب انقطاعا لهذا العمل لمدة طويلة .

لما كانت الاحصاءات العامة تنتج عن الاعمال الادارية العادية للحكومات والمؤسسات الاهلية لذلك كان لسوء او حسن الادارات اثر كبير على نوع وقيمة الاحصاءات والمعلومات العامة التي تجمعها هذه الهيئات . ومن المؤسف حقا ان تكون المعلومات العامة المتوفرة حاليا فى معظم ادارات الحكومات العربية على مستوى من النقص والخطأ والاهمال لا تحسد عليه . وانني لا اود هنا ان انتقد الادارات الحكومية اذ ان السبب الرئيسي لهذه الاوضاع هو ان الطرق الادارية المتبعة فى معظم مؤسساتنا مشتقة او مبنية على نظم الاستعمار او الانتداب البالية والتي لم تكن لخدمة مصالح الشعب العربي وانما كان غايتها تثبيت اركان الاستعمار سواء كان ذلك اقتصاديا او

عسكريا . ولهذا ارى ان اول محاولة لتحسين الاحصاءات فى العالم العربي يجب ان تبدا باعادة النظر فى اساليب الادارة الحكومية وتعديلها بما فيه مصلحة البلاد والشعب لا مصلحة الاجنبي . وهذا يعني ان جمع المعلومات يجب ان يكون رائده تسهيل الامور الادارية العادية وانارة الطريق للحكومات في خدمة الشعب الذي عهد اليها السهر على مصلحته . فمثلا عندما تجمع الوزارات المختصة المعلومات عن الانتاجين الزراعي والصناعي والاحوال الزراعية السنوية يجب ان لا يكون ذلك لتنفيذ سياسة الحكومة الضرائبية المباشرة فقط وانما يستهدف اصلا جمع المعلومات بطرق تكفل درجة دقة معينة وعلى مستوى لا تهمل فيه بعض المعلومات الاساسية التي قد لا يكون لها علاقة فى جباية الضرائب . واذا جمعت الحكومة المعلومات على طريقة قويمة يمكنها عندئذ ان تتعرف الى افضل الطرق لزيادة الانتاج الزراعي وتحسين اصناف هذا الانتاج وزيادة دخل المزارع وحفظ مصالحه وفى هذا زيادة للدخل القومي وبطريقة غير مباشرة لكمية الضرائب التي تجمعها الحكومات . وكذلك عند جمع المعلومات عن الصادرات والواردات يجب ان تجمع المعلومات الشاملة المتكاملة وان يكون ذلك حسب تصنيف مفيد صحيح لفئات الصادرات والواردات المختلفة لكي تتمكن الحكومة من وضع سياسة استيراد وتصدير مبنية على حقائق الارقام لا على طرق ارتجالية فيها اكبر الخطر على الاوضاع الاقتصادية . وان كانت الضرائب الجمركية من اهم مصادر دخل الدولة فوضع سياسة ضرائبية حكيمة على ضوء معلومات صحيحة وشاملة يكفل المصلحة الوطنية دون ان يؤثر فى كمية الضرائب الجمركية هذا ان لم ينتج عن ذلك زيادة فى تحصيل الحكومة لهذا النوع من وارداتها . وليس ابعث على الاطمئنان من البوادر التي اظهرتها بعض الحكومات العربية فاسست ادارات عامة خاصة للاحصاء وفى هذا دليل على وعي الحكومات لاهمية الاحصاءات فى ادارة شؤون البلاد وفى تنمية مواردها الطبيعية وفى الانصاف فى توزيع الخدمات الحكومية ورفع مستواها وزيادتها .

وقد قامت ادارات الاحصاء رغم حداثة عهدها باعمال جبارة جديرة بكل تقدير واعجاب هذا رغما عن العقبات الكأداء التي وجدت هذه الادارات نفسها امامها . واهم هذه العقبات ما يلي :

١ ـ عدم توفر الكفاءات الاحصائية والمؤهلات النظرية والعملية بين موظفي هذه الادارات وتداخل الحكومات المستمر فى عملية نقل وتعيين موظفي هذه الدوائر دون النظر الى كفاءاتهم او الى مصلحة هذه الادارات . فالاحصاء فن ومهنة لا يجوز الاستهتار به الى هذا الحد .

٢ـ ان عددا من هذه الادارات اسس فى عهد الاستعمار والانتداب ولذلك كان توجيه اعمالها نحو ما يتفق مع سياسة ذلك العهد وفى معظم الاحيان لم تكن تلك الادارات تهتم بالاحصاءات التي تتطلبها مصلحة الشعب . وحتى في المكاتب الاحصائية التي اسست فى عهد الاستقلال لم تتبع سياسات جديدة توجه الاعمال الاحصائية نحو المصلحة الوطنية واني لا اشك ابدا فى اخلاص القائمين على الاعمال الاحصائية وانما يعود السبب فى هذه الاتجاهات الى عدم توفر الكفاءات الاحصائية . لهذا لم يجد القائمون على هذا العمل بدا من

التقيد بالاوضاع السائدة اثناء عهد الانتداب دون الانتباه الى ما في ذلك من ضرر للمصلحة الوطنية . وكذلك وجدت هذه الادارات نفسها امام عروض كثيرة دون مقابل من هيئات اجنبية من بقايا الاستعمار تتبرع فى مساعدتها فى بعض الاعمال الاحصائية . وان لم ننتبه الى بعض الاخطار المتأصلة فى امثال هذه العروض فانه لا يخفي عليكم ما قد ينتج عن ذلك من توجيهات خاطئة ومضرة . فالاعتماد على غير ما تقدمه هيئة الامم المتحدة وما ينشق عنها من هيئات خاصة من معونة فى هذا الحقل يجب ان يكون على اساس التيقن من نزاهة من نعتمد عليه .

٤ـ عدم تخصيص المال الكافي للادارات الاحصائية فى ميزانيات الحكومات العربية . فالاحصاء عملية لها تكاليفها ولكن ان اتقنت هذه العملية فان تكاليف الاحصاء مهما كانت عالية تكون ضئيلة بالنسبة للفوائد التي تجنيها البلاد واني لا ابالغ اذا قلت ان ما توفره الحكومات على نفسها عندما تعرف تماما الاوضاع السائدة فى البلاد وتضح الميزانيات على اساس علمي يفوق بعشرات ومئات الاضعاف ما تصرفه هذه الحكومات على مصالح الاحصاء المختلفة وهذا يذكرني بما حدث فى البرلمان البريطاني عندما حاولت الحكومة ان تنقص ميزانية مكتب الدراسات العينية الاجتماعية فى لندن فبادرها احد النواب بالارقام موضحا ان التوفير على الحكومة الذي نتج عن دراسة واحدة من عشرات الدراسات التي قام بها هذا المكتب اثناء سنة واحدة يزيد كثيرا على ما خصص له من ميزانية سنوية .

ولعل عدم توفر الميزانية الكافية والكفاءات الفردية للاعمال الاحصائية هما سبب ندرة المعلومات الاحصائية الشاملة والبارومترات الاقتصادية المهمة . ففي سوريا ولبنان مثلا لا توجد هنالك ارقام عن الساحات الزراعية مستقاة من تعداد زراعي شامل وفي هاتين البلدين وكذلك في الاردن لم تؤخذ حديثا تعدادات للسكان . وكذلك لا نجد عن معظم البلاد العربية معلومات شاملة عن الالات والمعدات المتوفرة فيها ولا عن النقل والمواصلات (سوى عدد السيارات وشاحنات سكة الحديد فى بعض الاحيان) ولا عن نمو الاسواق الداخلية والخارجية الناتج عن التغير فى هيكل الاقتصاد العربي . وكذلك لا نشاهد فى البلدان العربية جميعها اهتماما فى قياس التغير فى الانتاج الصناعي او فى وضع بارومترات اقتصادية باستثناء الارقام القياسية للاسعار ولنفقات المعيشة وحتى هذه لم تحسب على اسس علمية صحيحة . وكذلك نجد ان معظم البلاد العربية تنقصها المعلومات الاساسية عن العمل والعمال والبطالة والاجور والايجارات كما انه ليس هنالك محاولات جدية لجرد ثروات البلاد المعدنية وغير المعدنية وثرواتها الحيوانية وكذلك لا نرى اساس محاولة جدية لوضع المواصفات لجميع مواد الانتاج ولتحديد صفاتها وتقسيمها الى درجات بالنسبة لجودتها وغير ذلك من الامور الرئيسية . وليس هنالك ايضا من محاولات لوضع مقاييس احصائية لجميع العمليات والمعلومات الاحصائية تبين ماهية كل من الارقام الاحصائية المتوفرة حاليا وتشرح الطرق المتبعة فى الحصول عليها وهذا مما يجعل مهمة من يستعمل هذه الارقام صعبة للغاية . فلو اعتبرنا مثلا ارقام انتاج الحليب فليس هنالك ما يبين لنا فيما اذا كانت هذه

الارقام تشمل اولا تشمل الحليب الـــذي ترضعه صغار الحيوانات . وكذلك عندمـــا نقرأ عن انتاج الحبوب فلا نجد مصدرا ـ الا بالعودة الى ادارة الاحصاء ـ لنعرف اذا كان هذا التقدير يعود الى الانتاج الكلي القائم بما فيه الاجرام والرطوبة او انه يحسب صافيا بعد خصم كمية الاجرام والرطوبة والخسارة الناتجة عن النقل والخزن او انه يعود الـــى مجموع الصادرات والاستهلاك المحلي بعـد خصم الواردات . او ان هذا الرقم ليس الا تقديرا او تخمينا مبنيا على آراء بعض ذوي الاختصاص . . فالبحاثة الذي يود استعمال الارقام الاحصائية المتوفرة على قلتها يجـد نفسه امام عقبة كبيرة فى تأويل ماهيتها ممـا يحد كثيرا من امكانية الاستفادة من الاحصاءات التى تنشرها الادارات الاحصائية فى البـــلاد العربية .

٥ـ واخيرا تجد الادارات الاحصائية نفسها امام عقبة اخرى وهي عدم تعاون الجماهـير معها وان تعاونوا فمستوى التعليم المنخفض وانتشار الامية عقبة لها كبير الاثر فى دقـــة الارقام التي تحصل عليها الادارات الاحصائية فى التعدادات العامة . اما تردد الشعب فـي التعاون مع الادارات الحكومية فيعود الـــى مالا يزال يدور فى ذاكرته من غايات الاعمـــال الاحصائية اثناء عهد الاستعمار وستحل هـذه المشكلة مع مرور الزمن عندما تثبت حكوماتنا للشعب ان غاياتها فى الاحصاءات هي مصلحـة الشعب لا استبزاز امواله واستغلال موارده . ولذا يتوجب على الحكومات العربية ان تسارع الى رفع مستوى الشعب الثقافي وان تزيـل الامية وتزيد خدماتها التربوية والعلميـة وان تقوم بالدعاية الكافية المقرونة بالاعمال لتثبت للشعب ان غاية الدولة هي غاية الشعـــب ومصلحتها مصلحته .

فالواضح اذا ان من اهم العقبات التي تجابه نمو وتقدم الاقتصاد العربي وتجعل التخطيط للانماء الاقتصادي امرا صعبا جدا هو عـــدم توفر المعلومات الاساسية عن معظم مرافـــق اقتصادنا ومجتمعنا . فهـــذه المعلومـــات المتشابكة والعلاقات بينها لهي من المتطلبات الاساسية وتتطلب جمعها من مصادر كـثيرة مختلفة ومبعثرة ، وهذا يتطلب عناية كبـيرة لتكون المعلومات الحاصلة قريبة من الواقع . وكثيرا ما تستدعي عملية الجمع هذه القيـام بالدراسات العينية والشاملة وتنظيم الاساليب الادارية والعمليات الاقتصادية اليومية لتعطي الارقام والمعلومات المتطلبة . ونجاح هـــذه العمليات يتوقف على توفر العدد الكافي مـن الوطنيين الاخصائيين فى الاحصاء لوضـــع التصاميم الصالحة لجمـــع وتنسيق المعلومات الاحصائية ولاختبار هذه التصاميم قبـــل استعمالها فى الحقل العملي بصورة شاملـــة للتعرف الى الصعوبات والظروف المحلية التي تتطلب ادخال التعديلات والتغييرات عليـها . ويجب ان يكون مستوى اختصاص هـــؤلاء الفنيين متناسبا مع ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم . فالبلاد العربية فى حاجة ماسـة الى اخصائيين فى الابحاث العينيـة وفـي التعدادات والاحصاءات الحيوية والاجتماعية وفى الاحصاءات الزراعية والصناعية والماليـة وفى حساب الدخل القومي وفى احصائيـات التجارة والنقل والمواصلات وفى جرد الموارد الطبيعية المستغلة والكامنة وفى تحليل العمليات التجارية فى الاسواق . كذلك نحن بحاجـة الى اخصائيين فى تنظيم وادارة المـؤسسات

الاحصائية الضخمة وفى استعمال الالات والمعدات الاحصائية المختلفة . وينقصنا اخصائيون فى هندسة مراقبة الجودة ووضع المواصفات للعمل فى تنظيم الانتاج وفي المؤسسات الصناعية واخصائيون فى تصميم الاختبارات الزراعية والصناعية لتنمية وتحسين اساليب الانتاجين الزراعي والصناعي . واخيرا فاننا بحاجة حتى الى اخصائيين في اعداد النشرات الاحصائية للطبع والاخصائيين في الادارة والسهر على تنمية المكاتب الحاوية على المصادر الكافية فى علم الاحصاء العملي والنظري . وان هذا المستوى من الاختصاص لا يمكن الحصول عليه الا بواسطة ارسال البعثات بكثرة الى الخارج والىمصر للتخصص سنوات عديدة فى هذه المواضيع المختلفة . وكذلك نحن بحاجة الى الموظفين المتوسطي التخصص الذين بامكانهم تحمل مسؤولية تنظيم وتنفيذ البرامج الاحصائية فى الحقل العملي تحت اشراف الاخصائيين فى الاحصاء وكذلك نحن بحاجة الى مراقبين مدربين وكتبة وعدادين احصائيين مدربين ايضا يقومون بالاعمال الاحصائية العادية تحت اشراف الموظفين الفنيين . واما تدريب الاخصائيين المتوسطين والمراقبين والكتبة والعداديين فأفضل ما يكون فى نفس مكاتب الاحصاء والادارات التي يعملون فيها اذ ان التكتيك الاحصائي العملي يختلف من بلد الى اخر ولا يمكن استيراده كما هو الى بلادنا فيجب ان ندرب هؤلاء فى الظروف التي سيعملون فيها . وهنا لا بد لي من الاشارة الى ان البعثات من الموظفين المتوسطين والمراقبين والكتبة الاحصائيين الى الخارج للتمرن في مكاتب الاحصاء فى الدول الاخرى قد لا تعود بالغاية المنشودة وحتى تدريبهم بالقاء المحاضرات فى مركز تدريب اقليمي او دولي لن يجدينا نفعا كثيرا اذا اقتصر التدريب على المحاضرات دون التدرب المستمر فى الحقل . ويجب علينا فى الاوضاع الحالية ان نستفيد من الخبراء الاجانب الذين توفدهم الهيئات الدولية الى اقصى حد ممكن فى تدريب الموظفين الى ان يتوفر لنا العدد الكافي من المواطنين الاخصائيين يقومون بدورهم بتنظيم عملية التدريب لكي تصبح على اساس مستمر .

وقد سمعت كثيرا ادعاءات من بعض الاشخاص اننا لسنا بحاجة الى اخصائيين وان كل ما نريده هو اشخاص تدربوا مع مرور سنين الخدمة على العمل الاحصائي ولا بد لي من رد هذا الزعم الباطل ، فالاحصاء فن ومهنة اشبه بالطب منها بالمهن الاخرى فالتجربة والاختبار لا يجديان نفعا ان لم يكونا على اساس التخصص ومن يطلع على الاوضاع الاحصائية فى البلاد المتقدمة لا يسعه الا ان يدهش من درجة التخصص التي تتوفر في القائمين على الاعمال الاحصائية . ويذكرني هذا الزعم بلوحة فى مدخل ادارة الاحصاء العملي فى الكلية التي حصل لي شرف تعلم الاحصاء فى لندن وتحمل هذه اللوحة جملة مقتبسة من العلامة الفيزيائيالشهير ماكسويل ترجمتها كما يلي : « ان الخبرة هي تراكم اخطاء اسلافنا » ولعل فى هذه حكمة للقائمين على الاعمال الاحصائية شريطة ان لا تفهم بحرفها اذ ان للخبرة الصحيحة فىمعظم ميادين العمل فوائد لا يمكن تجاهلها وخاصة فى حقل الاحصاء .

وقبل ان انتقل الى الشق الاخير من حديثي أود الاشارة الى ان معظم الهيئات الاهلية فى

البلاد العربية لم تقم بواجبها الاحصائي كما تفعل زميلاتها فى البلاد المتقدمة . فيجدر بالمصارف الاهلية والغرف التجارية والصناعية والزراعية والنقابات على مختلف انواعها والجمعيات التعاونية وغير التعاونية جميعها ان تقوم بجمع الاحصاءات فى حقول اختصاصها وان تنشر هذه الاحصائيات فى نشرات خاصة بها فان هذا الواجب لواجب مقدس وهو دين للوطن والشعب على هذه المؤسسات وبامكان هذه المؤسسات وبامكان الشركات الصناعية والزراعية والتجارية ان تساهم ايضا بارسال البعثات للتخصص فى حقول الاحصاء الخاصة باعمالها وان تسهل اعمال الادارات الحكومية الاحصائية وتتعاون معها لما فيه خير البلاد ، اذ يعتمد حل الازمة الاحصائية فى كل بلد عربي على تعاون جميع الهيئات حكومية كانت ام اهلية فى تقوية صرح العمل الاحصائي وانمائه . ولعل بادرة مؤتمر الغرف العربية المنعقد الان فى عمان بجعل الاحصاء احد مواضيع ابحاثه بادرة خير وبداية فى الطريق السوي . ولا يسعني هنا ايضا الا ان اعبر عما شاهدته مؤخرا فى مصر اثناء اشتراكي بالمؤتمر العلمي العربي الثاني الذي نظمته جامعة الدول العربية اذ انني رايت البوادر الجدية في تنقيح الطرق الاحصائية الحكومية وفى اشتراك المؤسسات الاهلية بهذه العملية . فقد بدا مجلس الخدمات العامة فى مصر العمل الجدي في تحسين الاوضاع الاحصائية وانمائها مع ما يتلاءم مع حاجات البلد العربى المستقل الذى وضع مصلحة البلد فوق جميع المصالح .واني لمؤمن انه باستطاعتنا في بضع سنوات ان ننهض باحصائياتنا الى مستوى عال رغم الصعوبات القائمة حاليا . فقد سبقتنا الهند في هذا المضمار وهي تعد اليوم من اولى دول العالم فى الاحصاء النظري والعملي ولعل لنا فيها عبرة .

٣ـ تنسيق الاعمال والدراسات الاحصائية العربية

قد اطلت الكلام بصورة عامة عن الاحصاء والاوضاع الاحصائية فى كل بلد عربي بدا بالاخذ بالاساليب الاحصائية ولكن هذا الاسهاب لن يحيدني عن الحقيقة وواجب علي ان اجاهر بها وهي ان البلاد العربية جسم واحد وبلد واحد اقتصادياتها تكمل بعضها بعضا وامكانياتها مجتمعة ومتحررة من نير الاستعمار ، امكانيات الجبابرة ولن يقف في سبيل تحقيقها عدو مهما تغالى فى مقدرته . ولهذا يجب ان تكون الاحصاءات فى كل بلد عربي منظمة منسقة حيث يمكن جمعها متكاملة فى عضو واحد نسميه الاحصاء العربي . وان لم تكن هذه الاحصاءات مبنية على اسس موحدة من جهة الاصطلاحات والتعاريف والمواصفات والتصنيف وطرق جمعها وتحليلها يصعب عندئذ ان ننفذ من بين جدرانها لندرس وضع البلاد العربية كمجموعة واحدة ولنتعرف الى تشابك وتكامل كيان الاقتصاد العربي . ولعل اعطاء الامثلة هو افضل سبيل لتبيان عدم توفر التناسق بين الاحصاءات المتوفرة حاليا في البلاد العربية

ولنبدا باحصاءات السكان . فيجب ان تتوفر فى البلاد العربية ارقام عن السكان مبنية على تعدادات شاملة تنفذ فى نفس السنة وحسب نفس التعريف وافضل التعاريف هنا هو عدد السكان الموجودين واقعيا فى البلاد وفى مناطق البلاد الادارية المختلفة . واذا راجعنا

احصاءات السكان فى البلاد العربية نجد انه لم تؤخذ احصاءات للسكان فى نفس السنة وبينما مصر تعتمد على التعريف الذي ذكرته فلبنان في تعدادات سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٤٢ اعتمد على التعريف القانوني اي سكان المناطق المختلفة حسب قانونية اقامتهم وليس حسب واقع الاقامة . واما فى سوريا فالارقام مبنية على احصاء سنة ١٩٣٢ ولا تحوي ارقامها البدو الرحل والعشائر المتحضرة كما لا تتوفر المعلومات عن عدد السكان فى المملكة العربية السعودية او فى اليمن ، كما تتفق ارقام الجزائر مع مصر من حيث التعريف . واذا اعتبرنا احصاءات الوفيات والزيجات والمواليد نجد ان معظم هذه المعلومات غير متوفرة واذا توفرت فهي غير شاملة لجميع الوفيات والزيجات والمواليد ولا تعرف درجة نقصها هذه كما انها تبنى على تاريخ التسجيل بدلا من تاريخ وقوع حوادث الوفاة والزواج والولادة . واما ارقام انتاج النفط الخام فمصدرهما من شركات الزيت فى العراق والحكومة فى مصر وشركات الزيت فى السعودية العربية وفى البحرين وقطر والكويت وكذلك بينما تنشر ارقام مصر بوحدات الوزن نجد ان ارقام الدول الاخرى تنشر بوحدات الحجم (البرميل) دون ان تتوفر المعلومات الدقيقة عن التغير من شهر الى شهر ومن سنة الى سنة فى الكثافة النوعية للنفط المستغل . وكذلك اذا قارنا انتاج الاسمنت نجد الارقام فى الجزائر وتونس ترمز الى مجموع الانتاج من اسمنت طبيعي واسمنت مصنوع بينما فى مصر وسوريا ولبنان فالارقام ترمز الى الاسمنت المصنوع وفي مراكش تشمل الاسمنت المصنوع والاسمنت المعدني وتختلف هذه الارقام من بلد الى اخر فى درجة شمولها لجميع معامل ومناجم الاسمنت . والحالة اسوأ فى احصاءات البناء ففي مصر تشمل الارقام عدد الابنية الجديدة المرخص بها في القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد وفى كل من لبنان وسوريا تشمل المساحة الارضية للابنية المرخص بها فى عاصمة كل من البلدين بينما فى تونس تشمل الارقام المساحة الارضية المرخص بها فى اربعة مدن وفى الجزائر المساحة الارضية فى تسع وخمسين مدينة . وكذلك الحالة فى احصاءات كميات المواد التي تفرغها والمواد التي تحملها السفن فى الموانيء فى البلاد العربية فبينما الارقام المراكشية والتونسية والجزائرية والمصرية والسورية تشمل تقريبا جميع الموانيء نجد ارقام لبنان لا تشمل ميناء طرابلس مصب نهر النفط العراقي ولا ميناء صيدا مصب نهر النفط السعودي . وهذه الاختلافات فى الاحصاءات لا تذكر بالنسبة للاختلاف الكبير فى احصاءات الانتاج الزراعي والحالة اسوأ من هذا بالنسبة لاحصاءات التجارة الخارجية سواء كان ذلك فى نظام التسجيل (التجارة الخاصة والتجارة العامة) او فى شمول الارقام بالنسبة للمواد وبالنسبة لمناطق البلاد المختلفة او فى تصنيف الصادرات والواردات حسب فئاتها المختلفة . او فى طرق تثمين المواد . ويضيق بنا الوقت لتعداد هذه الاختلافات الكبيرة . فاذا كانت الحالة هكذا ونحن فى اول عهدنا بالاحصاء فكيف تكون بعد ان تتوفر الاحصاءات فى ميادين كثيرة من ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي . فيجب على الدول العربية ان تتدارك فى اسرع وقت ممكن امر تنسيق احصائياتها اذ ان التقاعد فى هذا المضمار قد يخلق بابل جديدة يصعب بعدها جمع الشمل

وتوحيد العمل . لهذا ارى ان انشاء مجلس مشترك اعلى لتنسيق الاحصاء العربي امر ضروري جدا يجب ان يعطى الاولوية فى الاتفاقات الاقتصادية بين الدول العربية . وقد يستحسن ان يكون مركز هذا المجلس في الجامعة العربية وان تحدد صلاحياته بالاشراف على الطرق والاساليب الاحصائية والتعارف والتحديدات والتصانيف المتبعة لتوحيدها فى جميع بلاد العرب وان يقوم المجلس بدعوة القائمين على امور الاحصاء والعاملين فيه لمؤتمرات سنوية للتشاور والبحث فى سبيل تنسيق الاعمال والدراسات الاحصائية . وكذلك يقوم هذا المجلس بنشر الاحصاءات المنسقة عن جميع البلاد العربية فى نشرات احصائية دورية . وليس حل مشكلة التنسيق بالامر الصعب وخصوصا بعد ان وضعت هيئة الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى ، بعض المقاييس والتصانيف فى حقول الاحصاء المختلفة كالتصنيف الدولي القياسي الصناعي والتصنيف الدولي القياسي التجاري وغيرهما وبامكاننا اقتباس هذه التصانيف والتحديدات مع اجراء التعديلات التي تتفق مع اوضاعنا الخاصة واوضاع كل من البلاد العربية .

٤ـ الطريق

فهذه هي مشاكلنا فى حقل الاحصاء وهي لا تختلف عن مشاكلنا الاخرى فى جميع ميادين العلم الحديث . فالمعضلة صعبة ولعل اصعب ما فيها هو تجزؤ العالم العربي الى هذه الجزئيات الكثيرة وبقاء قسم كبير منه تحت نير الاستعمار فوزعت قوانا وتبعثرت امكانياتنا واصطنعت الفروق والمميزات بين اجزاء العضو الواحد واختلقت المصالح المتضاربة . فان بقاءنا على حالنا الحاضرة لهو اكبر عائق في سبيل الاصلاح والنمو فالطريق واضح جلي وهو انه علينا ان نتحد ونتحرر ونجعل من العلم دستورا لنا . فهذا هو طريق الخلاص وهو حق فلنسر فيه والنصر حليفنا .

382.063:M99dA:c.1
مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزر
محاضر جلسات الدورة الخامسة المنعق
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01024148

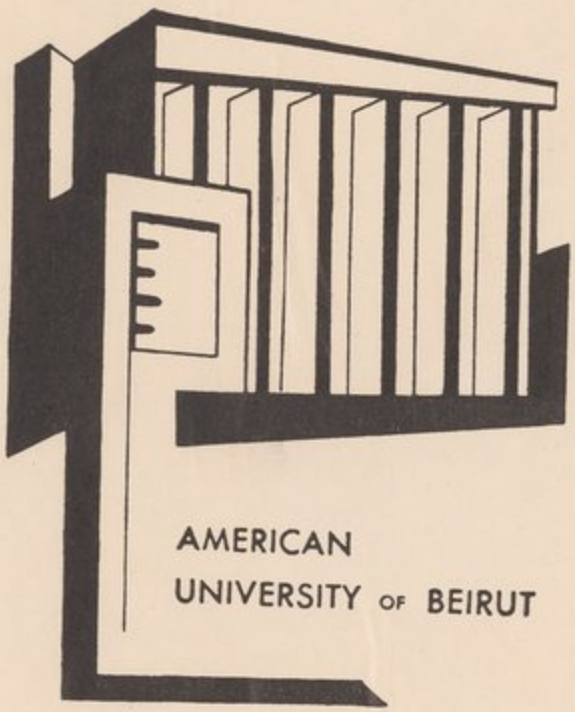

382.0956
M999m5A